الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

مذكرة التخرج

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

من طرف: غزري صليحة وجلولي صفية

بعنوان:

مدى أهمية المشاريع العمومية في تحقيق تنمية السياحة البيئية
دراسة حالة مشروع PARC CITADIN
بولاية تلمسان

نوقشت بتاريخ .....أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د- قليل نسيمة	الدرجة	أستاذة محاضرة	رئيسا
د-أ بوشيخي عائشة	الدرجة	أستادة التعليم العالي	مشرفا
د- كشكوش بومدين	الدرجة	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية
2018-2017

الشكر والتقدير:

الشكر لله واهب النعم الذي أنعمنا علينا بنعمة العلم ووفقنا لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر والتقدير الى أستاذة المشرفة "**بوشيخي عائشة**" لإشرافها على المذكرة،

وعلى ملاحظاتها القيمة، وتوجيهاتها السديدة، ونصائحها الطيبة.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا وقدم لنا العون،

في إنجاز هذه المذكرة.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان لكل أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المشاريع العمومية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات المتكررة من خلال إيجاد الحلول التي من شأنها أن تساعد على الإستقرار في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنمية. ومع توفر المؤهلات (الطبيعية، الجغرافية، الثقافية، التاريخية) كان لابد من الإهتمام والنهوض بقطاع السياحة الذي كان مهمشا من قبل، من خلال برمجة المشاريع العمومية وبالخصوص السياحة البيئية، حيث سعت الجزائر إلى وضع إستيراتيجية تنموية من خلال مخطط التهيئة السياحية آفاق 2025، الذي يهدف إلى الحفاظ على المناطق الطبيعية وترقيتها وإعادة تهيئتها والذي يشمل كل أقطاب الوطن، ومنها ولاية تلمسان عبر مشروع PARC CITADIN فهو نموذج عن السياحة البيئية بالولاية على مستوى هضبة بني عاد الهدف منه إظهار جمالية الموقع البيئي وجذب أكبر عدد من السياح وبالتالي تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع العمومية، التنمية السياحية، السياحة البيئية، تنمية السياحة البيئية.

Abstract:

The aim of the study is to highlight the role of public investments in promoting both economical and social conditions with regard to the recurrent crises by finding solutions that help economical stabilization to take place and thus achieving progress. With availabity of various qualifications raging from natural, geographical, cultural, to historical, among others ,it is rational to shed light on the tourism sector which was marginalized for a long time, through programming public investments in particular ecotourism in which **ALGERIA** is sought to underling developmental strategy through tourism planning scheme outlook **2025** which aims to preserve, upgrade, and rehabilitate the natural areas which includes all the national poles namely **TLEMCEN** CITY through the project **PARC CITADIN** specifically **BANI AAD**. The target is to exhibit its beauty to attract more tourists and therefore achieving progress.

Keywords: public projects, tourism developments, ecotourism development.

الفهرس العام

فهرس البحث:

الفهرس	الصفحة
التشكرات	**-**
الملخص	**-**
الفهرس العام	**-**
قائمة الجداول والملاحق	**-**
قائمة الأشكال الإختصارات والرموز	**-**
مقدمة العامة	**01**
الفصل الأول: الإطار النظري: مفاهيم حول المشاريع العامة وتنمية السياحة البيئية	**04-33**
مقدمة الفصل	**04**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشروع العمومي	**05**
المطلب الأول: مفهوم المشروع العمومي واشكاله	**05**
المطلب الثاني: دوافع المشروع العمومي	**09**
المطلب الثالث: دراسة الجدوى المشروع العمومي	**10**
المبحث الثاني: مفاهيم حول تنمية السياحة البيئية	**16**
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية	**16**

المطلب الثاني: مفاهيم حول السياحة البيئية	**22**
المطلب الثالث: تنمية السياحة البيئية	**28**
خاتمة الفصل	**33**
الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول المشاريع العمومية وتنمية السياحة البيئية	**60-34**
مقدمة الفصل	**34**
المبحث الأول: الدراسات السابقة حول المشاريع العمومية	**35**
المطلب الأول: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الدكتوراه	**35**
المطلب الثاني: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الماجستير	**37**
المطلب الثالث: المقالات	**47**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول تنمية السياحة البيئية	**49**
المطلب الأول: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الدكتوراه	**49**
المطلب الثاني: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الماجستير	**55**
المطلب الثالث: المقالات	**57**
الفصل الثالث: دور المشاريع العمومية في تنمية السياحة البيئية*دراسة حالة مشروع PARC CITADIN بني عاد*	**88-60**
مقدمة الفصل	**61**

المبحث الأول: إختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر	**62**
المطلب الأول: تصنيف المشروع العمومي	**62**
المطلب الثاني: نظام تسيير المشاريع العمومية في الجزائر	**65**
المطلب الثالث: تنفيذ المشروع العمومي دراسة حالة المشروع هضبة بني عاد (PARC CITADIN)	**69**
المبحث الثاني: واقع تنمية السياحة البيئية في الجزائر	**73**
المطلب الأول: السياحة البيئية في الجزائر	**73**
المطلب الثاني: تنمية السياحة البيئية في الجزائر	**75**
المطلب الثالث: موقع السياحة البيئية ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر	**79**
خاتمة الفصل	**88**
الخاتمة العامة	**90**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
01	خطوات معالجة الآثار البيئية	11
02	ملخص عن الدراسات السابقة	59
03	تصنيف مشروع PARC CITADINلهضبة عين فزة ضمن مذونة الاستثمارات العمومية	70
04	آثار السياحة البيئية	76

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
01	أنواع دراسات الجدوى	11
02	دراسة الجدوى التسويقية للمشروع	12
03	دراسة الجدوى الفنية للمشروع	13
04	دراسة الجدوى المالية للمشروع	14
05	عناصر السياحة البيئية	24

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ملف رقم 01 نموذج رخصة البرنامج
02	ملف رقم 02نموذج تسجيل العملية
03	إعطاء الأمر بالخدمة ODS

قائمة المختصرات:

اللغة العربية	اللغة الفرنسية	المختصرات
البرنامج قطاعي الممركز	**Programme Sectoriel Centralisé**.	**PCS**
البرنامج قطاعي غير الممركز	**Programme Sectoriel Déconcentré**.	**PSD**
المخطط البلدي للتنمية	**Plan Communal de Développement**.	**PCD**
الأمر بالخدمة	**Ordre De service**.	**O.D. S**

مقدّمة عامة

مقدمة:

شهدت العديد من الدول في العالم اليوم تطورا وتنوعا في إقتصادها، من أجل تحقيق التنمية في ضل الأوضاع غير المستقرة، وهذا وفقا لسياسات التنمية والبرامج مسطرة والتي تقوم على أساس الإستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة في مختلف القطاعات.

المشاريع العمومية هي الأخرى تكون ضمن هذه البرامج والتي لها أهمية في تحقيق المردودية ضمن الأهداف الموضوعة مسبقا، من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي تحقيق الاستقرار من خلال إشباع حاجاتهم ورغباتهم، ومن هنا يمكن القول أن المشاريع العمومية هي عصب الحياة بالنسبة للتنمية ومن بين هذه القطاعات نسلط الضوء على قطاع السياحة الذي يعرف من منظور التحليل الإقتصادي على أنه قطاع انتاجي بامتياز نظرا لتسجيل المعدلات المتزايدة التي تعود بالنفع والفائدة على غرار أنه يعتمد على الثروات الطبيعية، الثقافية، التاريخية وكذا المواقع المتميزة.

فالميزة التي تحققها التنمية السياحية هي ربط المشاريع العمومية إنطلاقا من قاعدة سلامة القرارات المتخذة وفقا لحتمية النمو، الإستمرار والبقاء، إلا أن البيئة يعبر عنها على أنها القلب النابض للتنمية السياحية وعلى الرغم من الإهتمام والجهود المبذولة بهذا القطاع أخدت الجزائر على عاتقها في الآونة الأخيرة النهوض به وبالسياحة البيئية على وجه خاص من خلال التطرق لمجموعة من الأبعاد وهي: البيئية، السياحي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي....الخ.

إشكالية البحث:

بناءا على ما تطرقنا إليه في المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى أهمية المشاريع العمومية في تحقيق تنمية السياحة البيئية ؟

للإجابة عن الإشكالية تم وضع **التساؤلات الفرعية التالية:**

- ما المقصود بالمشروع العمومي؟ وماهي أشكاله؟
- ما المقصود بالتنمية السياحية؟
- ما المقصود بالسياحة البيئية؟

- ما المقصود بتنمية السياحة البيئية؟

الفرضية:

- تأخذ السياحة البيئية بعدا ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر.

مبررات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

- زيادة حجم الإعتمادات المخصصة لهذه المشاريع العمومية ضمن الميزانية العامة لدولة (نفقات التجهيز).
- التوجه الحديث نحو السياحة البيئية، وما يترتب عنها من أثار إيجابية من خلال التجارب بعض الدول في هذا المجال.

صعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة:

- ندرة المراجعة التي عالجت موضوع المشاريع العمومية وعلاقاتها بالتنمية السياحة البيئية في الجزائر بالخصوص.
- صعوبة إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته كونه يتعلق بالمشاريع العمومية وما لها من دعم في تنمية السياحة البيئية والنهوض بها، ومن جهة أخرى أصبحت السياحة البيئية من أهم المواضيع في الوقت الحاضر والدور التي تلعبه بطريقة مباشرة في تحقيق التنمية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في بلدية عين فزة ولاية تلمسان اين انجز المشروعPARC CITADIN .

الحدود الزمنية: تحددت الفترة الزمنية للبحث 2018.

المنهج المتبع في إعداد البحث:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره المنهج العلمي الملائم لمثل هذه المواضيع من خلال جمع المعلومات وتحليلها عن المشاريع العمومية الملائمة في تحقيق التنمية السياحة البيئية.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بكل ما يمكن أن يفيد في توضيح هذا الموضوع إرتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، إذ إشتمل الفصل الأول على الإطار النظري للموضوع والذي قمنا بتقسيمه بدوره إلى مبحثين بحيث تطرقنا في المبحث الأول لمفاهيم حول المشاريع العمومية وأشكاله ودوافعه، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم عامة حول تنمية السياحة البيئية إذ خصصنا أحد مطالبه للتحدث عن السياحة البيئية وأشكالها مع إبراز أهميتها، كما تنطرقنا في هذا المبحث التنمية السياحية والتي قمنا بإبراز أهم أهدافها وأشكالها.

أما الفصل الثاني خصصناه للدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا بأحد شقيه، والتي أفادتنا كثيرا في إثراء رصيدنا المعرفي والنظري كما قمنا بمقارنتها ببحثنا هذا.

أما الفصل الثالث: خصصناه للحديث عن الدور الذي تلعبه المشاريع العمومية في تنمية السياحة البيئية مع دراسة حالة لمشروع بني عاد بعين فزه بولاية تلمسان PARC CITADIN، فقد قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول تطرقنا فيه لإختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه واقع تنمية السياحة البيئية في الجزائر من خلال إبراز دور الدولة مع ذكر الإستراتيجية التي تبنتها في تنمية هذه الأخيرة.

مقدمة:

تحتل المشاريع العمومية في الوقت الحاضر مركزا هام في إقتصاد أي دولة، فالدول سوآءا كانت نامية او متقدمة أصبحت تهتم اكثر بتحقيق المنفعة العامة، إذ تشمل المشروعات العمومية مختلف الجوانب (الجانب السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، السياحي.....الخ).

نظرا لعدم الإستقرار الاقتصادي في الآونة الاخيرة وذلك بسبب تذبذب أسعار المحروقات، تأثر اقتصاد العديد من الدول خاصة النامية منها والتي تعتمد على المحروقات كمدخول بصفة مطلقة، وهذا ما أدى الى التنويع الاقتصادي، والبحث على طرق جديدة لتعبئة الخزينة العمومية والنهوض بقطاعات أخرى كانت مهمشة من قبل كالقطاع السياحي. والجزائر من بين هذه الدول لديها مقومات وإمكانيات هائلة في هذا القطاع خاصة لما تتمتع به من مناخ وتضاريس متنوعة .

فالسياحة من الأنشطة الاقتصادية التي تأثر على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال إحتوائها على مختلف عناصر التنمية الأخرى (الاقتصادي، الاجتماعي، السياحي.... الخ).

وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الفصل، إذ يتم تقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع العمومية.
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية السياحة البيئية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع العمومية

تعتبر المشاريع العمومية القوة الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية وذلك لتحقيق وإشباع الحاجات المتزايدة في مجتمعنا المعاصر، فهي تعتبر من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من خلال تحرير وبرمجة مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومختلف القطاعات التي تعتمد عليها الدولة ولذلك سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على المشاريع العمومية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سوف نتطرق فيه لإعتباراتها، أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة الجدوى وتقييم المشاريع العمومية بصفة عامة.

المطلب الأول: مفهوم المشروع العمومي

الفرع الأول: تعريف المشروع العمومي

قبل التطرق إلى تعريف المشروع العمومي لابد علينا أن نتناول تعريف المشروع بصفة عامة،

1) تعريف المشروع:

إذ يعرفه البعض على أنه:

1. المشروع: "كناية عن مهمة محددة لها نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان أيضا، بحيث أن هذه المهمة، عادة ما يسبقها، حاجة معينة يتطلب إشباعها، إجراء مجموعة من الأعمال او النشاطات المترابطة والمتناسقة"[1].
2. المشروع: "عبارة عن إستثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع، الموارد الاقتصادية تشمل الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم وهي عوامل الإنتاج وهي نادرة ولا بد من أن يؤدي المشروع أعظم إنتاج بأقل تكاليف"[2].
3. المشروع: "عبارة عن مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق إنجاز محدد، لمرة واحدة، وذو طبيعة خاصة لا تكرر بنفس الصورة. ويتم عادة إنجاز هذا المشروع خلال فترة زمنية محددة، وفي حدود ميزانية موضوعية، وغالبا ما تكون كبيرة نسبيا"[3].

---

[1] حسن ابراهيم بلوط، "**ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 2002، ص18

[2] http://www.3jeebo4all.com/vb

[3] محمد توفيق ماضي، "**إدارة وجدولة المشاريع خطوات تخطيط وتنظيم وجدولة مراحل تنفيذ المشروع وكيفية الرقابة عليها**"، الدار الجامعية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2000، ص16

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ان المشروع مهمة أو إستثمار من أجل إشباع الحاجات او زيادة الانتاج من خلال إستغلال موارد مادية وبشرية.

2) تعريف المشروع العمومي:

تعددت وتنوعت مفاهيم حول المشروع العمومي وذلك على حسب الطبيعة أو الملكية أو الأنشطة التي تقوم بها هذه المشروعات[1]، نذكر منها:

1. **التعريف الأول**:" وحدة إقتصادية تملكها الدولة إما كليا او جزئيا، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع، وتعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها"[2].
2. **التعريف الثاني**: المشاريع العمومية " هيئة من طرف الدولة أو منفصلة عنها – تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتخضع بصفة عامة لرقابة الإدارة الحكومية– بإنشاء وحدة اقتصادية (صناعية، زراعية، تجارية) من أجل إنتاج وتوفير سلع أو مجموعة من السلع وخدمة أو مجموعة من الخدمات، مثل قطاع الصحة النقل، التعليم"[3].
3. **التعريف الثالث**: "حيث لابد على الدولة أن تتولى إدارة المشروع بنفسها مباشرة، أو من قبل أي من منشآ العامة، يتميز هذا النوع عادة بأسلوب يغلب عليه الطابع البيروقراطي، وبالتالي هو أقل تركيزا على نوعية الخدمة التي تؤديها بسبب الروتين والعقد الإدارية"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا الإستخلاص أن المشاريع العمومية هيئة مستقلة أو تابعة للدولة لديها ميزانية مستقلة عن الدولة بإعتبارها تتمتع بالشخصية المعنوية إلا أنها خاضعة لرقابة الدولة بصفة كلية تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة للدولة كضرورة حتمية.

---

[1] المرسي السيد الحجازي، "**اقتصاديات المشروعات العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص25

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، "**اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة–دراسة نظرية تطبيقية–**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص33

[3] المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص25

[4] سعيد نعيمة وبوشنافة احمد، "**دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار –الجزائر، المجلد الثالث– العدد2 (جوان 2017)

الفرع الثاني: أهداف المشروع العمومي

تسعى المشاريع العمومية إلى تحقيق المنفعة العامة وذلك على حساب تحقيق الربح المالي على عكس المشاريع الخاصة، إلا أننا لا يمكننا القول إلى أنها لا تسعى إلى تحقيق الربح المالي وإنما ليس على حساب أهداف المشروع سواءا كانت هذه الأهداف اجتماعية او سياسية او اقتصادية او غيرها....، ومن أهم الأهداف التي أنشا من أجلها المشاريع العمومية هي[1]:

- تقوم الدولة بإنشاء بعض المشروعات الدولة لغرض الأمن القومي كصناعة الأسلحة والذخائر.
- قيام بإنشاء المشروعات وبيع سلع ومنتوجات بأقل من سعرها وتكلفتها، كما في حالة الخبز، الحليب، الادوية.
- تهدف الدولة من إنشاء بعض المشروعات عموما لتمويل خزينتها والحصول على موارد مالية بدلا من الضرائب.
- قيام الدولة بإنشاء مشاريع المنافع العامة التي تنشأ الخدمات العامة لغرض توفير الكهرباء، المواصلات، النقل.... الخ.

الفرع الثالث: أشكال المشاريع العمومية

تنقسم أشكال المشروع العمومي إلى ما يلي[2]:

1. المشاريع العامة المباشرة:

هي مشاريع لا تتمتع بالإستقلال المالي والإداري عن السلطة العامة، فهذه الأخيرة مرتبطة بالدولة بشكل كلي وغالبا ما تدمج إيراداتها ونفقاتها في الميزانية العامة إذ تتحمل الدولة كافة مخاطرها مثل: (صك النقود، الصناعات الحربية.....)، كما أنها خاضعة للوائح الحكومية القانونية المعقدة، وبهذا تتأثر بالإعتبارات السياسية.

2. المشاريع العامة المستقلة:

هي مشاريع تمتلكها الدولة لكنها تتمتع بالإستقلال الإداري والمالي (الشخصية المعنوية) عن الدولة، كما لها ميزانية مستقلة عن الدولة، غالبا ما تنشأ هذه المشاريع نتيجة تحويل المرافق العامة إلى مشاريع مستقلة أو تنشأ كمؤسسات إقتصادية عامة ذلك عن طريق تأميم المشاريع الخاصة، إلا أن كثيرا ما تؤدي بعض الظروف إلى تدخل الدولة في شؤونها.

[1] بركان امينة، **تحليل وتقييم المشاريع العمومية وعقلانية الاختيارات العمومية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي لتيبازة، العدد: 12 – المجلد 01-،2015 ،ص106

[2] المرسي السيد الحجازي، المرجع السابق، ص ص:32-34

3. المشاريع شبه العامة:

هذه المشاريع تنقسم بدورها إلى عدة أشكال[1]:

3.1. عقود الإمتياز:

تعهد الدولة إلى إعطاء فرد او شركة بإمتياز بإستغلال مرفق عام خلال فترة محددة، إذ تقوم الشركة الملتزمة بإدارة المرفق خلال فترة معينة، إلا أنها تخضع لرقابة وإشراف الدولة مثل: مشاريع البحث عن البترول..... الخ. كما تتشارك الدولة مع الشركة الملتزمة الربح، وأيضا تقوم بتأمينها ضد المخاطر غير العادية وبالمقابل تقوم الدولة بتوفير للعاملين التأمين الصحي والأمن المهني والصناعي.

3.2. عقود الإدارة:

هي عقد يربط بين الدولة وشخص، إذ يقوم هذا الأخير بإدارة مرفق عام مقابل أجر خلال فترة معينة ولكن غالبا ما يكون مقابل جزء من الأرباح التي يقوم بتحقيقها المرفق، إلا أنه تتحمل الدولة كافة مخاطر المشروع.

3.3. الشركة المختلطة:

يأخذ شكل الشركة المساهمة التي يتشارك في رأسمالها والمساهمة في إدارتها وتحمل مخاطرها كل من الأفراد والسلطة العامة، وغالبا ما تساهم الدولة بنسبة تزيد عن 51% لكي تسيطر عليها.

المطلب الثاني: دوافع المشروع العمومي

إن الهدف الأساسي للمشروع العمومي هو تحقيق المنفعة العامة سواء أكان هناك ربح أم لم يكن، لكن لا يمكن أن نقول أن المشاريع العامة لا تهتم بالربح وإنما ليس على حساب الدوافع التي جاء من أجلها المشروع ومن بين هذه الدوافع:[2]

[1] المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق، ص34

[2] المرسي السيد الحجازي، المرجع نفسه، ص:ص: 34-36

الفرع الاول: الدوافع التمويلية

تعتبر تعبئة الموارد من أولويات الدولة لكي تقوم بتلبية الإحتياجات وإشباع الحاجات العامة، وذلك عن طريق العوائد وأرباح الناتجة عن المشروعات العامة أو عن طريق فرض الضرائب على مختلف رؤوس الأموال الموظفة، كما هو الحال في الجزائر تقوم بإنشاء المطارات والموانئ التي تعود بإيرادات مالية كبيرة، وذلك من خلال كراء مكاتب الطيران والملاحة وبذلك تقوم بتشجيع السياحة.

الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية

يعتبر الهدف الأساسي للدولة هو تحقيق المنفعة العامة من خلال توفير السلع والخدمات، وغالبا ما تقوم الدولة بتوفيرها مجانا او بأقل تكلفة خاصة لذوي الأجر المحدود كتوفير التعليم والنقل وأيضا توفير خدمات الرعاية الصحية. وبالإضافة الى زيادة الأفراد لطلب سلع ذات نوعية وجودة.

الفرع الثالث: الدوافع الاستراتيجية والسياسية

تقوم الدولة بالسيطرة على بعض المشاريع الصناعية كصناعة الأسلحة الحربية، وذلك لأسباب سياسية كالأمن القومي وسيادة الدولة، وأيضا لحفاظ على سرية المعلومات. كما نرى هذه الدوافع في إنشاء البنوك المركزية التي تقوم بالتحكم في البنوك التجارية من أجل حماية النظام المصرفي.

الفرع الرابع: الدوافع الاقتصادية

تقوم الدولة بتخصيص الموارد الاقتصادية ومحاربة الضغوط التضخمية وذلك لرفع من الكفاءة الاقتصادية وأيضا لتحقيق الإستقرار الاقتصادي ذلك من خلال:

- تقوم الدولة بالسيطرة على أوجه الإقتصاد الأساسية ك(المواصلات، اعمال المصارف..... الخ)؛
- تقوم الدولة بإنشاء مدارس وبحوث لتجارب من أجل تطوير الإنتاج الزراعي؛
- تقوم الدولة بتوفير فرص العمل وزيادة الإستثمار القومي من خلال إقامة المشاريع العمومية؛
- إجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية للداخل وذلك من خلال تشجيع السياحة.

المطلب الثالث: دراسة جدوى المشروع العمومي

الفرع الاول: ماهية دراسة الجدوى

تتعدد وتنوع التعاريف المتعلقة لدراسة جدوى المشاريع، عند الكثير من المؤلفين والكتاب والخبراء للإقتصاد، إلا أن هذه التعاريف تتشابه فيما بينها، ويمكن التعرض إلى البعض منها فيما يلي:

- **التعريف الاول:**" منهجية لإتخاذ القرارات الإستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والإختيارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لإحتمالات نجاح أو فشل المشروع، وإختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الحصول على أعلى عائد ومستثمر الخاص أو الإقتصاد الوطني أو لكليهما على عمره الإفتراضي"[1].
- **التعريف الثاني**: أنها:" سلسلة من الدراسات التي تقوم على إفتراضات معينة وأهداف محددة، تؤدي إلى إتخاذ الموقف النهائي بقبول المشروع أو رفضه وذلك إعتمادا على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغية التعرف على قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشئ من أجلها"[2].
- **التعريف الثالث**: "سلسلة من الدراسات المتكاملة والمؤسسة على مجموعة من الإختبارات وتقديرات للحكم على مدى صلاحية مشروع إستثماري في ضوء التوقعات المتعلقة بالتكاليف والمنافع المباشرة المرتبطة بهذا المشروع، بهدف تقدير إحتمالات نجاح أو فشل المشروع وذلك قبل بدء بالتنفيذ"[3].
- **التعريف الرابع**: دراسة الجدوى هي "عملية تنبؤيه لنجاح أو فشل المشروع بإستعمال أساليب علمية متطورة، كما أنها ترتكز أساسا على تقدير جميع التدفقات والعوائد النقدية الداخلة في صورة منافع او الخارجة في صور تكاليف وأعباء"[4].
- **التعريف الخامس**: دراسة الجدوى هي "عبارة عن تقييم مشروع جديد من بدايته قبل البدء منه، وذلك من مبيعاته ومصاريف ومخاطر المشروع وفترة سداد راس المال المستثمر وكذلك العائد على الاستثمار"[1].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات**"، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص: 24

[2] يحي أبو الفتوح، "**دراسات جدوى المشروعات، طباعة كلية التجارة**"، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 10.

[3] عبد الكريم يعقوب، "**دراسات جدوى المشروع**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص11

[4] لحول كمال،" **اختيار المشاريع العمومية، دراسة لحالة مشروع الطريق السيار شرق غرب** "، لنيل لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان السنة 2014-2015، ص48

كتعريف عام لدراسة الجدوى، دراسة الجدوى هي عملية أو دراسة تقوم بتقييم المشروع جديد بإستخدام أساليب وتقنيات علمية متطورة لغرض التنبؤ من فشل المشروع أو نجاحه.

الفرع الثاني: أنواع دراسة الجدوى

تنقسم دراسة الجدوى إلى عدة أقسام نذكر من بينها[2]:

الشكل رقم 01: أنواع دراسة الجدوى

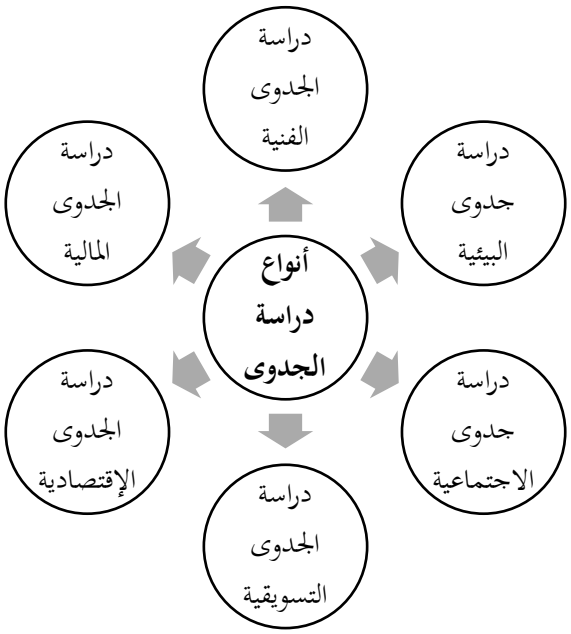

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المراجع السابقة

1) دراسة الجدوى الاقتصادية:

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الأداة ووسيلة التي بناءا عليها يتم إتخاذ القرار الإستثماري والتي من خلالها يتم إتخاد القرار وجمع البيانات والمعلومات عن المشروع المقترح، وبعد ذلك يتم تحليلها لإكتشاف وتقليل من المخاطر ومعرفة إمكانية التنفيذ ومدى ربحية المشروع وتتم بناءا على الدراسات المالية والفنية للسوق.

[1] جهاد فراس الطيلوني، "**دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**"، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص21

[2] عبد الكريم يعقوب،" **دراسات جدوى المشروع**"، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ص21-34

2) دراسة الجدوى التسويقية:

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية أحد أهم مراحل في دراسة الجدوى أي مشروع فهي تعبر عن تسويق منتجاته وخدماته والمدخلات اللازمة، وعلى جانب مخرجاته. إذ تعتبر ضرورية فهي تقوم بإجراء تحليل دقيق للسوق المتوقع للمنتجات السوق، هناك العديد من المعلومات تساعد القائم على المشروع لإكتشاف السلع والخدمات التي ينتجها المشروع ومن هذه المعلومات نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: دراسة الجدوى التسويقية للمشروع

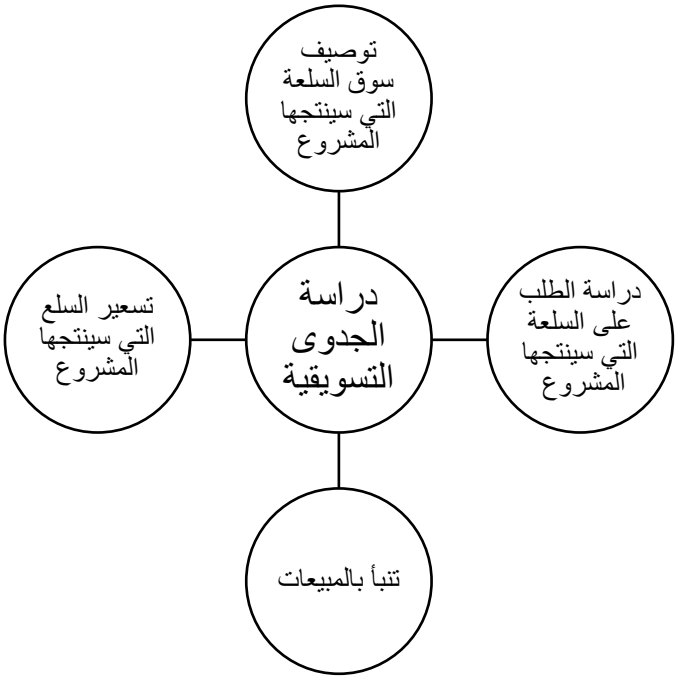

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على المراجع السابقة

1) دراسة الجدوى الفنية[1]:

تعتبر دراسة الجدوى الفنية أهم مرحلة في دراسة الجدوى فهي نقطة بداية في عملية تقديرات لكافة التكاليف والموارد المستخدمة والمصروفات والتكنولوجيا المستخدمة، يتمثل الهدف الأساسي لدراسة الجدوى الفنية في إثبات مدى توفر ووجود المقومات الأساسية لنجاح المشروع، وإثبات مدى إستخدام لتكنولوجيا الأمثل إقتصاديا وفنيا.

تستمد الدراسات الفنية المعلومات والبيانات من الدراسة التسويقية، إذ يقوم بها فريق متخصص في النواحي الفنية كما يعتمد عليها جميع الدراسات التالية:(البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، المالية)[2].كما تتشكل دراسة الجدوى من أجزاء نلخصها في الشكل التالي:

الشكل الرقم 03: دراسة الجدوى الفنية للمشروع

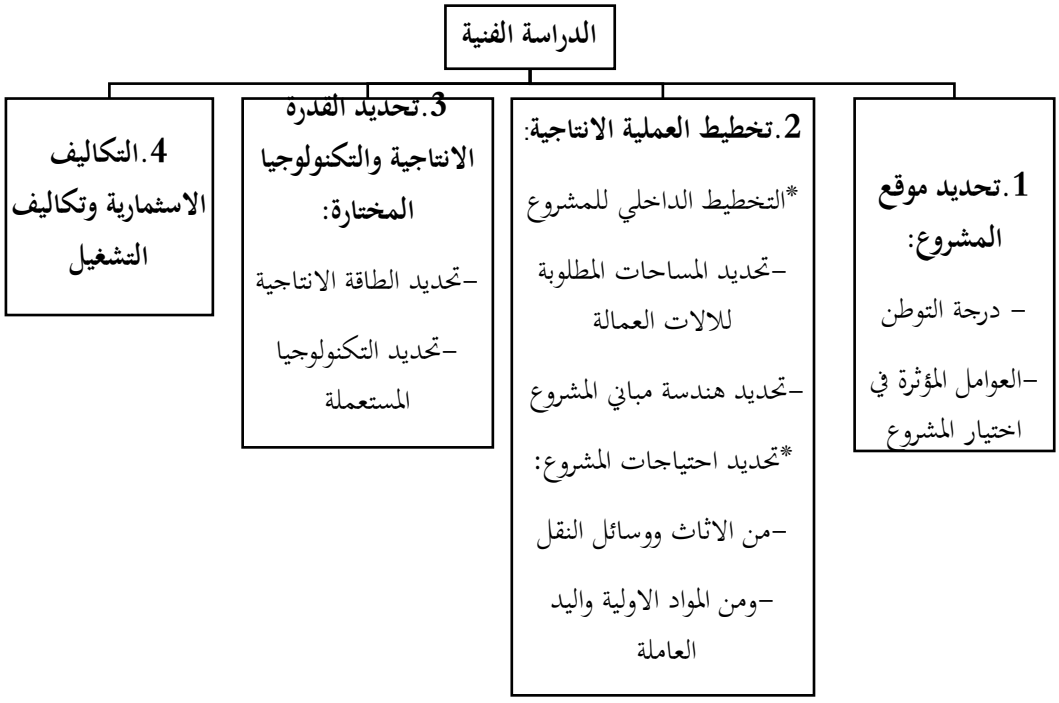

المصدر: بن حسان حكيم، مرجع سابق، ص 70

[1] بن حسان حكيم، "**دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية– دراسة حالة مؤسسة G.M.D LA BELLE لصناعة الفرينة والسميد**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص70

[2] عبد الكريم يعقوب، "**دراسات الجدوى المشروع**"، مرجع سابق،ص27

1) دراسة الجدوى المالية:

من خلال الدراسات السابقة (التسويقية، الفنية)، تبين أن لكل مشروع إستخلصنا أن لكل مشروع تكاليف وعوائد تنتج عن المشروع بعد تنفيذه.[1] إذا تقوم هذه الدراسة بالتركيز على تقييم ربحية المشروع، من خلال هذا يمكننا الإعتبار أن الهدف الأساسي لصاحب المشروع هو تعظيم الربح، من خلال إستخدام أسعار السوق في التقييم التكاليف والمنافع، وشمل هذه الدراسة هذه الجوانب نلخصها في الشكل التالي[2]:

الشكل رقم 04: دراسة الجدوى المالية للمشروع

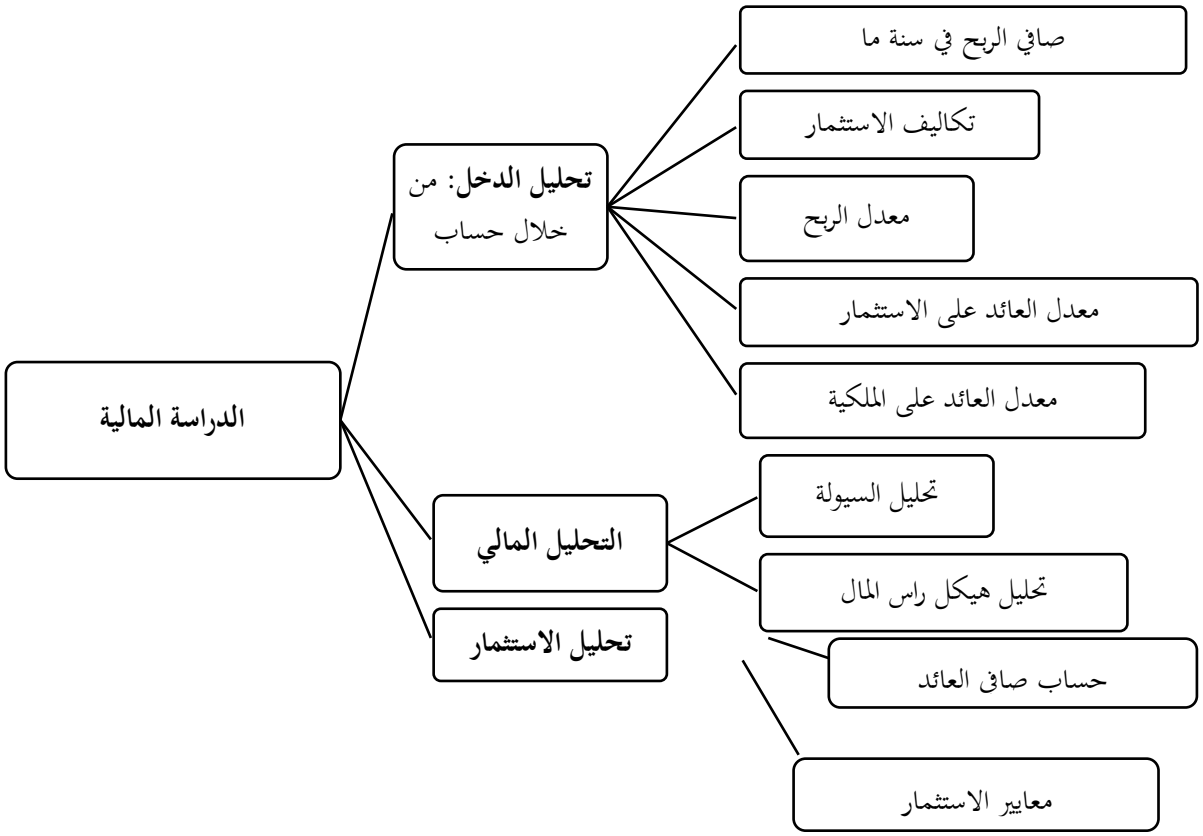

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على المصادر السابقة

[1] مرجع السابق، ص31

[2] زهية حورية،" **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الاثار**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري–قسنطينة، سبتمبر 2007، ص93

3) دراسة الجدوى البيئية:[1]

ينجم عن أي مشروع أثار إجابيه أو سلبية على البيئة، لذلك الدراسة البيئية للمشروع هي عبارة عن تقييم هذه الأثار البيئية يساعد على تجنب أو التقليل من المخاطر والأضرار البيئية مع تقديم التوصيات. ويتمثل الهدف الأساسي لتقييم البيئي هو المحافظة على البيئة ورفاهية المجتمع والمحافظة على الصحة العامة في منطقة المشروع.

كما تتم معالجة الأثار البيئية للمشروع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 01: خطوات معالجة الأثار البيئية

الخطوة الأولى:	**الخطوة الثانية:**
• **تحديد تأثير المشروع على البيئة:** يتم ذلك على أساس المعلومات في ذلك الجزء التي يتم فيه توصيف المشروع	• تقدير مقاييس الجدوى الاقتصادية بدون الأخذ تأثير البيئة على المشروع • تقدير الجدوى الاقتصادية مع الأخذ بالعين الإعتبار تأثير البيئة على المشروع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المراجع السابقة

4) دراسة الجدوى الاجتماعية:

تعتبر الدراسة الاجتماعية أو ما يعرف عنها بالدراسة القومية أحد أهم فروع دراسة جدوى المشروع وتعتبر أيضا بإنها من أهم الدراسات الجديدة التي شاع إستخدامها في الآونة الأخيرة في الدول النامية من وجهة الربحية التجارية، كما تسعى دراسة الجدوى الاجتماعية إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وتوزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع والذي يعتبر الهدف الأساسي لها [2].

تتمثل الجوانب الاجتماعية التي تهم كثير القائمين بهذه الدراسة لأي مشروع في:

- فائدة المشروع في خلق فرص عمل جديدة، مع التعرف على نسبة اليد العاملة فيها وكم يحتاج المشروع منها.
- أثر المشروع على توزيع الدخل في صالح فئات المجتمع ذات الاجر والدخل المحدود.

[1] عبد الكريم يعقوب، "**دراسة جدوى المشروع**"، مرجع سابق، ص39

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، "**اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة–دراسة نظرية تطبيقية–**"، مرجع سابق، ص427

- فائدة هذا المنتج على الفئات الإجتماعية المنخفضة الدخل.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية السياحية البيئية

تعتبر السياحة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي أصبح الاهتمام بها مؤخرا، والتي ترتبط بجوانب مختلفة منها ثقافية حضارية بيئية اجتماعية الاقتصادية، فهي جسر تواصل وتعارف بين الشعوب، ونتيجة لتطور الشعوب أصبحت اليوم من أهم القطاعات الإنتاجية التي لها دور بدفع عجلة التنمية من خلال تعبئة الموارد وتوفير فرص الشغل وبذلك تقوم بزيادة الدخل القومي.

فتتجسد أهمية السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال اهتمامها بطرق الحفاظ على البيئة والاثار من أجل ديمومتها واستمرارها فهي بذلك صناعة للحاضر والمستقبل، وبذلك تعتبر السياحة البيئية ظاهرة جديدة وحلقة مهمة في تنمية القطاع السياحي وتشجيعها حتمية مطلقة الهادفة للإستمتاع بالطبيعة والتراث الثقافي مع الحفاظ عليه في ظل الإستمرارية.

وهذا ما سوف يتطرق إليه في هذا المبحث الذي قسم إلى ما يلي:

- المطلب الأول: خصصناه لتنمية السياحية.
- المطلب الثاني: سوف نتناول فيه السياحة البيئية.
- المطلب الثالث: سوف نتطرق فيه إلى تنمية السياحة البيئية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية

يعتبر مصطلح التنمية السياحية مصطلح حديث ظهر في أواخر القرن العشرين، فهو يعبر عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة في الموارد السياحية وترشيد وتعميق الإنتاجية في القطاع السياحي وذلك بإستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي.[1]

[1] احمد فوزي ملوخية، "**التنمية السياحية**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص44

الفرع الأول: تعريف التنمية السياحية

لقد وردت العديد من التعاريف حول التنمية السياحية، وعليه نستعرض أهم التعريفات التي وردت في هذا السياق، فنذكر منها ما يلي:

1) **التعريف الأول:** "التنمية السياحية تأخذ طابع التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها، وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين".[1]

2) **التعريف الثاني:** يعرفها "**دوجلاس برس**": "بأنها توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقي مع إحتياجات السائح"[2].

3) **التعريف الثالث:** "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشبعة تضم عدة عناصر متصلة فيما بينها تقوم على محاولة علمية، وتطبيقية للوصول الى الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاجي السياحي، وربط ذلك بعناصر البيئة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية"[3].

4) **التعريف الرابع:** " يشمل مفهوم التنمية السياحية تنمية كل من العرض والطلب السياحي لتحقيق الوفاق بينهما لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف موضوعية لتكون معيارا لقياس درجات التنمية السياحية"[4].

5) **التعريف الخامس:** "التنمية السياحية هي عمليات موجهة لإستحداث تحولات هيكلية في بناء وتركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذه المنطقة، بما يتفق مع طلب وإحتياجات الحركة السياحية"[5].

6) **التعريف السادس:** "الإرتقاء والتوسع بالخدمات السياحية وإحتياجاتها حيث تتطلب تدخل بالتخطيط السياحي بإعتباره أسلوب علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع"[1].

---

[1] عبد الرحمن سليم، **مجلة البحوث السياحية**، العدد 7، ص21 عن جليلة حسن حسنين، "**دراسات في التنمية السياحية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص9

[2] احمد علي عبد الله، "**التخطيط والتنمية السياحية**"، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2014، ص91

[3] بدر حميد عساف، "**تنمية الموارد السياحية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص31

[4] احمد فوزي ملوخية،" **التنمية السياحية**"، مرجع سبق ذكره، ص45

[5] الدكتور صلاح زين الدين، "**دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة، كلية الحقوق – جامعة طنطا، 26-27 افريل 2016، ص12

من خلال ما تم ذكره من التعاريف المختلفة يمكن أن نستخلص أن التنمية السياحية تعتبر أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة عن طريق تحسين الخدمات السياحية.

الفرع الثاني: اشكال التنمية السياحية

تصنف أشكال التنمية السياحية إلى عدة تصنيفات وتقسيمات، والتي يمكن أن تكون على النحو التالي:[2]

1. المنتجعات السياحية:

يرتكز هذا النوع من التنمية على سياحة العطل والاجازات، إذ تحقق المنتجعات السياحية الإكتفاء الذاتي من خلال توفير الأنشطة والخدمات السياحية المختلفة ذلك لغرض الترفيه، والإستراحة.

2. القرى السياحية:

هي من أهم أشكال المنتشرة في العالم خاصة في أوربا، وذلك بإعتبار أن القرى تتميز بمميزات بيئية طبيعية (الماء، الجبال، الشاطئ.....). كما يتم تسخيرها بمختلف الخدمات السياحية (المحلات التجارية، المرافق السكنية، خدمات الترفيه والتسلية).

3. المدن:

يحتاج هذا النوع من المنتجعات إلى دمج برامج التنمية الاجتماعية مع توفير فرص الجذب الإستثماري للمشاريع الإستثمارية في المنطقة، كما يحتاج إنشاء هذا النوع إلى وجود أنشطة سياحية متنوعة ورئيسية ومتنوعة في المواقع.

4. العزل:

لهذه المنتجعات عدة مميزات، إذ تتمثل في دقة التخطيط، وصغر الحجم. وغالبا ما تكون مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق العمرانية مثل (الجزر، الجبال). يتم الوصول إليها عن طريق القوارب أو المسالك الجبلية الضيقة.

---

[1] بدر حميد عساف، "**تنمية الموارد السياحية**"، مرجع سبق ذكره، ص32

[2] احمد علي عبد الله، "**التخطيط والتنمية السياحية**"، مرجع سابق، ص ص: 94-96

5. السياحة الحضرية:

هي شكل من أشكال التنمية السياحية، توجد في المدن الكبيرة، تكون للسياحة أهمية بالغة لكن ليست هي النشاط الإقتصادي الوحيد وأيضا تكون مجهزة بمرافق الإقامة والسياحة للسكان المدينة والسياح القادمين إليها، كما أخدت الدولة على عاتقها تنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تحتوي على الموارد والمعطيات السياحية.

6. سياحة الرياضة البحرية:

توجد هذه السياحة في المناطق البحرية، بحيث تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية مثل (التزلج، الغوص، السباحة، سباق القوارب.....الخ).

الفرع الثالث: أهداف التنمية السياحية

تتنوع أهداف التنمية السياحية، وفيما يلي بعض أهم أهدافها[1]:

- دعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة وذلك من أجل تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة للموارد السياحية ورفع إنتاجية الموارد المستخدمة فيها.
- تشجيع الربط الإنتاجي بين السياحة والقطاعات الأخرى وذلك لتحقيق النمو المتوازن بين مختلف القطاعات.
- تساهم التنمية السياحية في تنمية البيئة ذلك بالإهتمام بمناطق الجذب السياحي (المدن، القرى، الجبال، الشواطئ.....).
- تعظيم وترشيد الأثار الإيجابية للسياحة في المناطق الإجتماعية والثقافية مع محاولة التخلص من الأثار السلبية لهذه المناطق.
- تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال[2]:

1. على الصعيد الاقتصادي:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛

[1] جليلة حسن حسنين، "**دراسات في التنمية السياحية**"، مرجع سبق ذكره، ص15

[2] بدر حميد عساف، "**تنمية الموارد السياحية**"، مرجع سابق، ص 44

- تقوم بتوفير الخدمات البنية التحتية؛
- تحقق التنمية الإقليمية من أجل توفير فرص شغل والعمل في المناطق الريفية؛
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب ومن مستويات الدخل.

2. على الصعيد الاجتماعي

- تقوم بإشباع حاجيات ورغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات المحلية؛
- توفير الإستجمام والترفيه والتسهيلات للسكان المحليين.

كما تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق عاملين أساسين أولهما: خلق الرواج الاقتصادي، وثانيها: الحصول على أكبر قدر من العملات الأجنبية وذلك من أجل توفير فرص الشغل وأيضا دفع عجلة التنمية الاقتصادية على التوالي، إذ تقوم باجتذاب الحركة السياحية الدولية عن طريق:[1]

- ✓ العمل على تقديم الخدمات السياحية الجيدة من أجل ترغيب السياح على بقاء وقضاء وقت أطول؛
- ✓ القيام بالحملات الإشهارية والإعلامية لتحريك الحركة السياحية داخليا وخارجيا.

الفرع الرابع: أهمية التنمية السياحية

تؤثر التنمية السياحية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية وهذا ما يكسبها أهمية متزايدة نذكر منها[2]:

1) التنمية السياحية على التنمية الاقتصادية:

- يؤدي الرواج بالسياحة إلى التأثير على الإقتصاد والصناعات والأنشطة المرتبطة بها بشكل مباشر، وبالتالي كلما زادت الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الإستهلاكية وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الإدخار وبهذا تنشط الصناعات الأخرى.

[1] احمد فوزي ملوخية، "**التنمية السياحية**"، مرجع سابق، ص ص: 67-68

[2] خان أحلام وصورية زاوي، "**السياحة البيئية واثرها على التنمية في المناطق الريفية**"، أبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010، ص ص: 236-235

- تمتص التنمية السياحية البطالة، من خلال توفير فرص العمل المتعددة في القطاع السياحية (شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، النقل السياحي، محلات بيع المصنوعات التقليدية محلات بيع الهدايا).
- زيادة الإستثمارات في مختلف الأنشطة (صناعة الأثاث الفندقي، صناعة الأغدية المتنوعة) كما تساهم في زيادة إنشاء مصانع جديدة نتيجة زيادة على المنتجات السياحية من طرف السائحين او من مالكي المنشآت السياحية.
- تنمية مناطق جديدة للجذب السياحي تساهم في تنمية المحلية والتنمية العمرانية لهذه المناطق.

2) التنمية السياحية على التنمية الاجتماعية:

- تساهم في تحسين ورفع من المستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات والشعوب؛
- خلق وإيجاد التسهيلات للمواطنين إلى جانب السياح؛
- تساهم في إزدهار وتطور الخدمات العامة.

3) التنمية الثقافية على التنمية السياحية:

- تساهم في تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛
- تعمل على زيادة تبادل الفرص الثقافية والحضارية بين مختلف الفئات (الزائر، المضيف)؛
- تقوم بتوفير التمويل اللازم للمحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية.

4) التنمية السياحية على التنمية البيئية:

تتأثر البيئة كثيرا بالتنمية السياحية من خلال المحافظة والاهتمام وحماية التراث الطبيعي والحضاري للدولة وذلك من خلال محاربة كافة المخاطر التي تواجهها (التلوث البيئي، التلوث الهوائي، المائي، البحار، والاحياء). ذلك لتحقيق تنمية سياحية مستدامة:

- تعمل على زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
- تعمل على التخلص من النفايات بشكل علمي سليم.

- تقوم بإنشاء المنتزهات وبذلك تساهم في الحفاظ على البيئة وحمايتها.

5) التنمية السياحية على التنمية السياسية

- تعمل على خلق الحوار بين الشعوب المختلفة والتفاهم فيما بينها.
- تدعم الصداقة بين شعوب الدول من خلال مجموعة من العلاقات الودية التي تنشأ بينهم.

المطلب الثاني: مفاهيم حول السياحة البيئية

الفرع الأول: نشأة السياحة البيئية

ظهر مصطلح السياحة البيئية عام 1983 من قبل عالم البيئة **المكسيكي" Hector Ceballos Laxurian"**، وتوسع هذا المصطلح مع التسعينات من القرن العشرين، وذلك من خلال ورش العمل والإجتماعات التي قامت بها المنظمات والمؤسسات الاكاديمية. يبرز ظهور هذا المصطلح من خلال الدراسات التي قام بها البيولوجيين الذين اهتموا بالطبيعة واكتشاف عدد من المناطق المجهولة خاصة في أمريكا الجنوبية بحيث ساعدهم في ذلك سكان المناطق من خلال إرشادهم ومرافقتهم في رحلتهم وبذلك ظهرت البذرة الأولى للسياحة البيئية ألا وهي الارشاد البيئي، بعد ذلك قاموا بتوفير وتقديم خدمات سياحية متنوعة وبسيطة. ففي هذه الآونة تم إدراك مدى أهمية بقاء هذه المناطق على حالها لأنها ستعود عليهم بعوائد مالية دائمة وكبيرة، وبذلك تم إدراك مدى نجاح هذه المشاريع، مما دفع العديد من المستثمرين الخارجيين إلى بناء الخدمات السياحية والتسهيلات بشرط يكون الإشراف والتخطيط والتنفيذ من قبل السكان المحليين.[1]

الفرع الثاني: تعريف السياحة البيئية

يعتبر مصطلح السياحة البيئية مصطلح جديد نسبيا ظهر منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، إذ هناك مفاهيم متعددة للسياحة البيئية وذلك على حسب إختلاف الباحثين والمفكرين.

[1] اكرم عواطف رواشدة، "**السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص:46-48

1. **التعريف الأول**: "هي السياحة التي تتضمن السفر إلى المناطق غير المدمرة أو الملوثة نسبيا لأهداف محددة مثل البحث او تتمتع بمشاهدة النباتات والحيوانات البحرية، بالإضافة إلى التعرف على أية مظاهر ثقافية تتوفر في المنطقة سواء كانت هذه المظاهر قديمة أو حديثة"[1].

2. **التعريف الثاني**: " فالسياحة البيئية هي ذلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للإستمتاع، فالسياحة البيئية هي متعة طبيعية تعني بمفهومها العام الخروج في الروتين اليومي إلى إرتياد الصحراء للتمتع بجمالها وطبيعتها بما فيها الحياة الفطرية النباتية والحيوانية وممارسته كافة الأنشطة المعتادة فيها أو السياحة إلى المناطق الساحلية والأثرية أو للمناطق الجبلية."[2].

3. **التعريف الثالث**: "السياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك هي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والإنخراط بها"[3].

4. **التعريف الرابع**: تعرف السياحة على أنها "السفر لزيارة المواقع الطبيعية من أجل الإستمتاع بالطبيعة وما يصاحبها من معالم ثقافية بروح من المسؤولية البيئية التي تضمن المحافظة على المواقع الطبيعية وعدم المساس بها، وتقلل من التأثيرات السلبية للزيارة، ويوفر فرصا للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين"[4].

5. **التعريف الخامس**: تعرف السياحة البيئية حسب المنظمة العالمية للسياحة " تلبي الحاجيات الراهنة للسياح والجهات المستضيفة، مع الحفاظ على المؤهلات السياحية الطبيعية وتثمينها في المستقبل. كما تعمل السياحة البيئية على ادارة الموارد

[1] اكرم عواطف رواشدة، المرجع نفسه، ص63

[2] هويدي عبد الجليل، " **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 9، ديسمبر 2010، ص216

[3] احمد محمود مقابلة، "**صناعة السياحة**"، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص90

[4] دبور نبيل، "**مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي مع اشارة خاصة الى السياحة البيئية**"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدولة الإسلامية -2004، ص 17

التي تستجيب إلى الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع الحفاظ على الإندماج الثقافي والعمليات البيئية اللازمة والتنوع البيولوجي والنظم التي تدعم الحياة"[1].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن السياحة البيئية هي السفر إلى أماكن طبيعية نظيفة لغرض الترفيه والتمتع بالطبيعة، مع الإرتكاز على مبادئ أساسية التي تتمثل في الحفاظ على الأثار والأماكن على حالها وعدم التعرض إليها سواء من قبل السياح أو المستثمرين فيها وذلك من أجل ديمومتاها واستمرا رها.

الفرع الثالث: عناصر السياحة البيئية

اتفق العديد العديد من المفكرين والباحثون على العناصر التالية:

1) السياحة البيئية هي نشاطا إنسانيا يقوم به الانسان وفق شروط حاكمة وأسس تصون وتحمي الحياة الطبيعية الفطرية؛

2) السياحة البيئية هي الأساس في الحفاظ وحماية الكائنات الحية؛

3) السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود مادي أو معنوي؛

4) السياحة البيئية نشاط يجمع بين الحداثة في تطورها وتحضرها القيمي والأخلاقي وما بين الأصالة في موروثها الطبيعي والحضاري؛

5) السياحة البيئية هي إلتزام أدبي وأخلاقي وأكثر من ذلك إلتزام قانوني تعاهدي وتعاقدي وهو إلتزام فاعل ليس فقط على مستوى الفرد فقط بل على مستوى الشركة المنظمة أو على مستوى الدولة المستضيفة، لكن على مستوى العالم ككل.

[1] صلاح زين الدين، "**دراسة لفرص التنمية السياحية المستدامة في مصر**"، مرجع سابق، ص15

الشكل رقم 05: عناصر السياحة البيئية

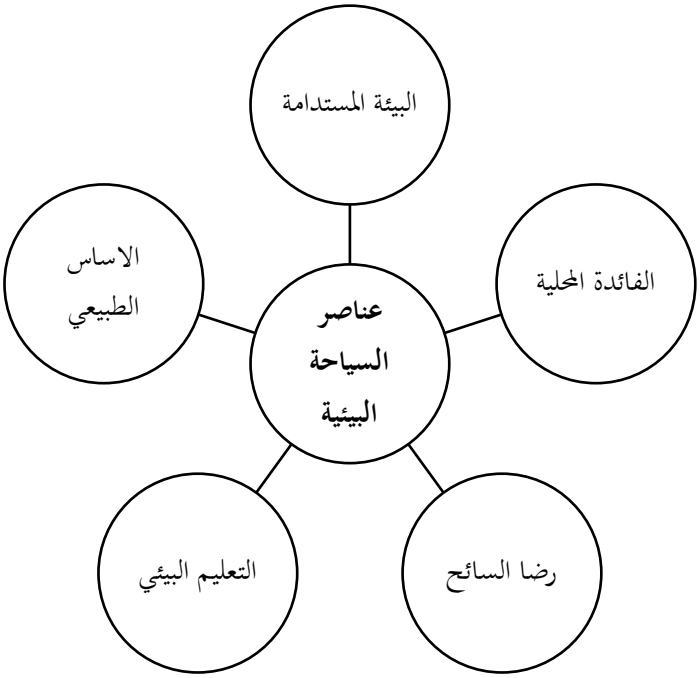

المصدر: إبراهيم بظاظو، "**السياحة البيئية وأسس استدامتها**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 147

الفرع الرابع: أنواع السياحة البيئية

تختلف وتبرز أنواع السياحة البيئية في العالم والتي يمكن الإنتفاع منها، فهي ترتبط إرتباطا مباشرا بالبيئة ومكوناتها الأساسية سواء كانت طبيعية (الجبال، الغابات..... الخ) أو غير طبيعية (التراث والاثار...الخ)، وفقا لسفر الانسان في محيطه الطبيعي والبيئي والتراثي وذلك من أجل إشباع رغبته والإستمتاع بمقومات السياحة ، وفيما يلي نذكر أهم هذه الأنواع[1]:

- سياحة المناطق الخضراء في السهول والهضاب والحدائق الحيوانات والغابات والمنتزهات.
- سياحة المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها السياحة الفطرية.
- تسلق المرتفعات والجبال.
- سياحة الصيد الأسماك والطيور المتنوعة والحيوانات البرية.

[1] ابراهيم بظاظو واخرون، "**السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012، ص86

- سياحة الإستكشاف في المناطق الطبيعية، لإستكشاف الصخور والقيام بالرحلات الإستكشافية.

- سياحة الغوص تحت الماء ومشاهدة الشعب المرجانية والتجوال على الشواطئ ومشاهدة الشعب المرجانية كما يتم التعرف وإستكشاف النباتات والحيوانات البحرية والفنادق العائمة في البحر.

- سياحة السفاري والرحلات.

- سياحة الصحاري لإكتشاف لما تتميز به الصحراء من سكينة وهدوء والتزلج على الصحراء ولإكتشاف الطيور والزواحف والحشرات.

- سياحة الإطلاع على التقاليد والعادات والمناطق التاريخية والمتاحف، اللباس التقليدي والأطعمة الشعبية.

- السياحة العلاجية في المناطق النظيفة الخالية عن التلوث في الصحاري والجبال والقريبة من المياه والينابيع الحارة التي يزورها الزوار والسياح من أجل العلاج من الامراض المفاصل والأمراض الجلدية، التداوي بالأعشاب الطبيعية والرمال.

- التصاميم والجماليات والعمارة الهندسية والنقوش.

- الصناعات اليدوية والحرفية والتقليدية بما تتميز به من إبتكار وإبداع في أعمال جلدية ومنسوجات وتطريز وحرف وأعمال خشبية.

- سياحة الكشفية والمنتجعات السياحية والمعسكرات الصيفية.

- الكرنفالات والمناسبات الوطنية والمهرجانات الثقافية.

الفرع الخامس: أهمية السياحة البيئية

تكتسب السياحة البيئية أهميتها من الأهداف التي تحققها، وتكمن أهميتها فيما يلي[1]:

- **الأهمية البيئية:**

- تقوم بالحفاظ على التوازن البيئي وبالتالي تحقيق التوازن والصحة والبيئة من خلال إستخدام منهج الوقاية بدلا من أساليب المعالجة.
- تقوم بالحفاظ على سلامة المجتمع وفاعليته من خلال الترشيد السلوكي في إستعمال الموارد وإستهلاكها وتجديدها وبذلك تتجنب عدم إتلافها.
- تقدم السياحة البيئية الحياة البسيطة التي تبتعد عن (التلوث البيئي الجوي والهوائي) الذي يؤثر عليه الحياة العادية وأيضا البعيدة عن الازعاج والقلق والتوتر.

- **الأهمية الاقتصادية:**

- تقوم بتوفير فرص الشغل والعمل وبالتالي القضاء على البطالة.
- تتميز مناطق السياحة البيئية بانها أكثر الموارد ندرة في العالم وبذلك تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العوائد الاقتصادية وتوفير المجال الاقتصادي الأمن، تقوم بتنويع مصادر الدخل القومي.

- **الأهمية السياسية:**

تتمثل في تحقيق الأمن البيئي وذلك من خلال القضاء ومحاربة التلوث والمشاكل والأخطار التي تواجهها البيئة عندما تكون بيئة سليمة تكتسب الدولة رضا الأفراد عنها.

[1] ابراهيم بظاظو واخرون، "**السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سابق، ص ص:84-82

- **الأهمية الإجتماعية:**

تتمثل هذه الأهمية من خلال تنمية العلاقات الاجتماعية وأيضا تحويل المجتمعات المنعزلة إلى المجتمعات المتطورة، التخفيف من الأضرار الموسمية وما ينجم عنها من إضطراب إجتماعي كما تبقي المجتمع في حالة عمل دائم، إذ تعتبر السياحة البيئية صديقة للبيئة والمجتمع حيث تعمل على الإنتفاع من موارد وأفراد المجتمع.

- **الأهمية الثقافية:**

تتمثل هذه الأهمية في:

- نشر ثقافة المحافظة على البيئة والحفاظ على التراث الثقافي الإنساني والعادات التقاليد والتمسك بها.
- إنشاء الأحداث والمناسبات الثقافية والإنتفاع من الثقافة المحلية مثل: الفنون الجميلة، الرسم ، الآداب،..... سياحة الملتقيات.
- العمل على تقديم وتطور البرامج السياحية.

- **الأهمية الإنسانية:**

تعتبر السياحة البيئية نشاطا إنسانيا، فهي تقوم على تقديم الحياة الجميلة الخالية من التلوث حيث توفر العلاج من القلق والتوتر فتقدم لهم الراحة والإنسجام والتوازن العقلي وصفاء النفس.

المطلب الثالث: تنمية السياحة البيئية

الفرع الأول: مفهوم تنمية السياحة البيئية

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتنمية السياحة البيئية عند الكثير من المؤلفين والكتاب والخبراء الاقتصاد إلا أنها في الأول كانت تشمل فقط التسهيلات والخدمات وتطويرها من أجل إشباع حاجيات ورغبات السياح، إلا أن هذا المفهوم يقصرها على تنمية العرض السياحي فقط لذلك أصبح غير مقبول لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار تنمية المجتمعات المحلية، وإعدادها وتنميتها لصالح سكانها. ولقد توسع مفهوم تنمية السياحة البيئية وأصبح يشمل كل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وينظر اليه بمنظور شمولي، من أجل تحقيق الرخاء والإستقرار الاقتصادي التي تؤدي بالضرورة إلى الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية المستدامة. إذ تناول العديد من

المفكرين مفهوم تنمية السياحة البيئية والذين تساءلوا عن التكاليف المترتبة والمخرجات غير المباشرة والمباشرة من تنمية السياحة البيئية على عناصر المختلفة للاقتصاد واستنتجوا بعض إستعراض نماذج تنمية السياحة البيئية أن هذه الأخيرة تختلف عن أنواع السياحة الأخرى والتي تكون نفقة التنمية السياحية فيها أكبر من إيراداتها وليس العكس كما هو شائعا[1].

الفرع الثاني: محددات تنمية السياحة البيئية

لا يتم نجاح السياسة البيئية إلا باتباع والأخذ بعين الإعتبار مجموعة من الإجراءات، مع الإهتمام بالعديد من الجوانب المتنوعة وهذا يخص بصفة خاصة الدولة النامية، إذ تتمثل هذه الجوانب في[2]:

1) وضع الأسعار في متناول السياح:

يقوم القائمون على النشاط السياحي بوضع أسعار تنافسية لجذب السياح وأيضا توفير خدمات ذات جودة وكفاءة، وأيضا توفير التسهيلات في الاطعام والنقل والإقامة وغيرها....

2) الموقع:

يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في تحديد نفقات الرحلة من حيث الأهمية، فهو العامل الأساسي للسياحة البيئية، إذ يعد أيضا محرك للسياحة الدولية، فبعض السياح في بعض الأحيان لا يهتمون بالسعر كالضرورة وإنما يهتم بكيفية الوصول إلى بعض المناطق والمواقع الجغرافية فمثلا في الجزائر نجد أغلبية السياح يهتمون بزيارة الجنوب على غرار الشمال برغم من قساوة الظروف وقلة المواصلات في الصحراء.

3) الأماكن الاثرية والتاريخية:

يتأثر التطور السياحي كثيرا بالأماكن الأثرية والتاريخية، إذ تعد العامل الأساسي للجذب السياح، وتقسم المواقع الأثرية والتاريخية إلى قسمين أساسين والتي تتمثل في:

[1] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية واسس استدامتها**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، عمان، 2010، ص412

[2] مصطفى يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، نشر –استيراد والتوزيع الكتب، الطبعة الأولى، 2017، ص ص:112-115

- **مواقع أثرية تاريخية:** التي ترتبط إرتباطا مباشرا بكل التقاليد والعادات والثقافات الإنسانية كالأهرامات بمصر، كالجرش الروماني بالأردن.

- **مواقع اثرية خاصة:** هي الأماكن والمواقع التي لا يعرفها كافة الناس، إلا أنه يتجه إليها العلماء والباحثون، إلا أنها تجدب في الأغلبية نسبة قليلة من السياح.

4) طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحي:

يتطلب النشاط السياحي موارد في انشاء المرافق والمنشئات السياحية (الفنادق، المنتجعات....الخ)، وغيره من المشاريع التي في صالح القطاع السياحي والتي يتحكم فيها الطلب السياحي.

الفرع الثالث: المعوقات التي تعترض التنمية السياحية

هناك العديد من المشاكل والعوائق التي تؤخر وتواجه التنمية السياحية، إذ تعيق دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل هذه المعوقات في[1]:

1) المعوقات خاصة بالتخطيط السياحي:

إذ تتمثل في نقص أو غياب النظام الجيد للمعلومات والبيانات، التي يجب أن تتوفر حول مناطق الجذب السياحي أو بمنطقة معينة فهي أحد الأعمدة التخطيطية. فنظام المعلومات في الدول النامية يتميز بالنقص وعدم الشمول فهم يختصر فقط على الأرقام التي تصنف السياح على حسب عدد السياح، الجنسية، عدد الليالي السياحية، فيتمثل الجانب السلبي لهذا النظام في أنه ناقص من العديد من المعلومات اللازمة والمهمة للقائمين أو الباحثين في مجال السياحة، مثل:

- المناطق التي يسافر إليها السياح؛
- الفائدة من القدوم والغرض من ذلك؛
- تقسيم السياح على حسب طريقة القدوم والوصول إلى البلد؛

[1] بدر حميد عساف، **تنمية الموارد السياحية**، مرجع سابق، ص ص: 51-57

- إستطلاع وإستبيان رأي الزوار في الأماكن السياحية؛
- تقسيم السياح على حسب الجنسية الجنس السن وبلد القدوم.

و هذا ما يساعد القائمين على التخطيط من أجل توسيع نشاطهم وتركيز جهودهم وتحسين خدماتهم من جهة، ومن جهة أخرى تنمية الموارد والمقومات السياحية وتنظيم العملية السياحية.

2) سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة:

تركز بعض شركات الإستثمار السياحية الأجنبية والوطنية على مجالات ضيقة، التي لا يرغب ولا يحتاجها الزائر كالنوادي والمحلات الليلية ومحلات الترفيه وهذا ما لوحظ في العديد من الدول السياحية وخاصة النامية.

3) عدم فاعلية التسويق السياحي:

يعتبر التسويق الناجح مثير لرغبات السياح ومولد للقناعة لديه من خلال الدعاية والاشهار والاعلان للمنتوج السياحي، إذ يلعب دورا مهما في بيع المنتج السياحي من خلال جذب وتحقيق رضا المستهلك وتحقيق رغباته.

إذ هناك العديد من المحلات والمناطق السياحية في مختلف الدول خاصة النامية ك (مصر، الجزائر، ليبيا، سوريا، اليمن،.....)، إلا أنها تعاني من نقص ومشكلة بالتشهير وتسويق مقوماتها ومواردها داخليا وخارجيا.

4) التضخم:

يعد ارتفاع وزيادة في أسعار الخدمات والسلع أحد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب السياحي في بلد ما، اذ تعتبر الدول العربية من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدلات التضخم السنوية، وذلك لعدة أسباب من أهمها قلة العرض وانخفاض الإنتاجية.

5) انخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة

تعاني العديد من الدول السياحية وخاصة الدول النامية من ضعف في خدمات الاتصالات وكذلك من مشكلات أخرى تتعلق بشبكات الاتصال، ومشاريع الصرف الصحي، وشبكات المياه والإنارة وطرق المواصلات التي تجمع بين المواقع والمناطق السياحية المتنوعة بالرغم من التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الاتصال في الكثير من الدول العالم.

6) الاستقرار السياسي والامن الاجتماعي:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمن الإجتماعي شرطا أساسيا وأولوية في الدولة أو المنطقة المستضيفة وهذا ما اعترف به العديد من خبراء الاقتصاد والسياحة، إلا أن العديد من الدول السياحية تعاني من الاضطرابات السياسية جراء تدهور الاقتصاد، إنتشار البطالة، ضعف القانون، تفشي الجرائم الفساد.

7) مشاكل ومعوقات أخرى:

وأيضا هناك العديد من المشاكل التي تتشارك فيها الدول السياحية النامية:

- عدم الإهتمام بالمظهر العام والزي الخاص للعاملين في قطاع السياحة؛
- نقص وغياب لشرطة السياحة في العديد من المناطق الأثرية وتاريخية؛
- تخلف الخدمات السياحة المصرفية في الفنادق والبنوك؛
- نقص الإهتمام بنظافة الأماكن السياحية خصوصا الأثرية والدينية؛
- إستغلال وإستفزاز من قبل سائقي سيارات الأجرة للزوار من الأجانب خاصة مما يشوه سمعة البلدان السياحية.

خاتمة الفصل :

من خلال دراستنا النظرية لهذا الفصل تعرفنا على مفهوم المشروع العمومي وأهدافه ودوافعه، إذ تبين لنا أن المشروع العمومي وحدة إقتصادية تمتلكها الدولة بصفة كلية أو جزئية تهدف أساسا إلى تحقيق المنفعة العامة ولا تسعى إلى تحقيق الربح المالي كأولوية. كما توصلنا إلى مدى أهمية المشاريع العمومية في الإقتصاد الوطني.

وأيضا من خلال هذا الفصل إستطعنا أن نلمس مدى أهمية قطاع السياحة على المستوى الاقتصادي إذ تناولنا أحد أشكالها وهي سياحة البيئية التي تعتبر اليوم من الصناعات المتجددة إذ أصبحت ضرورة حتمية ينادي بها لتحقيق التنمية السياحية.

كما توصلنا إلى مساهمة السياحة البيئية في التخفيف من البطالة وتحسين ميزان المدفوعات من خلال توفير فرص الشغل والجدب الكم الهائل من السياح. تعتبر السياحة البيئية صناعة المستقبل والحاضر بما تتميز به من مقومات طبيعية وتراثية فهي تعتمد أساسا على الأماكن والمناطق الطبيعية وتناشد بشدة الحفاظ على البيئة إلا أنها تعاني من مشاكل تعيق تطورها كالتضخم، وسوء التخطيط السياحي وعدم فاعلية التسويق السياحي.

مقدمة الفصل:

تعتبر الدراسات السابقة القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الدراسات الجديدة، فهي نقطة بداية لهاته الأخيرة، ومن أجل إتمام دراستنا والتعرف على أهمية هذا الموضوع، حولنا الإستناد إلى بعض الدراسات والمراجع التي تطرقت إلى هذا الموضوع من بعيد أو قريب. وعليه نسعى من خلال هذا الفصل إلى تقديم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع بشقيه الشق الأول المشروع العمومي والشق الثاني السياحة، مع إبراز أوجه الاختلاف بينهما وبين ما إستطعنا تحديده من الإشكالية، الفرضيات، المنهج المتبع، وأهم النتائج التي توصلت إليها والتي تهم بصفة خاصة موضوعنا، وفي ما يلي سوف نتطرق لبعض هاته الدراسات.

قسم هذا الفصل إلى مايلي:

-المبحث الأول: دراسات حول المشاريع العمومية.

-المبحث الثاني: دراسات حول تنمية السياحة البيئية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة حول المشاريع العمومية:

إن دور المشاريع العمومية كموضوع لم يأخذ حيزا كافيا من البحث على غرار مواضيع متابعة، تقييم وإختيار المشاريع العمومية ومن هذه الدراسات والبحوث نذكر منها :

المطلب الأول: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الدكتوراه

- دراسة (**بن عارية حسين**) سنة **2012-2013** بعنوان "تقييم المشاريع الاجتماعية، دراسة حالة جامعة أدرار"، أعدت هذه الاطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، مضمون هذه الدراسة تمحور حول التعرف على الطرق والأساليب التي يتم بموجبها تقييم المشاريع الاجتماعية وبالأخص قطاع الصحة، مشاريع النقل، التعليم، فتضمنت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

❖ **كيف يتم تقييم المشاريع الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع مع التطبيق على مشاريع التعليم الجامعي؟**

والتي اعتمدت على **الفرضيات التالية:**

✓ ان طريقة تحليل العائد/الكلفة تطبق على مختلف أنواع المشاريع، صناعية كانت ام زراعية، ام اجتماعية، فتقييم المشاريع يهدف الى تعظيم القيمة الحالية للعوائد المتوقعة مستبعدا منها تكاليف الحصول على تلك العوائد.

✓ ان طرق تقييم مشاريع التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة لا يختلف عما يطبق على المشاريع الاستثمارية الأخرى.

تكمن **أهمية البحث** في انه يتطرق الى موضوع مهم وهو تقييم المشاريع الاجتماعية وما تحققه من عوائد اجتماعية، وذكر في هذا الصدد ببعض الأهمية والادوار التي ينعقد عليها الاجماع على إيجابية الارتباط الوثيق بين أوضاعها، واثار مشاريع الاستثمار الاجتماعية في أهدافها وانشطتها. ولذلك اتبع الباحث في دراسة مشكلته **المنهج الوصفي** يتمثل في وصف المشاريع الاستثمارية والخصائص التي تتميز بها، مستعينا بالمنهج الاستنباطي في تحليل وتطبيق بعض الأسس وطرق تقييم المشاريع الاستثمارية والتي يمكن استعمالها في تقييم المشاريع الاستثمارية.

توصل الباحث الى عدة **استنتاجات** كان أهمها:

- ✓ هناك تداخل بين المشاريع العامة والمرافق العامة والمشاريع الاجتماعية، وتعتبر المشاريع الاجتماعية تلك المشاريع التي تقوم ليس بغرض تحقيق ربح او عائد مادي لكنها توفر خدمة او سلعة تعد حاجة او رغبة اجتماعية حيوية، فمنتجاتها غالبا ما تقدم مجانا او بقيمة لا تعكس تكلفتها الحقيقة للدولة.
- ✓ الطريقة المناسبة للتقييم المشاريع الاجتماعية هي طريقة تحليل العوائد والتكاليف، اذ ان ذلك يتوقف على نوعية المشروع وطبيعة عوائده وإمكانية حصرها كميا.
- ✓ تبين ان عناصر التكلفة يمكن التوصل اليها وتحديد قيمها وفقا لقيمتها الحقيقية، وذلك باستخدام الأسعار الحقيقية (أسعار الظل) المناسبة للعناصر المباشرة منها، وأيضا العناصر غير المباشرة وغير الملموسة منها، كالضوضاء والتلوث الناتجان عن بعض المشاريع كالنقل مثلا.
- ✓ تتجلى الصعوبة الأساسية في تقييم المشاريع الاجتماعية في جوانب العوائد وذلك نظرا لما تتسم به هاته المشاريع من خصائص تميزها عن غيرها من المشاريع، مثل ظهور العوائد في شكل غير كمي او غير ملموس، وكذلك تنوع من عوائدها وعدم تجانسها حتى على مستوى المشروع الواحد.
- ✓ تم التوصل الى ان معدل العائد الاجتماعي النقدي هو 10.34% للتعليم الجامعي بجامعة ادرار وهو معدل مرتفعا مقارنة بسعر الفائدة السائد في السوق سنة 2011 وهو 8% تقريبا، فيما يخص معدل العائد الفردي للتعليم الجامعي بجامعة ادرار هو 13.27% خلال الفترة 2008-2011 وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة بسعر الفائدة السائد في السوق لسنة 2011، وتعد سنة 2008 السنة التي قرر فيها الفرد (خريج المرحلة الثانوية) الاستثمار في التعليم الجامعي بدلا من الدخول الى سوق العمل.
- ✓ تعكس النتائج المتوصل اليها في الدراسة التطبيقية الى ان التكاليف الحكومية التي تنفق على التعليم الجامعي في الجزائر بصفة عامة مرتفعة، اذ ان الحكومة هي التي تقوم بتمويل التعليم ودعمه، اما مشاركة الافراد والقطاع الخاص في تمويل العملية التعليمية غير موجود تماما.

المطلب الثاني: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الماجستير

اولا: دراسة (**لحول كمال**) سنة 2014-2015 بعنوان: " اختيار المشاريع العمومية، دراسة لحالة مشروع الطريق السيار شرق غرب " التي تم اعدادها في الإطار نيل لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان السنة.

في هذه الدراسة تم اظهار كيفية تقييم واختيار وتمويل المشاريع العمومية ومختلف مراحل تنفيذها في الجزائر مع دراسة حالة مشروع ممركز ذو بعد وطني استراتيجي وهو مشروع الطريق السيار شرق غرب.

تمثلت **إشكالية الدراسة** فيما يلي:

❖ **كيف يمكن تفعيل عملية اختيار وتجسيد المشاريع العمومية في الجزائر؟**

لمعالجة إشكالية البحث انطلق من **الفرضيات التالية**:

- يتم اختيار المشاريع العمومية وتجسيدها وفق أسس ومعايير تخطيطية ودراسات مسبقة لمختلف التكاليف والعوائد المتوقعة للمشروع مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات وأولويات أفراد المجتمع في ظل تعدد البدائل، ومحدودية الموارد.
- إن اختيار المشاريع العمومية في الجزائر يقتصر على بعض معايير التحليل الربحي بالنسبة للمشاريع العمومية ذات الطابع الاستثماري، أما بالنسبة للمشاريع الاجتماعية فالاختيار يكون نتيجة للقرارات الإدارية والسياسية التي تفتقر لأسس ومعايير التقييم العالمية المعروفة.

تتجلى **أهمية البحث** في كونه يعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة ومتميزة في اقتصاديات مختلف الدول خاصة الدول النامية ذات الموارد المالية المحدودة، وهو اختيار وتجسيد المشاريع العمومية، وقد أثار هذا الموضوع الكثير من الحبر في الجزائر خاصة مع انتهاج الجزائر لسلسة ضخمة من المخططات التنموية قابلها انتقاد واسع حول ظروف اختيار هذه المشاريع ونوعية الدراسات السابقة في ظل ارتفاع المتزايد لتكاليف هذه المشاريع والتأخر في الإنجاز.

إستخدم الباحث **المنهج الوصفي، والتحليلي، والتاريخي** وذلك من خلال:

- **المنهج الوصفي**: من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة، والمتمثل في كل ما يخص الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية من حيث المفاهيم، طرق ومناهج التقييم، إضافة إلى التطرق لواقع تقييم وتجسيد المشاريع العمومية.

- أما **المنهج التحليلي**: فتم استغلاله في تحليل وتقييم حجم المشاريع العمومية في الجزائر، وأيضا تحليل انعكاساتها على مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية بالاعتماد على أدوات التحليل الاقتصادي من إحصائيات، وأرقام كحجم الإنفاق العمومي على المشاريع، معدلات النمو، معدلات البطالة ...وغيرها إضافة إلى تحليل الكمي لتكاليف ومزايا مشروع الطريق السيار شرق غرب.

- **المنهج التاريخي**: من خلال التطرق إلى الجذور الأولى لفكرة مشروع الطريق السيار شرق غرب، وكذلك دراسة تطور نفقات التجهيز العمومي خلال السنوات الأخيرة.

كما توصل الباحث إلى **النتائج التالية**:

- يتم تقييم وإختيار المشاريع العمومية بحسب الطبيعة الاقتصادية للمشروع، فالمشاريع العمومية يتم تقييمها وإختيارها وفق الأساليب العلمية التي يرتكز عليها التحليل الكمي للتكاليف والعوائد، لكن مع الأخذ بعين الإعتبار معايير تحقيق.

- إن ظهور عوائد المشاريع العمومية ذات الطابع الاجتماعي في شكل غير قابل للقياس الكمي، وعدم قابلية منتجاتها للمتاجرة الدولية كمشاريع التربية والتعليم مثلا زاد من تعقيد وصعوبة تحليل عوائد هذا النوع من المشاريع على الرغم من تأثيرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية، لذا غالبا ما يتم تحليل عوائد هذا النوع من المشاريع وفق مدى فعالية النفقة العمومية في ظل معيار تحقيق أقصى منفعة عامة بأقل التكاليف الممكنة.

- إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يتوقف على حجم الموارد المالية المتاحة بقدر ما يتوقف على كيفية التخصيص الأمثل لهذه الموارد بما يتفق مع تحقيق مبادئ الكفاءة والفعالية الاقتصادية للإنفاق العمومي .

- يهدف التقييم المالي للمشاريع من خلال أسلوب تحليل المنافع والتكاليف إلى معرفة النتيجة المالية الصافية للمشروع وفق اسعار السوق مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار النقدية المباشرة فقط، أما بالنسبة للتقييم الاقتصادي للمنافع والتكاليف فهو يهدف إلى

دراسة المنافع والتكاليف من وجهة نظر المجتمع ككل بغض النظر عن النتيجة المباشرة للمشروع ووفق الأسعار المعدلة ومعدل الخصم الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المباشرة والغير مباشرة، فالتقييم الاقتصادي يهدف إلى قياس مدى مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- عملت المناهج الدولية في تقييم المشاريع على إيجاد السبل والطرق في تقييم ودراسة المشاريع في الدول النامية ومنها الجزائر بما لا يتماشى مع خصائص وظروف هذه الدول، كون هذه الدول تفتقر إلى البيانات والمعلومات الدقيقة التي تعتبر القاعدة الأساسية في عملية التقييم وفق هذه المناهج، بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى المختصين والتقنيين ذوي المهارات العالية في مجال دراسات جدوى المشاريع.

- تتسم المشاريع العمومية في الجزائر بالضعف الكبير في التسيير على جميع المستويات، والذي لا يتناسب مع حجم المجهودات والأموال الضخمة المخصصة لها سواء من خلال ميزانية التجهيز العمومي أو من خلال حسابات التخصيص الخاص، وهذا ما يظهر جليا من خلال الزيادة في المخصصات المالية لها عن طريق عمليات إعادة التقييم المتكررة للتكاليف بالإضافة إلى التأخر الكبير في الإنجاز.

- عدم مسايرة واستيعاب الإمكانيات والقدرات المحلية في مجال البناء والإنجاز لحجم الاستثمارات العمومية الضخمة منذ مطلع الألفية الثالثة أدى إلى تأخر انطلاق العديد من المشاريع نتيجة عدم جدوى المناقصات الوطنية في العديد من المرات بالإضافة إلى تكدس أوراق المشاريع على مختلف الإدارات المعنية وتأخر آجال التسليم.

- الاعتماد على مكاتب الدراسات والمتابعة المتواضعة والمحدودة للقطاع الخاص وضعف الرقابة للقطاع العام أدى إلى عدم مراعاة الجهة المكلفة بالإنجاز لمعايير الجودة والإتقان وكذا المواصفات التقنية للمشروع، وهذا ما يظهر في حجم الفجوة الكبيرة بين التكاليف المعيارية المتوقعة وتكاليف الإنجاز الحقيقية بالإضافة إلى العيوب التقنية المصاحبة للمشروع خلال السنوات الأولى فقط من استغلاله، كما أن قيام مكاتب وشركات الدراسات الأجنبية بعقود وصفقات إعداد الدراسات بعيدا عن أعين وأنظار الجهات الرقابية جعلها تخدم مصالح الدول التابعة لها من خلال العمل على تحويل أكبر قدر من العملة الصعبة نحو الخارج، كما أن استمرار "سياسة المفتاح باليد" في مجال الإنجاز خاصة منها المشاريع ذات الطابع الصناعي والتي تتطلب تكنولوجيا عالية وضع البلاد في موقع أقل ما يقال عنه أنه موقع التبعية لتكنولوجيا الدول المتقدمة.

- إن تعدد وضخامة حجم المشاريع العمومية بأنواعها (المخططات القطاعية الممركزة، المخططات القطاعية الغير ممركزة والمخططات البلدية للتنمية)، وافتقارها للأسس العلمية في مجال التخطيط والدراسة أدى إلى عدم استطاعة القدرات الوطنية في مجال الدراسات والبناء إلى متابعة ومسايرة كل مرحلة من مراحل تنفيذ هذه المشاريع، وهو ما نتج عنه ارتفاع تكاليفها وتضاعفها من مرحلة لأخرى.

- ومن خلال دراسة حالة مشروع الطريق السيار شرق غرب لاحظنا أن إنجاز المشروع أسند لشركات أجنبية (صينية ويابانية)، وهذا راجع لعدم وجود شركات وطنية مؤهلة لإنجاز هذا النوع من المشاريع، كما لاحظنا خلال دراستنا لحالة الطريق السيار أن جل الاهتمام في مرحلة دراسة جدوى المشروع انصب على جانب الربحية المالية للمشروع في ظل الحديث عن استغلال الطريق بمقابل نقدي مع إهمال نوعا ما الجانب التقني للأشغال خلال مرحلة الدراسة على الرغم من تنوع ووعورة التضاريس الجزائرية في الشمال، وهو ما كشفته السنوات الأولى فقط خلال استغلال المشروع الذي يعرف العديد من التشققات الأرضية وبعض الانهيارات على جوانب الطريق نتج عنه تأخر كبير في الإنجاز وزيادة تكاليفه إلى مستويات قياسية أعلى عما هو متعارف عليه عالميا.

- وعلى الرغم من المزايا التي حققها المشروع في مختلف القطاعات خاصة قطاع النقل والتجارة رغم عدم انتهاء الأشغال به، إلا أن ملفات الفساد التي تفجرت عنه والتي تورط فيها إطارات سامية من وزارة الأشغال العمومية لازلت العدالة لم تفصل فيها إلى يومنا هذا، غير من المفهوم الذي كان سائدا سابقا من مشروع القرن إلى فضيحة القرن التي تضاف إلى سلسلة قضايا وفضائح الفساد الكبرى في الجزائر على غرار مجمع الخليفة وشركة سوناطراك النفطية.

ثانيا: دراسة (**بوقيمة نزهة**) سنة **2010–2011** بعنوان:" متابعة وتقييم المشاريع، دراسة حالة انجاز نفق وسط مدينة تلمسان من طرف شركة SEROR تلمسان". اعدت هذه الاطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، تخصص العمليات وتسيير المؤسسات. مضمون هذه الدراسة تمحور حول أهمية متابعة وتقييم المشاريع والتي تكون على أساس الدراسة المسبقة مع التخطيط المفصل حيث تناولت هذه الدراسة **الإشكالية التالية:**

❖ **كيف إمكانية لمعايير متابعة وتقييم المشاريع من ضبط وقت وتكلفة مشروع انجاز نفق بمدينة تلمسان من طرف شركة SEROR ؟**

ومن أجل الإجابة على الإشكالية قامت بطرح **الفرضية التالية:**

- من الممكن التحكم في وقت المشروع وفي تكلفته من خلال عملية متابعة وتقييم المشاريع.

قد توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج التالية:**

- تمثل إدارة المشاريع أساس بقاء المؤسسات لأن المفاهيم والاسس التي تركز عليها تعطي الأجوبة لمختلف التساؤلات التي تواجه القائمين على المشاريع.
- إن فكرة إطلاق المشروع، مرورا بالتخطيط له والإنتهاء بإنجازه في الوقت المحدد والتكلفة المسموح بها وبالجودة والمواصفات المطلوبة هو رهن إدارة المشاريع.
- لا يمكن انجاز أي مشروع ما لم تكن هناك أي دراسة مسبقة لكل جوانبه وتخطيط مفصل لكل مرحلة من مراحله من خلال مختصين في المجال.
- عملية المتابعة والتقييم هي خطوة جد مهمة في حياة المشروع، ففيها يتم تصحيح الفوارق وتدارك النقائص.
- كلما كبر المشروع كبرت معه عمليات التقييم والتخطيط والمتابعة.
- أما فيما يخص الجانب التطبيقي وجد المشروع العديد من الصعوبات خلال إنجازه، ولكن بالرغم من هذا فقد توصلت الى تأكيد فرضية البحث.

ثالثا: دراسة (**باشوش حميد**) سنة 2010-2011 بعنوان "المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية مع التطرق إلى دراسة حالة الطريق السيار شرق غرب"، أعدت هذه الدراسة في إطار نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، حيث اهتمت الدراسة بتحليل مختلف البرامج التنموية، وتكاليفها خلال فترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010، فتمحورت **إشكالية الدراسة** في التساؤل التالي:

❖ **إلى أي مدى تم النجاح في إنجاز المشاريع الكبرى ودور هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية؟**

من بين **الفرضيات المعتمدة** في هذه الدراسة نجد:

- برامج الانفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2010 خصص لها مبالغ كبيرة واستهدفت كل القطاعات.
- المشاريع التنموية الكبرى شملت مختلف مناطق الوطن، ولها أهمية بالغة في تلبية احتياجات السكان وتطوير الأنشطة الاقتصادية بشكل متوازنا إقليميا.
- الهدف من انجاز هذه المشاريع الكبرى هو خلق اقتصاد متنوع يرتكز على قطاعات اقتصادية مختلفة قادرة على خلق الثروة بعيدا عن الارتباط الكمي بعائدات النفط.
- المبالغ الكبيرة المرصودة لإنجاز المشاريع الكبرى فرضها حجم وطبيعة هذه المشاريع.
- هناك تأخر في استكمال بعض المشاريع الكبرى.
- مشروع الطريق السيار شرق-غرب هو رهان استراتيجي للحكومة يتم انجازه وفق المعايير الدولية وفي *حدود فترة الانجاز*.
- مشروع الطريق السيار هو مشروع يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- استفادت السلطات العمومية من البرامج التنموية المختلفة خلال العشرية السابقة بشكل يسمح بتفادي النقائص في البرنامج الخماسي 2010-2014

كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث استخدم **المنهج الوصفي** في استعراض واقع ومؤشرات التنمية في الجزائر، وفي عرض محاور البرامج التنموية المسطرة ومختلف المشاريع التنموية الكبرى وتكاليفها وفترة ونسب الانجاز، كما

سنستخدم المنهج التحليلي في تحليل وتقييم هذه المشاريع من حيث مدى تناسب التكاليف مع حجم المشاريع ومدى تقدم نسب الإنجاز والمعايير المعتمدة في عملية الإنجاز، وأيضا في متابعة وتحليل الآثار الحالية والمرتقبة لهذه المشاريع على مؤشرات التنمية الاقتصادية وكذا دورها في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن اهم **النتائج** التي توصلت اليها هذه الاطروحة الضعف الكبير الذي يميز تسيير المشاريع الكبرى، والذي لا يتناسب مع حجمها وتكاليفها، وهذا ما يتسبب في إعادة رفع المخصصات المالية لها عن طريق عمليات إعادة التقييم المتكررة إضافة إلى التأخر في الإنجاز، كما أن زيادة تجسيد المشاريع العمومية يتماشى طرديا مع زيادة الإيرادات النفطية وهو ما يبين غياب شبه تام للتخطيط على المدى المتوسط والبعيد لهذه المشاريع. كما ركزت الدراسة في الجانب التطبيقي على الانعكاسات الايجابية لمشروع الطريق السيار شرق غرب على التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات، إضافة الخبرة المكتسبة للشركات الوطنية جراء الاحتكاك بالشركات الأجنبية المكلفة بإنجاز المشروع مع التخلي على مختلف الدراسات القبلية للمشروع.

رابعا: دراسة (**سفيان فنيط**) سنة 2005-2006 بعنوان: "التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة"، اعدت هذه الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة يتمحور موضوع الدراسة حول التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري، باعتباره الاساس في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية الذي بدوره يؤدي الى اقتصاد وطني مبني على الكفاءة الاقتصادية وقادر على تحقيق اهداف التنمية.

تضمنت هذه الاطروحة **الاشكالية التالية**:

- **ما مدى اعتماد على التقييم الاقتصادي في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية؟ هل يتم اجراءه بالتفصيل المطلوب والمناسب وعلى اسس علمية صحيحة؟**

انطلق البحث من **فرضيات رئيسية** هي:

- التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري لا يعتبر الأساس في الاختيار المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية بالجزائر، بل هناك اعتبارات أخرى.

- عند إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري لا يتم إجراءه بالشكل التفصيلي المطلوب والمناسب من جهة ولا على أسس علمية صحيحة من جهة أخر، وبالتالي يمكن القول بأن واقع التقييم الاقتصادي للمشروع الاستثماري بالجزائر سيء.

تكمن **أهمية موضوع البحث** وجدوى دراسته فيما يلي:

- يساعد متخذ القرار الاستثماري على التعامل مع المشكلة الاقتصادية، حيث يسمح له بالوصول إلى أفضل تخصيص ممكن لتلك الموارد.
- يساعد على معرفة الفوائد المتوقعة مقارنة مع التكاليف المتوقعة من الاستثمار خلال فترة العمر الاقتصادي المفترض للمشروع.
- يتوقف قرار البنوك أو المؤسسات المالية –فيما يتعلق بمنح الائتمان– على هذا التقييم، وكذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية على هذا التقييم عند منح مساعداتها لإقامة مشاريع التنمية بالدول النامية، حيث عادة ما يخصص جانبا من القروض الممنوحة لمساعدة تلك الدول على إجراء هذا التقييم.
- يسمح بوضع خطط أو برامج مسبقة خاصة بمراحل إعداد وتشغيل المشروع.
- يسمح بتحديد العائد الاستثماري الممكن تحقيقه من المشروع في ظل مختلف المخاطر الممكنة.
- تبرز الأهمية أيضا في بعض المشاريع التي تكاليفها ضخمة وجزء كبير منها مستغرق ويصعب استرداده، وبالتالي فشل هذه المشاريع سيعرض أصحابها لخسارة فادحة.

باعتبار **البحث العلمي** مهما كانت درجته يجب أن يعتمد مناهج تمكن الباحث من تحقيق الهدف من الدراسة، لذلك تم اختيار معالجة البحث بالمنهج الوصفي –من خلال البحوث التالية: (البحث الوثائقي، البحث الارتباطي، البحث السببي المقارن، تحليل المحتوى) –والمنهج التاريخي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى **النتائج التالية**:

- الهدف الأساسي من تقييم المشاريع قبل تنفيذها سواء من وجهة نظر الربحية التجارية أو من وجهة نظر الربحية الوطنية يكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية عقلانية ورشيدة، والتي هي جزء أساسي في عملية التنمية.

- تمر عملية تقييم المشاريع بعدة مراحل متتالية ومتداخلة، يوجد التقييم الاقتصادي ضمن مرحلة التحليل، وهي المرحلة الاخيرة قبل اتخاذ قرار، خاصة بالنسبة للمسؤولين عن تحقيق التنمية الوطنية.

- إن عملية تقييم المشاريع من وجهة نظر الربحية الاقتصادية والاجتماعية هي عملية مستمرة وعريضة، فهي عملية مستمرة لأن التقييم يبدأ منذ تحديد فكرة المشروع وتستمر خلال جميع مراحل التحضير والصياغة، وعملية عريضة لأنها لا تقتصر على استخدام مجموعة من النماذج الأساسية والإضافية والتكميلية بل تتضمن أيضا العديد من الاستشارات، والمناقشات، والتوضيحات، والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن التقييم الاقتصادي، والتمويل، والتدريب، وتنمية التكنولوجيا، وحماية البيئة، والجوانب التقنية...، ويتم كل ذلك خلال تحديد خصائص المشروع والتحضير له من خلال القياس الكمي والكيفي.

- رغم التطويرات والتعديلات التي أجريت على نماذج التقييم المالي لا تزال حساباتها تثير الكثير من المشاكل، حتى وإن تم الحصول عليها، ففي أغلب الأحيان لا تتلاءم مع خصوصيات الدولة النامية، فقلة المشاريع المماثلة في الاقتصاديات النامية يحد من فعالياتها، كما تعتمد نماذج التقييم في ظل ظروف عدم التأكد على أدوات رياضية معقدة نوعا ما جعل استعمالها في الوقع العملي ضعيف. إلا أّنه رغم كل هذه النقائص والانتقادات لنماذج التقييم المالي ما زالت مستخدمة بشكل واسع في التطبيق العملي حتى اليوم؛

- إن المناهج الدولية لتقييم المشاريع هدفها الأساسي هو إيجاد حلول للمشكلات الفكرية والعملية لتقييم المشاريع الاستثمارية في الدول النامية.

- إن عدم قبول استخدام أسعار السوق في التقييم الاقتصادي باعتبارها لا تعكس الندرة النسبية للموارد المستخدمة في المشروع من جهة، والصعوبة الكبيرة في استخدام الأسعار المرجعية في هذا التقييم من جهة أخرى دفع منهج الإيدكاس لوضع حلا

وسطيا يتمثل في استخدام أسعار السوق في تقييم المدخلات والمخرجات مع مراجعة هذه الأسعار السائدة أو المتوقعة وتحديد الانحرافات الواضحة وتعديلها.

- كل دولة لها أهداف تنموية تسعى إلى تحقيقها من خلال إقامة استثمارات متنوعة ومتعددة، باستخدام مجموعة من نماذج التقييم الاقتصادي.

- إن اتخاذ القرار الاستثماري لم يكن في أغلب الأحيان من خلال إجراء التقييم الاقتصادي للمشروع والاعتماد على نتائجه، بل غالبا ما كانت تظهر القرارات الاستثمارية بشكل فجائي أو ارتجالي وخارج الجهات المختصة أو في غيابها، وذلك نتيجة لعوامل طارئة، وبالتالي يمكن القول إن التقييم الاقتصادي فعلا لا يعتبر الأساس في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، بل هناك اعتبارات أخرى تختلف أهميتها باختلاف متخذي القرارات وأهدافهم منها: اعتبارات سياسية، اعتبارات مالية، اعتبارات القوة والنفوذ، اعتبارات المصلحة المتبادلة، اعتبارات نفسية...، مما يعني أن متخذي القرارات الاستثمارية لا يهمهم أساسا تحقيق الكفاءة الاقتصادية بقدر ما تهمهم أحد أو أكثر من تلك الاعتبارات، وهذه ما هي إلا ذهنيات متحجرة ومتخلفة طبعت أغلب أصحاب القرار في الجزائر، أثرت ولا تزال تؤثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية.

- إن التقييم الاقتصادي وإن تم إجراءه، فغالبا لا يجرى بالتفصيل المطلوب والمناسب ولا على أسس علمية صحيحة.

- إن أسباب فشل الاستثمارات التي أقامتها الجزائر وبذلت فيها مجهودات وتضحيات جبارة، كانت لها علاقة كبيرة بوضعية تقييم وإنجاز المشاريع الاستثمارية، فبالنسبة لوضعية التقييم الاقتصادي تأكد في هذا البحث أنها كانت سيئة للغاية، وذلك من خلال ما يلي:

-المنهج الوطني لتقييم المشاريع الاستثمارية في مختلف مراحله لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب سواء في مرحلة الفكرة الأولى للمشروع أو مرحلة إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية أو مرحلة دراسة المردودية، فالحساب الاقتصادي كان غير واضح في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك لأن القرار السياسي كان هو القرار المهيمن والنهائي، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق وتكامل بين المشاريع المقترحة من جهة والأهداف المنصوص عليها، ضمن الخطة الوطنية من جهة أخرى، مما نتج عن ذلك اختلالات داخل هيكل الاقتصاد الوطني أدت إلى نتائج وخيمة خاصة وأن المشاريع الاستثمارية كانت ضخمة، كارتفاع حجم استيراد المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة لتشغيل المشاريع، مما أدى إلى تعميق وزيادة التبعية إلى الخارج.

- إن النتائج السلبية التي حققتها الاستثمارات الضخمة المنجزة في الجزائر أثبت فشل السياسات الاستثمارية المنتهجة في فترة الاقتصاد الموجه، الأمر الذي دفع بالدولة إلى إجراء تغيرات جذرية في السياسة الاستثمارية.

- رغم أهمية التقييم الاقتصادي إلا أنه لا يمكن اعتباره كاملا بشكل مطلق، وخاصة في الدول النامية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

-عدم استقلالية القرار الاقتصادي عن القرار المالي، وقد تم توضح ذلك خلال البحث؛

-عدم الإحاطة بهذا التقييم لما يتطلبه من معلومات وبيانات غير متوفرة في أغلب الأحيان، ومهارات وخبرة عالية هي الأخرى غير متوفرة.

-هذه النماذج اجتهدت في وضعها منظمات دولية وإقليمية، واعتمدت في ذلك على نظريات جذابة على المستوى النظري، لكن تطبيقها في الميدان العملي كان بعيدا عن الواقعة ولا يعكس ظروف وخصائص اقتصاديات الدول النامية.

المطلب الثالث: المقالات

اولا: دراسة (**سعيد نعيمة وبوشنافة احمد**)، " دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية، (ميزانية التجهيز)"، جامعة بشار- الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3- العدد2 (**جوان 2017**)

محل هذه الدراسة انطلقت **من التساؤل التالي: ما هي الآليات الملائمة لطبيعة وخصوصية دراسة الجدوى التمويلية ومتابعتها في مجال المشاريع الاستثمارية العمومية من خلال ميزانية التجهيز التي تلتزم بالمقيدات الإدارية للخدمة العامة؟**

تبرز **أهمية موضوع الدراسة** في معالجة أحد القضايا الرئيسية ألا وهي آليات دراسة الجدوى التمويلية للمشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بشار (دراسة حالة قطاع التربية والتكوين).

للإجابة على التساؤل تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** فيما يخص الجانب النظري، بينما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة على واقع المشاريع الاستثمارية وأهمية الجدوى التمويلية ومعايير تقييمها على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بشار (دراسة حالة قطاع التربية والتكوين).

أهم **النتائج التي توصلت اليها** هذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

مشروعات التنمية نفسها هي ليست هدفاً بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق اهداف اجتماعية اعم واشمل للمجتمع مما يؤدي إلى إمكانيات تحقيق استخدام أمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة، لابد من التعامل معها بأسلوب علمي وبدقة متناهية الوصول إلى درجة عالية من المصداقية في نتائجها.

كل قرار استثماري يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات لتقيم الجدوى المالية، لذلك يعتبر من القرارات الاكثر أهمية وخطورة للمشروع وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة، الجدوى الاقتصادية تحدد بشكل عام أبعاد المشروع من كافة نواحيه منذ فكرة صدور الفكرة حتى ينجز على أرض الواقع ويحقق العوائد المرجوة منه وذلك لكون دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم أدوات التخطيط الاستراتيجي.

الدراسة التمويلية هي أداة لها دور في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري إذ تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري

ثانيا: مداخلة (بركان امينة)، "تحليل وتقييم المشاريع العمومية وعقلانية الاختيارات العمومية"، المركز الجامعي لتيبازة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 12-المجلد 01-**201**5 في هذه الدراسة يتم تقييم المشاريع الاستثمارية عموميا وتجاريا. تناولت التساؤل التالي:

ماهي اهم المعايير التي تستخدم لقبول المشروع ورفض اخر؟ ما هو المشروع العمومي؟

اذ **توصلت** على ان تقييم المشروع الاستثماري تجاريا وعموميا، أولا من الناحية التجارية يتم تبيين مدى صلاحية المشروع ماليا، أو ما مدى الربحية المتوقع الحصول عليها من الاستثمار، ثانيا من الناحية العمومية فيتم تبيين مدى صلاحية المشروع عموميا، أو ما مدى الربحية الاجتماعية التي لا يمكن الحصول عليها من هذا المشروع، فالتقييم التجاري يكون بإتباع حالات التأكد السائدة في ظروف الاستثمار، حيث أننا لصد ظروف تسودها حالات التأكد، وأخرى تسودها ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول التنمية السياحية البيئية

أصبحت السياحة البيئية اليوم من المقومات الأساسية لأي اقتصاد يريد تحقيق التنمية، وفي الآونة الأخيرة اخذ هذا الموضوع حقه من الاهتمام من طرف الكثير من الباحثين في ظل تحقيق حتمية بين النمو، الاستمرار والبقاء وسنتطرق الى بعض الدراسات والأبحاث التي أنجزت في مجال التنمية السياحة البيئية.

المطلب الأول: الدراسات المنجرة لنيل شهادة الدكتوراه

أولا: دراسة **عبد الله عياشي** سنة 2015-2016، " استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي – أنموذجا –"، اعدت هذه الأطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية – تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تم صياغة **الإشكالية** على النحو التالي:

- **ما هو واقع السياحة البيئية في الجزائر؟، وما هي الاستراتيجيات الجديدة التي وضعتها الدولة الجزائرية لتنمية وتفعيل هذا النوع من السياحة كنموذج بديل، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.**

ومن بين **الفرضيات** التي اعتمد عليها الباحث في الدراسة نجد:

-السياحة البيئية تساهم في تقديم نوعية جديدة من السياحة لم تكن متوفرة من قبل ، وذلك باعتبار البعد البيئي كشرط لاستدامتها.

-تؤدي السياحة البيئية إلى رفع مستوى الاهتمام بالوعي والثقافة البيئية، والذي ينعكس إيجابا على حماية الموارد الطبيعية والثقافية...وغيرها.

-بالرغم من الاهتمام الذي أولته الجزائر لقطاع السياحة منذ الاستقلال، إلا أن النتائج المحققة لا تزال ضعيفة، سواء على المستوى المالي أو الاقتصادي.

-لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة للسياحة البيئية في الجزائر، إلا إذا قامت الحكومة بوضع خطط معمقة واستراتيجيات بعيدة المعالم تهدف إلى تطوير هذا النوع من السياحة.

-تعتبر حظيرة الطاسيلي بالصحراء الجزائرية نموذجا مثاليا للسياحة البيئية، اذا تم استغلالها وتنميتها بشكل يهدف الى حماية مواردها وتحقيق استدامتها.

تكتسب **الدراسة اهميتها** من اهمية قطاع السياحة بحد ذاته وذلك لما تملكه الجزائر من مقومات وإمكانيات سياحية طبيعية، مادية وبشرية ضخمة، تمكنها من تحقيق التنافسية في القطاع، بالإضافة للاهتمام المسلط من طرف الحكومة الجزائرية على قطاع السياحة في السنوات الاخيرة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة، لهذا كان من الضروري تسليط الضوء على واقع السياحة في الجزائر من خلال الاستراتيجيات التي اعتمدتها الحكومة لتنمية وتطوير قطاع السياحة عموما، ونموذج السياحة البيئية في حظيرة الطاسيلي خصوصا.

كما اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي** من خلال عرض المعطيات والبيانات المتعلقة بموضوع السياحة، ثم القيام بتحليل وتقييم النتائج المحققة في قطاع السياحة مقارنة بالأهداف المسطرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

ولقد **توصلت هذه الدراسة** ان السياحة ظاهرة عالمية تطورت وازدهرت في بداية القرن العشرين، حيث أدى زيادة الدخل الفردي والمستوى الصحي والتعليمي وارتفاع الوعي الشعبي لدى المجتمعات الى زيادة نشاط حركية السياحة عالميا.

كما تساهم السياحة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مصدرا هاما للمداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب الشغل للكثير من فئات المجتمع وخصوصا المحلية منها، بالإضافة إلى انها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم.

تمثل السياحة البيئية نموذجا حديثا للسياحة العالمية، وبديلا للسياحة التقليدية لأنها تسعى للحفاظ على البعد البيئي للمواقع السياحية وتساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التخطيط ومراحل اعداد البرنامج السياحي البيئي لتحقيق التنمية المستدامة في المواقع السياحية، وعاملا رئيسيا لقياس مدى نجاحها وشروط استدامتها، كما أن ادارة المواقع السياحية البيئية الحديثة تفرض على متعامليها وضع خطط مستقبلية محددة المعالم والاهداف

لا تزال وضعية القطاع السياحي في الجزائر هشة ولا ترقى الى المستوى الطلوب، وهذا راجع لعدة أسباب: أبرزها الخيارات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال الى اليوم والتي ركزت في دعمها على القطاعات الاقتصادية الاخرى على حساب قطاع

السياحة الذي بقي مهمشا ولم يلق الدعم الكافي، اضافة الى الفترة الامنية الصعبة وعدم الاستقرار السياسي التي مرت به الجزائر والذي أثر بشكل كبير على نمو السياحة.

حاولت الجزائر تدارك الامر بشأن قطاع السياحة من خلال اعتماد استراتيجية تنموية شاملة تتمثل في المخطط الوطني للتهيئة السياحة SDAT 2025، والذي ركز على تنمية قطاع السياحة عبر مراحل وأهداف مسطرة من أجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة، غير أنه ولحد الآن لم تحقق الاهداف المسطرة نتائجها المتوقعة.

أصبحت السياحة البيئية محل اهتمام العديد من الدول لأنها تقدم نوعية جديدة من السياحة لم تكن موجودة من قبل، ولأنها تركز بشكل كبير على الجانب البيئي، حيث نلاحظ تزايد الاقبال من طرف السياح على هذا النوع من السياحة غير أن الجزائر وبالرغم امتلاكها للعديد من المحميات الطبيعية والمنتجعات السياحية البيئية، لا تزال بعيدة عن التنافسية الدولية لهذا النوع من السياحة، والتي تعتبر مؤشر الاستدامة، وقد حققت الجزائر مراتب بعيدة نوعا ما مقارنة ببعض الدول العربية كالإمارات والاردن وتونس، حيث احتلت المرتبة ال10 عربيا و 113 عالميا.

تعتبر حظيرة الطاسيلي بالجنوب الجزائري نموذجا مثاليا للسياحة البيئية وطنيا ودوليا، لما تزخر به من مناظر طبيعية خلابة ومواقع أثرية ونقوش صخرية قديمة بالإضافة الى المتاحف الطبيعية المفتوحة على الهواء الطلق، لكنها في حقيقة الامر لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الحكومة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث لم يسجل في أهدافه سوى انجاز فندق واحد في مدينة جانت ب–سعة 150 سرير، وهذا يعد غير كافيا مقارنة بحجم هاته الحظيرة ومكانتها الدولية، ضف الى ذلك التناقص المتتالي لأعداد السياح الوافدين اليها وخصوصا الاجانب منهم بسبب عدة عوامل وأسباب أبرزها الظرف الامني غير المستقر الذي يسود الحدود المجاورة لهاته المنطقة، مما انعكس سلبا على تنمية واستدامة السياحة بها.

ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية البيئة في المناطق السياحية خصوصا تعد نظريا غير كافية إذا لم ترافقها متابعة فعالة لتنفيذ هاته الاجراءات ومراقبة مستمرة لها، ويشترك معها توعية المجتمع بضرورة الاهتمام بعنصر البيئة وزيادة درجة الوعي والثقافة

البيئية من خلال التوعية المستمرة وبرامج التربية البيئية للأجيال المستقبلية.

ثانيا: دراسة (شرفاوي عائشة)، 2014-2015 "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسير تخصص تسيير، ومن أجل التعرف على واقع القطاع السياحي الجزائري طرح **الإشكالية التالية:**

❖ **ما هو واقع السياحة في الاقتصاد الوطني، وما هي آليات تفعيلها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية؟**

في ضوء التساؤلات المطروحة طرحت **الفرضيات التالية:**

- تعد السياحة صناعة متكاملة بالغة الأهمية تؤثر على مجمل المتغيرات الكلية للاقتصاد.
- يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية واستجابة للمتغيرات الاقتصادية.
- رغم تعاقب سياسات تنموية مختلفة لتنمية القطاع السياحي الجزائري تبقى مساهمته ضعيفة في الاقتصاد الوطني.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تخطيط استراتيجي يعمل على تحقيق تنمية مستدامة لقطاع السياحة.
- تفعيل دور القطاع الخاص وتبني حوكمة القطاع السياحي كآليات للنهوض بالقطاع السياحي.

تتمثل **أهمية هذه الدراسة** من المكانة التي أصبحت تتبوؤها صناعة السياحة في الاقتصاديات الدولية، وطرحت القطاع السياحي كبديل لمرحلة ما بعد البترول في الاقتصاد الجزائري في ظل الاستراتيجية الجديدة التي طرحتها الدولة لتنمية هذا القطاع وجعله أحد دعائم عملية التنمية الاقتصادية.

من أجل معالجة الموضوع استعملت **المنهج الوصفي** لوصف الظاهرة السياحية والمفاهيم المتعلقة والتعرف على مختلف السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع السياحي الجزائري واستعملت **المنهج التحليلي** لتحليل ما تم وصفه مع الاستعانة بالأدوات الإحصائية.

توصلت الباحثة الى لنتائج التالية:

✓ السياحة نسيج صناعي متكامل يؤثر في مجمل القطاعات الاقتصادية وعلى المتغيرات الكلية من خلال أثارها على الدخل وميزان المدفوعات والتشغيل وبالتالي تؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية بصفة خاصة وتنمية الاقتصاد ككل بصفة عامة.

- ✓ تأثرت السياحة بالمتغيرات الاقتصادية التي عاشها العالم بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى تحولها من مجرد ظاهرة هدفها الترفيه والاستجمام إلى صناعة تهدف إلى تنمية الاقتصاديات الدولية.

- ✓ أدى التطور التكنولوجي الذي جعل العالم قرية صغيرة بفضل تطور وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى عولمة صناعة السياحة في ظل تحرير تجارة الخدمات وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية في تدويل الصناعة السياحية وتوحيد الأسواق السياحية لتصبح سوقا واحدة دائمة التوسع تشمل العالم بأسره، تشتد فيها المنافسة لكثرة المتدخلين.

- ✓ عرفت الحركة السياحية انكماشا إثر حدوث الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2009، فالنشاط السياحي من الأنشطة سريعة التأثر والأكثر استجابة للتغيرات التي تحدث على المستوى المحلي أو الدولي، ولكن أثبتت صناعة السياحة انها صناعة واعدة لتنمية حقيقية وأطاحت بالاتجاه المعارض الذي لا يعتبرها صناعة لأنها قطاع هش لا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية باستجابتها السريعة مرة أخرى لتعافي الاقتصاد، حيث انتعش نشاط السياحة الدولية بشكل كبير فاق متوسط النمو السنوي المقدر ب 3.3 % الذي وضعته المنظمة العالمية للسياحة لنمو القطاع السياحي وسجل توافد السياح الدوليين نسبة نمو سنوية بلغت7.8% .

- ✓ رغم الثراء الطبيعي وامتلاك الجزائر لمقومات الجذب السياحي إلا أن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع ظلت عاجزة للنهوض بالقطاع السياحي رغم انتهاج التخطيط كأساس علمي في عملية التنمية السياحية سواء خلال الاقتصاد الموجه أو خلال الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق.

- ✓ ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري دوليا حيث تذيلت الجزائر المراتب الأخيرة في التقارير الدولية حول تنافسية السياحة والسفر إذ احتلت المرتبة 132 من بين 140 دولة مشاركة سنة 2013 لأسباب عديدة أهمها:

  - نقص اهتمام الدولة بقطاع السياحة، فالسياحة الجزائرية تدفع ثمن الخيارات الاقتصادية الفاشلة التي أهملت القطاع السياحي منذ الاستقلال وغياب إرادة سياسية حقيقة لبناء قطاع سياحي مستدام.

- تردي وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر وضعف جاذبيته مما أدى إلى عزوف كثير من المستثمرين الخواص جزائريين وأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي بسبب كثرة العراقيل الإدارية والتنظيمية وغياب الشفافية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري في جميع المستويات.

- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني حيث بلغت نسبة مساهمة المداخيل السياحية في الناتج الإجمالي 2.3 % سنة 2013 وعجزه عن خلق مناصب الشغل وتحريك باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- الإخفاق في تسويق الوجهة السياحية الجزائرية بسبب ضعف الاستراتيجية التسويقية المعتمدة وإهمال دور التسويق الإلكتروني للسياحة ودور المكاتب الدبلوماسية الجزائرية.

- عدم استقرار الجهاز الإداري والتنظيم القائم على القطاع وتشتيت عملية التسيير والإدارة بين أجهزة القطاع مما أدى تداخل المهام وتضارب الاختصاصات بين المسيرين مع وجود مركزية شديدة في اتخاذ القرارات وغياب التنسيق والتشاور مع الأطراف الفاعلة في القطاع السياحي.

- نقص الوعي السياحي بغياب الثقافة السياحية في التجمع الجزائري مما ينعكس سلبا في الحفاظ على البيئة والمرافق العامة والاستغلال الأمثل للمناطق السياحية من طرف المستثمرين.

- نقص البنية التحتية الضرورية لصناعة السياحة خاصة في مجال النقل الدولي بنوعيه الجوي والبحري ونقص الخدمات السياحية والهياكل الفندقية وعدم مطابقتها لمعايير الجودة العالمية.

- إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية استراتيجية متكاملة الأبعاد لتنمية القطاع السياحي وفق معايير التنمية المستدامة تحتاج إلى تجسيد على أرض الواقع وتفعيل كل الإجراءات التحفيزية لتشجيع وبناء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص للنهوض بصناعة السياحة في الجزائر.

- إن تحقيق التنمية السياحية المستدامة لن يكون إلا بمشاركة جميع الاطراف الفاعلة من مجتمع مدني والقائمين على القطاع السياحي بتبني مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعمل على توفير مناخ ملائم للأعمال حتى يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بدوره في هذه العملية على أن تواصل الدولة العمل على تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الماجستير

أولا: دراسة (**بوعموشة حميدة**) سنة **2010-2011**، " دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-"، اعدت هذه الاطروحة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس -سطيف-، تضمنت هذه الدراسة **الإشكالية التالية:**

❖ **ما دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري لتحقيق تنمية مستدامة؟**

قامت الباحثة بوضع **الفرضيات التالية:**

- لدينا عجز في الميزان السياحي الجزائري؛

- تلعب السياحة دور ضعيف في الاقتصاد الجزائري؛

- تتبنى الجزائر استراتيجية لتشجيع السياحة المستدامة.

تتمثل **أهمية دراسة القطاع السياحي** في كونه مورد هام للخزينة وله دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال المساهمة في تحقيق فائض في العملة وخلقه لفرص التشغيل بالإضافة الى ذلك تكمن أهمية الدراسة في إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر وتبيان ما مدى اهتمام الجزائر بهذا القطاع.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الباحثة على المنهجين الوصفي التحليلي حيث انتهجت المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول السياحة والتنمية المستدامة والتحليلي في تحليل الإحصاءات التي يتم بجمعها حول الموضوع.

من خلال دراسة هذا الموضوع توصلت الباحثة الى مجموعة من **الاستنتاجات:**

- ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلىُ ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي الذي كان بعد الاستقلال وما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة وهذا تماشيا مع المنهج الاشتراكي لتلك الفترة.

- تأخر في انجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع؛
- عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي كان من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل واهمال هذا القطاع رافقها تراجع في عدد الوافدين.
- عدم وجود طاقات إيواء كافية وتوزيعها مرتكز أساسا على المنتوج الحضري بنسبة 51 % يليه المنتوج الشاطئي بنسبة 30 % أما باقي المنتجات فطاقات إيواءها ضعيفة؛
- عدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- ضعف نوعية المنتوج السياحي بالرغم من المؤهلات للمنتوج السياحي الجزائري إلا أنه غير تنافسي فيما يخص نوعية الخدمات السياحية المقدمة على مستوى المؤسسات الفندقية وهياكل الاستقبال التي تتميز هي الأخرى بضعف طاقاتها وعدم احترامها للمعايير المعمول بها عالميا.
- تدفق ضعيف للسياح ففي سنة 2009 بلغ عدد الوافدين 1.912 مليون سائح معظمهم جزائريين مقيمين، ضعف الإيرادات السياحية للجزائر فقد بلغت 102 مليون دولار سنة 2009، السبب هو ازدياد السياحة العكسية بسبب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة الداخلية.
- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني بفرص العمل وفي خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة فقد بلغت المساهمة من حجم العمالة السياحية بالنسبة لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري ب 5,1 %، وبهذا تم إثبات الفرضية الثانية.
- تطمح الجزائر الى تحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT الذي يعمل

الذي يعمل على جلب الأسواق وزيادة الاستثمار وبهذا قمنا بإثبات الفرضية الأخيرة.

المطلب الثالث: المقالات

أولا: دراسة (**هويدي عبد الجليل**)، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي –، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، **ديسمبر 2014**. ص ص(211-225).

وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لمعالجة موضوع التنمية المستدامة وسبل تحقيقها من خلال تطوير السياحة البيئية، باعتبار ان السياحة البيئية صناعة تصديرية هامة كونها تعتمد على المقومات الطبيعية بمواردها وثرواتها المختلفة بالإضافة الى المقومات المادية التي شيدها الانسان لجدب السياح فهي بذلك تحقق التنمية اذ تمثل الواجهة العاكسة لصور تطور الشعوب والدول في كافة المجالات، والمرتبطة بشكل مباشر بالبيئة حيث تعمل على تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى.

ثانيا: دراسة (**خان أحلام وزاوي صورية**)، "السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية"، جامعة بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، تم طرح التساؤل التالي:

- **كيف تؤثر السياحة البيئية على التنمية بالمناطق الريفية؟**

ولقد توصلت الى ان مصادر التراث الثقافي والطبيعي من أهم عوامل الجذب السياحي، وهو ما يعرف باسم السياحة البيئية، والتي ترتكز على مقومات ثلاث وهي التراث سواء الثقافي أو الطبيعي والزوار والسكان المحليين، في وسط ايجابي يكفل مصلحة الجميع في علاقة تكاملية وتبادلية ومتوازنة يكون فيها كل منها أداة لخدمة الآخر.

ويعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الهامة، الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وعليه كان لزاما توسيع قاعدة السياحة، لتشمل السياحة البيئية، ودمج المناطق الريفية ضمن هذه العملية يهدف إلى زيادة التطوير والتنمية فيها، واستثمار ما فيها من موارد تمد السياحة بعناصر جذب مميزة، وتنعكس إيجابا لصالح البيئة والسكان المحليين على الصعيد المادي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، مما يؤدي إلى حدوث تنمية حقيقية على الصعيد المحلي والوطني، مع ضمان الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي. لذا لا بد من الدولة الاهتمام بالسياحة البيئية في هذه المناطق كوسيلة إيجابية تساعدها على تنميتها ليس اقتصاديا فقط وإنما اجتماعيا وثقافيا وبيئيا.

ثالثا: دراسة (**نبيل دبور**)، "مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة الى السياحة البيئية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية -2004.

أصبحت السياحة في الآونة الأخيرة تحتل مكانا بارزا في العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة للبلدان النامية وتندرج ضمن بنود جدول الاعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشان التنمية المستدامة، وبذلك سعت هذه المقال الى دراسة وتقييم أداء قطاع السياحة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، فهي تهدف الى التعرف على المشاكل التي تواجه هذا القطاع في تلك البلدان والى اقتراح بعض التوصيات العامة من اجل إرساء صناعة سياحية متطورة ودعم التعاون القائم بين الدول الإسلامية، كما سلطت الضوء على السياحة البيئية باعتبارها مكونا هاما لصناعة السياحة.

جدول رقم 02: ملخص عن الدراسات السابقة

الدرجة	الدراسات التي شملت موضوع المشاريع العمومية	الدراسات الي شملت موضوع السياحة
الدكتوراه	تقييم المشاريع الاجتماعية (دراسة حالة جامعة ادرار) 2012-2013	السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية 2014-2015
		استراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة (حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي) 2015-2016
الماجستير	التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة 2005-2006	
	المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية مع التطرق الى (دراسة حالة الطريق السيار شرق-غرب) 2010-2011	دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاستدامة دراسة حالة الجزائر 2010-2011
	متابعة وتقييم المشاريع (دراسة حالة انجاز نفق وسط مدينة تلمسان من طرف شركة SEROR) 2010-2011	
	اختيار المشاريع العمومية (دراسة حالة مشروع الطريق السيار شرق-غرب) 2014-2015	
المقالات	"تحليل وتقييم المشاريع العمومية وعقلانية الاختيارات العمومية"01-2015	"السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية" جوان 2010
	"دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية" جوان 2017	"العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة" ديسمبر 2014
		مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع الإشارة الخاصة الى السياحة البيئية 2004

المصدر: من اعداد الطالبتين

خاتمة الفصل:

استعراضنا في هذا الفصل لمختلف الدراسات واهم الأبحاث السابقة التي كانت لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بموضوعنا، اذ استفدنا منها من اجل اثراء رصيدنا المعرفي فقد قامت بتعريفنا على مختلف الجوانب التي تخص موضوعنا، ولقد توصلنا في الأخير انه بالرغم من أهمية موضوع المشاريع العمومية كونه أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، وباعتبار ان السياحة البيئية مصدر الجديد للاقتصاد الوطني من جهة أخرى الا انها لم يخصص لها الحيز والقدر المناسب.

فدراستنا تجمع بين متغيرين هما المشروع العمومي والسياحة البيئية، فالأول تم الاهتمام بالتقييم والتحليل الاقتصادي والاجتماعي للمشروع العمومي وكيفية اختياره ودوره في التنمية الاقتصادية، اما الثاني ونقصد هنا تنمية السياحة البيئية فلم يتم ذكره بالتخصيص وانما تم الاكتفاء بإظهار أهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية مع ذكر اهم المشاكل والحدود التي تواجهها.

اذ تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في انها جمعت بين متغيران (المشروع العمومي، تنمية السياحة البيئية) كلاهما يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية على غرار الدراسات السابقة التي اهتمت فقط بتقييم ومتابعة والتحليل الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع العمومية ووضع استراتيجيات للسياحة البيئية.

وتختلف دراستنا أيضا في أننا خصصنا الجانب النظري للحديث عن: المشاريع العمومية، وتنمية السياحة البيئية اما الجانب التطبيقي فحاولنا ابراز دور المشاريع العمومية في تنمية السياحة البيئية.

مقدمة الفصل:

شكلت المشاريع العمومية محور إهتمام الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بإعتبارها تعتمد على المحروقات بصفة مطلقة، وهذا ما أثر عليها سلبا نتيجة التقلبات في أسعار النفط في ظل إنهيار المفاجئ في الأسواق العالمية.

هذه الوضعية دفع الدولة بالتفكير في تنويع اقتصادها في ظل توفر البلاد على إمكانيات ومقومات هائلة، ومنها المقومات السياحية التي أدت بالإهتمام بالسياحة البيئية خصوصا على المستوى المحلي من خلال تحقيق وإنجاز المشاريع وعموما، وهذا ما سنتعرض له في هذا من خلال نموذج PARC CITADIN بهضبة عين فزة لولاية تلمسان.

وعليه تم تنظيم الفصل وفقا لما يلي:

- المبحث الأول: إختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر.
- المبحث الثاني: واقع تنمية السياحة البيئية في الجزائر.

المبحث الأول: إختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

أخدت الجزائر على عاتقها في السنوات الأخيرة تنويع اقتصادها، في مختلف القطاعات من خلال برمجة مجموعة من المشاريع العمومية التي لها تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية وبالأخص حجم الاعتمادات المرصودة في الميزانية العامة للدولة وهذا نتيجة لطريقة إختيار وتنفيد المشاريع العمومية وما يترتب عنه تأخر في الإنجاز وزيادة التكلفة الحقيقية.

المطلب الأول: تصنيف المشروع العمومي

إن تقسيم نفقات الدولة لتجهيز العمومي يقودنا إلى التمييز بين التصنيف الاقتصادي والتصنيف حسب نمط التسيير والذي سنتطرق فيه بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: التصنيف الاقتصادي

تنص المادة 35 من قانون المالية 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية بما يلي: "تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفق للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي:

1) إستثمارات منفذة من قبل الدولة.
2) إعانات الإستثمار المفتوحة من قبل الدولة.
3) النفقات الأخرى بالرأسمال.

وهذا التصنيف يميز:

*من جهة رخص البرامج وإعتمادات الدفع المعنية للإستثمارات.

*ومن جهة أخرى رخص البرامج وإعتمادات الدفع المعنية لعمليات رأس المال.

- **نفقات الاستثمار**: تتكون من الإختلاف للمشاريع التي تتولى الدولة تحويلها والتي تحدد من خلال برنامج الحكومة، تأتي هذه المشاريع في شكل برامج إنمائية توزع حسب الجدول (ج) من قانون المالية على عشر قطاعات[1] هي:

1- الصناعات التحويلية.

2- الطاقة والمناجم.

3- الفلاحة والري.

4- الخدمات المنتجة.

5- المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية.

6- التربية والتكوين.

7- المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية.

8- السكن.

9- مواضيع مختلفة.

10- مخططات البلدية للتنمية.

- **العمليات بالرأسمال**: وتتمثل في[2]:

1- تخفيض نسب من العوائد؛

2- الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية؛

3- التخصصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية؛

[1] تمثل الشطر الأول من الميزانية العامة للدولة بحيث تدرج في الجدول(ج) بعنوان: المجموع الفرعي للاستثمار

[2] تمثل الشرط الثاني من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي تدرج في الجدول (ج) تحت عنوان: المجموع الفرعي للعمليات بالرأسمال

4– الإحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها؛

5– نفقات بالرأسمال؛

6– إحتياطي لنفقات غير متوقعة؛

7– صندوق دعم الإستثمار.

الفرع الثاني: تصنيف حسب نمط التسيير

يمكن أيضا أن تصنف نفقات التجهيز العمومي إلى ثلاثة أصناف وذلك حسب الجهة المكلفة بتسييرها:

1) البرامج القطاعية الممركزة(PSC):

تتعلق بالمشاريع والتجهيزات التنموية الكبرى ذات البعد الوطني أو الجهوي والتي تتطلب إمكانيات وتقنيات عالية تتعدى قدرات وإمكانيات الجماعات المحلية، وهي تسجل بإسم الإدارات المركزية (الوزارة المعنية)، أو المؤسسات التي تتمتع بالإستقلال المالي وبالإدارات المتخصصة، كمراكز البحث والتطوير ويشرف عليها الوزير المعني لضمان السير الحسن والفعال، وتمول هذه المشاريع من ميزانية التجهيز العمومي حسب نوع البرنامج لأنها برامج قطاعية.

2) البرامج القطاعية الغير ممركزة (PSD):

الهدف من هذه المشاريع هو تحديد أهداف التوازنات القطاعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف أقاليم الوطن، ويشرف على هذه المشاريع الوزارات المعنية بالقطاع وتسجيل مشاريع البرامج القطاعية الغير ممركز بإسم الوالي الذي يسهر على تسيير هذه البرامج الواقعة في حدود ونطاق إختصاصه.

وقد عرفتها المادة 16 من المرسوم رقم 98-229 المتعلق بنفقات الدولة لتجهيز: "تخص البرامج القطاعية الغير ممركزة برامج التجهيز المسجلة بإسم الوالي والتي تبلغ رخصة برنامجاها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من وزير المالية طبقا للبرامج التجهيز التي اعتمدتها الحكومة".

وتمول هذه المشاريع من ميزانية التجهيز العمومي كذلك كما تجدر الإشارة إلى أن إختيار هذه المشاريع يتم وفق حاجيات أفراد الإقليم المعني بها.

3) المخططات البلدية للتنمية(PCD):

هو أحد البرامج التنموية للدولة له حصة معتبرة في ميزانية التجهيز العمومي، فالمخططات البلدية للتنمية تكرس لامركزية التسيير، ويعد الأكثر إستعمالا منذ سنة 1974 إذ تمس هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث التخطيط والإختيار وملائمة المشاريع المقترحة مع حاجة المواطنين على مستوى الإقليم المحلي، وذلك عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجوارية.

عرفها المرسوم رقم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز في المادة 20 على أنه:" يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية رخصة برنامج شاملة حسب الولاية يبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية ويتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية ومنها على الخصوص التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والشبكات والطرقات وفك العزلة".

المطلب الثاني: نظام تسيير المشاريع العمومية في الجزائر

إن تسيير وتنفيذ التجهيز العمومي يعتمد على نظام خاص قائم على عدة أدوات أهمها:

1) نظام رخص البرامج واعتمادات الدفع.
2) مدونة الاستثمارات.
3) تفويض إعتمادات التجهيز.
4) إلغاء وتأجيل إعتمادات التجهيز.
5) إعادة تقييم رخص البرامج.
6) غلق وإنهاء عمليات التجهيز.
7) إعلام وزير المالية.

الفرع الأول: نظام رخص البرامج واعتمادات الدفع

إن تنفيذ نفقات التجهيز وتحضيرها ومراقبتها تخضع لنفس قواعد المالية العمومية والمحاسبة العمومية، غير أنها تمتاز ببعض الخصوصيات لاسيما على مستوى مرحلة الإلتزام والدفع حيث يسمح بالإلتزام بعد الإعتماد برخص البرامج ولا يمكن الدفع إلا بعد الترخيص لإعتمادات الدفع.

أولا: رخص البرامج (autorisation de programme)

تمثل رخص البرامج الحد الأعلى لنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف بإستعمالها في تنفيذ الإستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها، على هذا الأساس تعتبر رخص البرامج ترخيص بإلتزام في حدود سقف محدد.[1]

ثانيا: اعتمادات الدفع (crédit de paiement)

"تمثل إعتمادات الدفع التخصيصات المالية السنوية التي يمكن الأمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمجة في رخص البرامج المطبقة"[2].

فبعد إعتماد رخص البرامج ضمن القانون المالية يجب تسجيل إعتمادات الدفع اللازمة لتسديد الأعمال المنجزة، حيث لا يتم الأمر بالدفع إلا بعد التأكد من تأدية الخدمة. يرخص بإعتمادات الدفع إذا سنويا حسب القطاعات، وعلى عكس رخص البرامج فهي تخضع لمبدأ السنوية في آخر السنة أن لم يتم إستعمالها.

الفرع الثاني: مدونة الإستثمارات

يتم تخصيص إعتمادات الدفع وتوزيعها حسب الحالات على الفصول او القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها او غرض إستعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.

إن نظام رخص البرامج وإعتمادات الدفع نظام قائم على مدونة الإستثمارات، إذ يتم إعتمادهما ضمن قانون المالية السنوي بحسب توزيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على أن يتولى الامرين بالصرف توزيعها على مختلف القطاعات الفرعية والمواد وفق المدونات

[1] Ministère Des Finances ،Direction Générale du Budget ،Manuel du Contrôle des Dépenses Engagées ،2007 ،P 41.

[2] لحول كمال، **اختيار المشاريع العمومية**، مرجع سابق، ص123

يحددها التنظيم، حيث تهدف هذه المدونات من خلال هيكلتها إلى التنسيق بين البرامج الإنمائية والأهداف المسطرة كما تسمح كذلك بمتابعة تنفيذ مختلف المشاريع العمومية. ونجد مدونة الإستثمارات محددة من خلال **التعليمة رقم 21 جانفي 1998** الصادرة عن وزارة المالية والمتعلقة بإجراءات تنفيذ نفقات التجهيز والإستثمار العمومي وفق 09 قطاعات التطهير في الجدول(ج) من الميزانية العامة للدولة وكل قطاع يصنف وفق أربع مستويات كما يلي[1]:

- **المستوى (1): القطاع**

يكون ذو نشاط واسع أو ذو وظيفة اقتصادية شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني، وعددها 09 كما سبق ذكرها سابقا

- **المستوى (2): القطاع الفرعي**

يقسم القطاع إلى عدة قطاعات فرعية أو برامج تابعة لأحد القطاعات التسعة

- **المستوى (3): الفصل**

يمثل الوحدة الأساسية التي تصنف على أساسها الإستثمارات والتجهيزات العمومية وهو أحد محتوى القطاع الفرعي أو البرنامج، ويتم ترميز كل فصل ب 03 أرقام في مدونة الإستثمارات.

- **المستوى (4): المادة**

يتم تصنيف المادة لنفس الفصل حسب طبيعتها أو غايتها، بحيث يتم إرفاق هذا التصنيف من الإستثمار العمومي من قبل القطاع، القطاع الفرعي، الفصل، المادة. كما تبين المدونة نوع البرنامج الإنمائي الذي ينتسب إليه كل فصل مما يسمح بتحديد الجهة المختصة عن تنفيذ وتسيير هذا المشروع.

[1] - Ministère des Finance ،Secrétaire D'état au Plan ،Circulaire Interministérielle N° 21.SEP.BCP.CIR du 20 mai 1974 relative Aux investissement du lle Plan Quadriennal ،P 05.

الفرع الثالث: تفويض، إلغاء وتأجيل الاعتمادات التجهيز

أولا: تفويض اعتمادات التجهيز: هو إجراء يقوم بمقتضاه الآمر بالصرف الرئيسي بتفويض الى الآمر بالصرف الثانوي بالتصرف في جميع أو جزء رخص البرامج واعتمادات الدفع.

ثانيا: إلغاء وتأجيل اعتمادات التجهيز: إستثناء لمبدأ السنوية فإن رخص البرامج تبقى سارية المفعول الأكثر من سنة وإلى غاية إلغائها كما تكون إعتمادات الدفع محل تأجيل.

الفرع الرابع: إعادة تقييم رخص البرامج:

يمكن إعادة تقييم القيمة المالية لبرنامج ما وهذا حالة التعديلات التقنية أو التغييرات في الأسعار أو تغيير يتجاوز 10% لابد أن يكون محل موافقة لمجلس الوزراء.

الفرع الخامس: غلق العمليات وإعلام الوزير

أولا: غلق وإنهاء عمليات التجهيز العمومي: لابد من إقفال وغلق عمليات التجهيز العمومي عند الإنتهاء من البرنامج وتكون هذه العملية بنفس الأشكال التي تمت بها عملية تسجيل البرنامج.

ثانيا: إعلام وزير المالية: يتعين على الوزراء، المختصين، المسؤولين، الهيئات والإدارات العمومية المختصة، الولاة إعلام وزير المالية (المديرية العامة للميزانية)، بجميع المعلومات المتعلقة بإعداد وتنفيذ وتقييم التجهيزات العمومية الممولة من طرف الدولة في إطار ميزانية التجهيز وذلك خلال فترات زمنية دورية يتم تحديدها من طرف وزير المالية.

المطلب الثالث: تنفيذ المشروع العمومي PARC CITADIN ضمن ميزانية الدولة

نظرا للطبيعة الجغرافية التي تتميز بها ولاية تلمسان، تقدمت مديرية البيئة إلى وزارتها الوصية بطلب إنجاز مشروع ذو طابع سياحة بيئية حيث تم إجراء التقديرات الخاصة بهذا المشروع من خلال القيام بدراسة إمكانية التنفيذ، طريقة الإنجاز المرتقبة، العناصر التي تبرز الملائمة الاقتصادية والاجتماعية، تقييم كلفة المشروع، تحديد المواقع، آجال الإنجاز والدفع، وهذا ما يطلق عليه **بدراسات النضج للمشروع**[1] كما الحقت به بطاقة تقنية Fiche technique تحتوي على كل التفاصيل والدراسات المرتبطة بالمشروع(التعريف، المشروع، الموقع، الدراسات...).

الفرع الأول: تسجيل المشروع

لقد تم تسجيل مشروع PARC CITADIN على مستوى ولاية تلمسان ضمن مشروع تحضير الإستثمارات لسنة 2011، وبعد تبليغ طلب التسجيل ينتظر موعد المناقشات مع وزاراتها الوصية التي تبلغ لها وفق لرزنامة صادرة عن هاته الأخيرة تلحق بالتعليمة التوجيهية.

بعد المناقشات مع ممثلي المديرية العامة للميزانية وإعتماد الوزارة الوصية لهذا المشروع قامت بتسجيله ضمن مشروع ميزانية التجهيز المقترحة من طرفها للمناقشة في مجلس الحكومة وتحديد المبالغ النهائية لرخص البرامج واعتمادات الدفع.

وعليه تم المصادقة على مشروع PARC CITADIN بني عاد[2]، حيث يصنف هذا الأخير الى فئة البرامج القطاعية غير الممركزة باسم الوالي، والي ولاية تلمسان بصفته آمر بالصرف الوحيد.

---

[1] حسب المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09 -148 المؤرخ في 02 ماي 2009 عدل و تمم في المرسوم التنفيذي رقم 08-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 يتعلق بنفقات الدولة لتجهيز الجريدة الرسمية العدد26 يقصد بدراسة النضج للمشروع او البرنامج التجهيز العمومي بانه مجموعة من الدراسات التي تسمح بالتأكد من انه من شان المشروع المساهمة في التطور الاقتصادي الاجتماعي على المستوى الوطني او الجهوي او المحلي، بان اشغال الإنجاز المشروع مهيأة لانطلاق في الظروف المثلى للكلفة والآجال المحددة.

تتم دراسات النضج للمشروع تجهيز العمومي على ثلاثة مراحل متتالية:

1- الدراسات التحديدية
2- الدراسات الخاصة بإمكانية تنفيذ المشروع
3- الدراسات الخاصة بتجهيز انجاز المشروع وطريقة استغلاله

لا يمكن ان يكون موضوع تسجيل لإنجاز المشروع بعنوان ميزانية الدولة لتجهيز أي مشروع تجهيز العمومي لدولة، ممركز او غير ممركز إذا لم يتم استكمال الدراسات تنفيذ هذا المشروع بعد واستلامها والموافقة عليها. الا في حالة قرار استثنائي لمجس الوزراء المرتبط بوضعية طارئة.

[2] الهدف من هذه المشاريع هو تحديد اهداف التوازنات القطاعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف اقاليم الوطن، ويشرف على هذه المشاريع الوزارات المعنية بالقطاع والتسجيل مشاريع البرامج القطاعية الغير الممركزة باسم الوالي الذي يسهر على تسيير هذه البرامج الواقعة في حدود ونطاق اختصاصه وقد عرفتها المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 98-

الفرع الثاني: تبليغ المشروع

وبصدد تنفيذ ميزانية للدولة، يبلغ وزير المالية بموجب مقرر برنامج، رخص برامج التجهيز العمومي الغير الممركزة وهذا حسب كل ولاية (ملف رقم 01 نموذج رخصة برنامج).

وبمجرد تبليغ الوالي بحملة المشاريع المصادق عليها تتولى مديرية البرمجة ومتابعة تنفيذ الميزانية –لولاية تلمسان– بإعلام الإدارة المعنية بذلك، ومن جهتها تقوم مصالح مديرية البيئة بالتقدم بطلب تسجيل العملية لدى مصالح مديرية البرمجة ومتابعة تنفيذ الميزانية بالنسبة للمشروع الخاص PARC CITADINيفرد الوالي المشروع بإسم الجهة المسؤولة عن تنفيذه وتتولى مديرية البرمجة متابعة تنفيذ الميزانية لولاية تلمسان بتبليغ مقرر تسجيل العملية (ملحق رقم 2 نموذج تسجيل العملية).

والجدول التالي يبين تصنيف مشروع PARC CITADIN لمضبة بني عاد بلدية عين فزه على مستوى مدونة الاستثمارات العمومية[1]:

الجدول رقم03 : تصنيف مشروع **PARC CITADIN**ضمن مدونة الاستثمارات العمومية

القطاع	القطاع الفرعي	الفصل	المادة
القطاع:"03" الفلاحة –الري	"36": البيئة	352: البيئة	أخرى

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الداخلية للمديرية.

الفرع الثالث: تنفيذ المشروع

إن رخصة البرنامج هاته تفتح المجال أول عملية في تنفيذ النفقة وهي الإلتزام، حيث تبادر مديرية الاشغال العمومية بالإعلان عن مناقصة، وبعد الإعلان عن لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وتمر على أجهزة الرقابة القبلية الخارجية (لجنة الصفقات المختصة والمراقب المالي). وبعد إعطاء لجنة الصفقات تأشيرتها الاجمالية، يقوم المراقب المالي بفحص مضمون الوثائق الثبوتية[1] بالشكل التالي:

227 المتعلق بنفقات الدولة لتجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تبلغ رخصة برنامجاها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من وزير المالية طبقا لبرامج التجهيز التي اعتمدتها الحكومة

[1] مدونة الاستثمارات: هي عبارة عن وثيقة تحتوي على الترتيب المنهجي لعمليات الاستثمار العمومي، تسمح بربط برامج الاستثمار بالأهداف والاحتياجات المصالح العمومية وهي وثيقة غير منشورة (رسمية). كما تضمن متابعة تنفيذ الاستثمارات العمومية وتسهل القيام بمختلف الدراسات والتحليلات الاقتصادية للاستثمارات العمومية

- التأكد من صفة الآمر بالصرف أي المخول له بالإمضاء؛
- وجود تأشيرة لجنة الصفقات على جميع صفحات مشروع الصفقة؛
- توفر الإعتمادات المالية لمشروع الصفقة؛
- التأكد من صفة إمضاء المتعامل المتعاقد؛
- التأكد من مطابقة رئيس اللجنة للصفقات العمومية، إسم المتعامل، مبلغ مشروع الصفقة مع رخصة البرنامج؛
- تطابق المبالغ الإجمالي في بطاقة الإلتزام مع مبلغ الصفقة؛
- مراقبة عمليات توزيع مبلغ الصفقة وتفصيلها في مقرر التفريد؛
- إعادة حساب جدول الأسعار الوحدوية وجدول الكشف الكمي والتقديري؛
- التأكد من صحة الوثائق التعاقدية؛
- مطابقة رمز المشروع الصفقة مع رخصة البرنامج؛ رمز مقررة لجنة الصفقات العمومية، رمز بطاقة الإلتزام، رمز مقرر التفريد.

وتستغرق عملية الرقابة والدراسة مدة أقصاها عشرة أيام [2] .حيث يمنح المراقب المالي تأشيرته أو يقوم برفضها، تجدر الإشارة أن تأشيرة المراقب المالي هي جد مهمة في إعطاء الأمر بالخدمة **O.D.S** [3] (انظر الملحق رقم03).

التغيرات الاقتصادية على المشروع: لقد عرف المشروع **PARC CITADIN**على مستوى هضبة بني عاد بلدية عين فزه عدة احداث اقتصادية أثر على تكلفته الاجمالية: يتعلق بإعادة التقييم، ومراجعة أسعار الصفقة [1]، وهذا ما انتجه ارتفاع أسعار المواد الأولية.

[1] – توفر بطاقة الالتزام

–توفر مقرر منح التأشيرة لجنة الصفقات مؤشر عليها من قبل رئيس اللجنة الصفقات العمومية المختصة

– توفر نسختين من مشروع الصفقة: وتتمثل الوثائق التعاقدية للصفقة في رسالة التعهد التصريح بالاكتتاب، التصريح بالنزاهة، جدول الاسعار الوحدوية، الكشف الكمي والتقديري، دفاتر الشروط للعرض المالي والتقني والاحكام التعاقدية

–تقرير التقديمي: وهو رسالة من امر بالصرف وهو مجموعة فيها كل العمليات التي تخص الصفقة

[2] المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/14 المتعلق بالرقابة السابقة لنفقات التي يلتزم بها المعدل والمتمم (اجال الرقابة)

[3] O.D. S: هي مختصر (Ordre de service) بمعنى اخر بانطلاق الخدمة وهو الامر الذي يستلمه المقاول او صاحب شركة الانجاز من اجل بدا الاشغال المسندة له

المبحث الثاني: واقع السياحة البيئية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية، ثقافية، جغرافية تجعلها في المقدمة لتنويع اقتصادها ومداخيلها من خلال التسيير الصحيح لهذه الخيرات خارج قطاع المحروقات، لذلك وضعت الجزائر إستيراتيجية لتنمية قطاع السياحة وخاصة السياحة البيئية تهدف للحفاظ على البيئة والمناطق الطبيعية والتاريخية.

المطلب الأول: السياحة البيئية في الجزائر

تعتبر الجزائر أحد أهم الدول التي تتوفر فيها مقومات طبيعية وتاريخية وجغرافية، ومن أهم هذه المناطق نذكر مايلي:

الفرع الأول: خصائص الطبيعية والجغرافية

تقع الجزائر على الحوض الأبيض المتوسط يمتد ساحلها على مسافة 1200 كلم، إذ تمتلك مساحة شاسعة في القارة الافريقية. تحتل المرتبة الأولى بمساحة تقدر 2381741كلم نتيجة لطابعها الجغرافي والاقتصادي، وتنوع مقوماتها الطبيعية والاجتماعية وإمكانياتها المتعددة[2]، بحيث تتوفر على مناطق تتميز بعضها على البعض نذكر منها:

أولا: منطقة الشمال

إذ تضم المناطق السهلية كما يتصف المناخ الجزائري بمناخ البحر الأبيض المتوسط أساسا والآخر مناخ قاري، وهذا ما يجعل شتاءها باردا وصيفها حارا وجاف.

ثانيا: منطقة الجنوب الصحراوي: تتضمن هذه المنطقة ثلاث صفات أساسية وهي:

1) الحمادى والذروع.

2) العروق: ويضم العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير والعرق الشاش.

---

[11] مراجعة أسعار الصفقة تكون على أساس مراجعة أسعار من اجل إعادة ضبط الأسعار مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات الرئيسية الأهم من العناصر التي تدخل في حساب في حساب كلفة الخدمة (ارتفاع الأجور، الأعباء الاجتماعية، أسعار المواد).

[2] بن قيدوم صباح ومأمون حياة، عنوان مداخلة "**السياحة البيئية افاق جزائرية بعيون عربية**"، ملتقى الدولي الأول حول السياحة بعنوان "**السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر**"، يومي 29و30 سبتمبر 2017، جامعة باجي مختار عنابة، ص15

3) الهقار إذ تضم أعلى قمة في الجزائر وهي قمة تهات ب3003م.

هذه المنطقة تمتاز بالمناخ الصحراوي فهو قليل الأمطار وشديد الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل.

الفرع الثاني: المناطق السياحية في الجزائر

تتنوع المناطق السياحية في الجزائر وهذا ما يساعد على الإستمرارية بالنشاط السياحي خلال مدار السنة، ومن أهم هذه المناطق نذكر المناطق التالية[1]:

أولا: منطقة السواحل والسهول الشمالية والهضاب الأطلس الشمالي:

تتميز هذه المنطقة بطول ساحلها، وتتعدد مواقعها الأثرية التي تعود إلى العهد الروماني والعصور ما قبل التاريخ.

ثانيا: منطقة سلسلة الأطلسية

والتي تضم أكبر قمة في شمال وهي قمة لالة خديجة ب 2308م، وبالإضافة إلى جبال الأوراس والونشريس هذه السلسلة من الجبال تتميز بمؤشرات كبيرة لتنمية أشكال العديدة للسياحة.

ثالثا: منطقة الهضاب العليا

تسخر هذه المنطقة بالصناعة الحرفية والتقليدية المتنوعة وكذا مواقعها الأثرية والإستراتيجية، تتميز هذه المنطقة بالمناخ القاري.

رابعا: منطقة الاطلس الصحراوي

وهي منطقة تتوسط بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى هذا الموقع يمكنها من تنمية السياحة في هذه المنطقة.

خامسا: منطقة واحات الصحراء: تتركز في هذه المنطقة الواحات النخيل التي تتميز بخيراتها إذ تتميز بالعديد من الصناعات التقليدية، مناخها معتدل الحرارة طوال فصول السنة مقارنة بدرجة الحرارة في منطقة الصحراء الكبرى، فهي مصدر رئيسي لسياحة شتوية تضم مساحة شاسعة تتخللها جبال شامخة.

[1] عبد القادر شلالي وعبد القادر عوينان، عنوان المداخلة "**واقع السياحي في الجزائر وافاق النهوض به في مطلع 2025**"، ملتقى العلمي الوطني حول *السياحة في الجزائر واقع وافاق*، معهد العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي، اكلي حند اولحاج بالبويرة، يومي 11و12ماي2010، ص3-4

المطلب الثاني: تنمية السياحة البيئية في الجزائر

الفرع الأول: دور الدولة في تنمية السياحة البيئية

تتوفر الجزائر على مؤهلات طبيعية يمكن إستغلالها من أجل زيادة الموارد المادية وفقا إستراتيجية محكمة ضمن السياسات العامة لدولة بالتنسيق مع التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص ونتيجة لتجارب بعض الدول في أنحاء العالم فإن تنمية السياحة البيئية مرتبطة بجانبين هما:

الطرف الأول: الإستمرارية والتنسيق بين مختلف القطاعات وبالخصوص التي لها صلة بالسياحة، من بين هذه الوزارات نذكر على سبيل المثال لا للحصر وهي:(المالية، النقل، الثقافة، التجارة، البيئة، الجماعات المحلية، وتهيئة العمران.... الخ).

الطرف الثاني: إنشاء منتدى دائم يشارك فيه القطاع العام والخاص تابع لقطاع السياحة، بإضافة إلى الهيئات الإقليمية والمحلية والإدارات العمومية المختصة بقطاع السياحة، والمنظمات الغير الحكومية، المجتمع المدني، الجامعات... الخ). بالإعتماد على ما سبق تولى الدولة وضع السياسات العامة لسياحة وفقا لتدابير محددة وأدوات خاصة لنشرها على نطاق العام وفقا لحيز الزماني، مستهدفة بذلك تطوير المرافق السياحية وأنشطتها بما ذلك مواقع التصنيف التصميم البنية التحتية تشغيل المنشآت السياحية.

إن إتجاه الحديث العالم اليوم هو تسليط الضوء على موضوع السياحة البيئية الذي يقع على عاتق الدولة في ضل حدود البرامج السياحية التي برمجت.[1]

كما تقوم الدولة بدعم السياحة البيئية من خلال الوسائل المختلفة والتي تتمثل في[2]:

- العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية والمكونة من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات.
- خلق التوازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي.
- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم دراسة أي مشروع كان قبل تنفيذه مع وضع التوصيات المتعلقة

[1] أحسن العايب وعبود الزرقين، عنوان المداخلة: "**تسويق برامج السياحة البيئية وسبل تطويرها**"، مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 48، السنة 2016، ص158-159

[2] عنود القبندي، **السياحة البيئية**، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد 129، سبتمبر 2010، ص 21

بالسياحة والمناطق الأثرية.

- التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة.
- تحديد الأماكن السياحية والعمل على تشييد ودعم الخدمات المساندة.
- وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية بحيث تتوافق مع المحافظة على البيئة والآثار والتراث الحضاري والثقافي.
- العمل على تشجيع الإستثمارات في مجال السياحة البيئية.
- إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات.

دور الدولة في تنمية السياحة البيئية هو دور مزدوج يتمثل في التحصيل والاستفادة كما هو موضح في الشكل التالي:

عنوان الشكل رقم 06: دور الدولة في تنمية السياحة البيئية

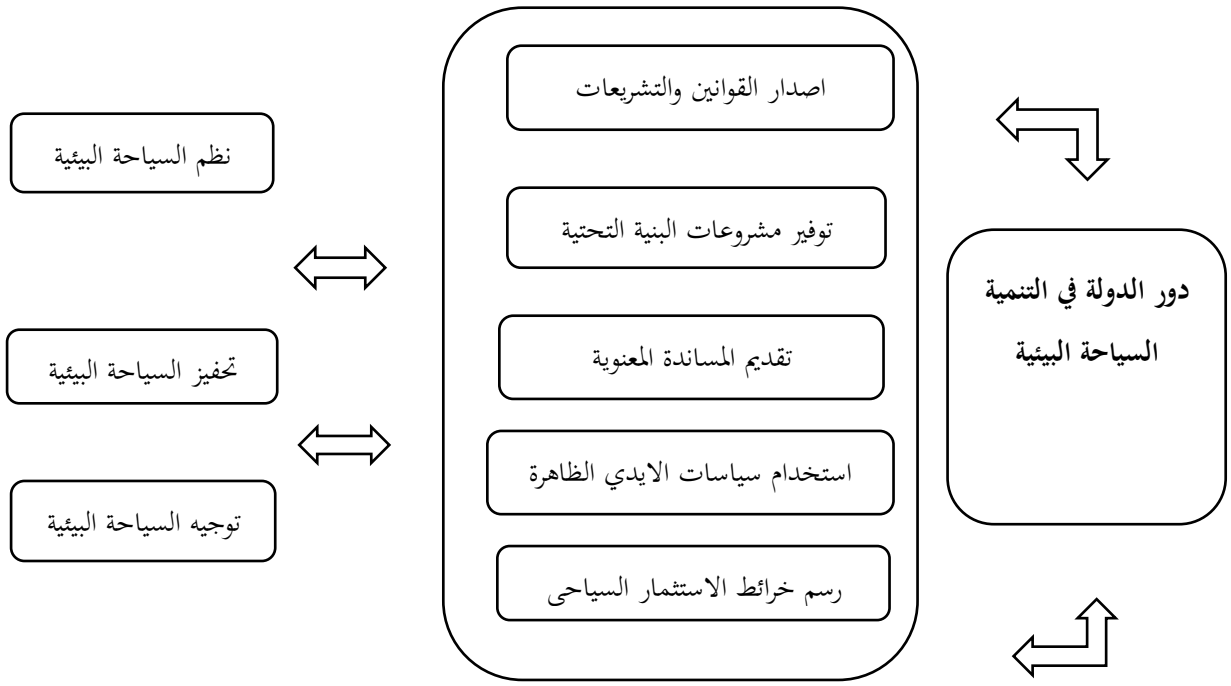

المصدر: محسن احمد الحضري، "**السياحة البيئية**"، مرجع سابق، 2005، ص305

الفرع الثاني: اثار السياحة البيئية

على الرغم من إيرادات وعوائد التي توفرها المشاريع السياحية إلا أنها تعتبر مسؤولة عن تدهور البيئة والمناطق الطبيعية، وبذلك ظهرت السياحة البيئية بغرض الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث. والسياحة البيئية لها آثار على مختلف المجالات كما هو موضح في الجدول التالي[1]:

[1] عويسي وردة، عنوان المداخلة: **الاستخدام الفعال للسياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة** –مع الإشارة إلى نماذج عربية متميزة عن السياحة البيئية–، الملتقى الدولي حول:" السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر تحت شعار: لنجعل من سياحة الجزائر كنزا دائما" يوم 29 و30سبتمبر 2017، جامعة باجي مختار–عنابة

الجدول رقم 04: آثار السياحة البيئية

	الآثار الإيجابية	**الآثار السلبية**
الآثار البيئية	– تقوم بتحفيز على حماية البيئة بصفة رسمية أو غير رسمية. –تقوم بتشجيع وإحياء المحافظة على البيئة والموائل الطبيعية. –السماح بمشاركة السياحة البيئية في تمويل الموائل الطبيعية. –تساهم وتعزز إلتزام السياحة البيئية في بيئة صحية جيدة. –تولد السياحة البيئية منافع بيئية مختلفة.	–تميل السياحة البيئية إلى إعطاء مبلغ معين محدد وفقا لجاذبيتها. –الخطر في تجاوز القدرة الإستيعابية البيئية دون قصد وذلك لعدة أسباب تتمثل في: *زيادة وتيرة النمو وتسارعها. *صعوبات في تحديد التكاليف والسيطرة على الآثار لمدة طويلة.
الآثار الاقتصادية	–إيرادات وعوائد مباشرة من السائح البيئي. –خلق مناصب شغل و عمل مباشرة. –إمكانية إقامة روابط مع القطاعات الأخرى من الاقتصاد المحلي. –الفوائد الاقتصادية لإستخدام المستدام للمناطق المحمية.	–تكاليف بدء التشغيل (شراء الأراضي، وإنشاء المناطق المحمية والبنية التحتية) . –المصروفات الجارية (صيانة البنية التحتية، والترويج والأجور) . –عدم التيقن من الإيرادات، نظرا أن الطبيعة خارج الوضع الطبيعي للاستهلاك. – الضرر الذي لحق بالمحاصيل من قبل الحيوانات البرية.
الآثار الإجتماعية والثقافية	–الوصول إلى السياحة البيئية لمجموعة واسعة من السكان. –تطفي طابع جماعي وتجارب روحانية – تعزيز الوعي البيئي لدى السياح البيئي والسكان المحليين.	–تعدي أو تطفل على الثقافات المحلية وربما الثقافات معزولة. –فرض عادات أجنبية وإقامة منشئات غير متوافقة مع العائدات السائدة في المجتمع المحلي. –فقدان السيطرة المحلية (خبراء أجانب، الهجرة للبحث عن وظائف) – استياء السكان المحليين

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المراجع السابقة.

الفرع الثالث: معوقات السياحة البيئية في الجزائر

على الرغم ما تتمتع به الجزائر من مؤهلات ومقومات طبيعية وجغرافية متنوعة، إلا ان حصيلة قطاع السياحة لا تزال بعيدة كل البعد نتيجة البرامج والإستراتيجية الدولة التي تتبعها والسبب راجع إلى [1]:

- نقص الإستثمار في القطاع السياحي.

- تأخر إنطلاق المشاريع المبرمجة ضمن المخططات الوطنية للسياحة والسبب راجع لسوء التسيير وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة على القطاع السياحة ككل.

-عدم القدرة على تغطية تكلفة المشاريع الإستثمارية على الرغم من وضع الدولة لتحفيزات للمستثمرين.

-غياب ثقافة السياحة البيئية لدى المواطنين مقارنة مع الدول المجاورة إضافة إلى إنتشار التلوث.

-تضرر المناطق السياحية.

-نقص معاهد التكوين لموظفي النشاطات السياحية، إذ توجد في الجزائر سوى 3 معاهد للتكوين.

المطلب الثالث: موقع السياحة البيئية ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر

الفرع الأول: استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر

في 2008 قامت وزارة السياحة بمخطط أعمال التنمية المستدامة في الجزائر آفاق 2010 لكن بعد مرور سنتين تم تعديله ليصبح إستراتيجية التنمية السياحية آفاق 2013 وبعد ذلك أصبح المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي تم تمديد فترته إلى غاية الى 2030[2].

[1] بحلول لطيفة، **دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة-قراءة عن التجربة الأردنية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر**، ملتقى الدولي الأول حول السياحة

[2] الهام يحياوي، **"واقع السياحة بولاية ميلة في الجزائر وافاق تطويرها"**، ملتقى الوطني حول: "**فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 19و20 نوفمبر 2012، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص5

أولا: مخطط التهيئة السياحية SDAT 2025:

لقد تم إعداد المخطط التوجيهي لتنمية السياحية (SDAT) آفاق 2025 مع عقد الجلسات الجهوية والوطنية للسياحة، يهدف هذا المخطط أساسا إلى جعل الجزائر بلد إستقبال سياحي إذ يقوم على تمييز المناطق الطبيعية والتاريخية والثقافية، كما يقوم بوضعها كأداة لدفع السياحة في الجزائر إلى مصاف الوجهات القوية في منطقتي البحر الابيض المتوسط وأوروبا، إذ يرتكز هذا المخطط على خمس ديناميكيات تتمثل في[1]:

-مخطط المقصد الجزائري: يهدف هذا المخطط إلى رفع المستوى القدرة على المنافسة والإستقطاب.

-مخطط اقطاب وقرى الإمتياز السياحية: يتم فيه وضع تصور لتطوير الأقطاب وذلك من خلال ترشيد الإستثمار، ان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة ينطوي في مضمونه حتمية تنسيق بين السياحة والبيئة وهذا ما يترتب عنه بضرورة حماية البيئة خصوصا على مستوى المواقع السياحية البيئية والحفاظ عليها للأجيال المقبلة.

في نفس السياق جاء المخطط الوطني للنشاط البيئي، الذي يمكّن إستغلال الأماكن للممارسة السياحة البيئية ويحتوي على أقطاب سياحية كما يلي[2]:

القطب الاول: السياحي للإمتياز شمال -شرق:

من أهم المناطق التي يشملها هذا القطب نجد كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة وغيرها، ويحتوي على الآثار الرومانية، والحضيرة الطبيعية للطارف. إلى جانب أهمية عنابة بالنسبة للسياح المسيحيين والتي تقام فيها طقوس دينية بشهر أفريل في عيد الفصح خاصة في المعلم التاريخي ضريح القديس أوغستين بولاية عنابة.

[1] مربعي وهيبة، "**واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة: دراسة تحليلية**"، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر-19 و20نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص6

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة :**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :المخطط الإستراتيجي :الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الجزائر، جانفي 2008 ، ص77 . **عن** سميرة عميش، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال فترة 1995-2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2014-2015، ص167

القطب الثاني: القطب ا لسياحي للإمتياز شمال – وسط:

وهو القطب الذي يضم الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية. ويتمحور هذا القطب حول المناطق الأثرية العريقة لمدينة شرشال وتيبازة بما فيها من آثار رومانية قديمة، بالإضافة إلى حي القصبة التاريخية بالجزائر العاصمة، الشواطئ الممتدة من شرق العاصمة إلى غربها، إضافة إلى مختلف المعالم الأثرية الموجودة بقرى ومناطق القبائل الكبرى التي يمارس فيها التزلج على الجليد شتاءا.

القطب الثالث: القطب السياحي للإمتياز شمال – غرب:

يمتد إلى الغرب الجزائري ويشمل كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان، ويضم هذا القطب مناطق أثرية وتاريخية تعود إلى العهد الإسباني، بالإضافة إلى تراث ومساجد تلمسان ووهران، والولي سيدي مُحَمَّد الهواري، والقديس قوز.

القطب الرابع :القطب السياحي للإمتياز جنوب – شرق:

يتواجد بالصحراء ليشمل الواحات الواقعة بغرداية، بسكرة، واد سوف، المنيعة وغيرها. فبالإضافة إلى الصحراء وما توفره من هدوء مطلق، فإن هذا القطب يتميز بالعمران الخلاب والقصور الشامخة وهندستها المعمارية المتميزة بالقبب خاصة في غرداية.

القطب الخامس: القطب السياحي للإمتياز جنوب – غرب:

يشمل القطب السياحي للإمتياز جنوب – غرب عدة مناطق جزائرية منها أدرار، تيميمون، وبشار، حيث يتميز بطرق القصور إلى جانب واحات النخيل وخاصة بمدينة تيميمون.

القطب السادس: القطب السياحي للإمتياز ا لجنوب الكبير:

يتضمن كل من منطقة الطاسيلي، إليزي، جانت وهو يحتوي على رسوم ونقوش صخرية وجداريات منحوتة على الجبال في الصحراء، ويضم أدرار وتمنراست.

فبالإضافة إلى هذه المواقع فإن هنالك العديد من المناطق الجغرافية الأخرى التي لها خصائص سياحية هامة تؤهلها لأن تكون أقطاب سياحية بإمتياز.

يتكون كل قطب من مؤهلات وقدرات وهذا ما ينتج عنه مواقع سياحية متميزة ومتنوعة وتكون هدف رئيسي لتطور السياحة البيئية في كافة قطر الوطن من الشمال الى الجنوب ومن الغرب الى الشرق والتي تشجع بالضرورة لهذا القطاع.

-مخطط جودة السياحة الجزائرية: الهدف من هذا المخطط وضع خطة لتوطيد نوعية العرض السياحي الوطني الذي يشمل التدريب على الإمتياز وتعلمه واللجوء إلى التكنولوجيات الإعلام والإتصال بالتوافق مع تطور المنتوج السياحي في العالم.

-مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تهدف إلى ترقية البيئة والتناغم في العمل من خلال مفصلة السلسلة السياحية، وإقامة بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

-مخطط التمويل العملي: يقصد به إتخاذ قرارات تحفيزية لدعم أصحاب المشاريع والمرقبين ودعم كذلك الأنشطة السياحية وكذلك جلب كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.

2. **الأهداف العامة للمخطط:**

يهدف المخطط التوجيهي لتهيئة التنمية السياحية إلى تحقيق 5 أهداف تتمثل فيما يلي[1]:

-يساهم هذا المخطط في استحداث مناصب الشغل وتحسين التوازنات الكبرى من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية

-إدماج الفكر السياحي لدى مختلف المتعاملين في مختلف القطاعات الأخرى (النقل، الزراعة، الصحة، الصناعة، الحرف، والخدمات، الجماعات المحلية.....) من اجل توسيع الاثار المترتبة عنه الى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

-التناسق ما بين الترقية السياحية والبيئة.

-تثمين التراث الثقافي والتاريخي، والشعائري.

-التحسين المستمر لصورة الجزائر.

[1] احسن العايب وعبود زرقين، "**أهمية التنمية المستدامة ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 14-2017، ص203.

الفرع الثاني: نماذج عن بعض المشاريع السياحية

أولا: تنمية السياحة البيئية في حظيرة الطاسيلي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

حاولت الحكومة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحي2025 إعطاء دفعة قوية للتنمية السياحية في منطقة الطاسيلي بالخصوص، واعتمادها كنموذج تنموي بديل لأنواع السياحات الاخرى بهدف جذب اكبر قدر ممكن من السياح وخصوصا منهم الجنس الاجنبي وذلك من خلال المشاريع المبرمجة في هذا القطب إذ تتمثل في:[1]

- انجاز فندق ملتقى الاجانب بجانت بسعة 150 سريرا.

-إجراءات تحفيزية متعددة لفائدة الاستثمار السياحي الخاص على مستوى الجنوب الكبير، منها الاستفادة من تخفيض بنسبة % 80 على الضرائب.

-تخفيضات على معدلات الفائدة المطبقة على القروض البنكية لإنجاز المشاريع الفندقية بنسبة 5.4%.

-إنشاء بعض مراكز الراحة في المنطقة للحد من البطالة وخلق مناصب شغل.

-إعادة احصاء واحات النخيل والإعتناء بها.

-فتح مسالك إضافية المؤدية للمواقع السياحية ،وكذا ترميم القصور القديمة وإعادة بعث الموروث الثقافي الشعبي.

وتبقى هذه الاجراءات والاستراتيجيات المنتهجة من قبل الحكومة من اجل تنمية السياحة البيئية خصوصا في منطقة الطاسيلي غير كافية مقارنة بحجم المنطقة وشساعتها وبتاريخها وعراقتها، لاظهار صورتها السياحية الحقيقية ، وجذب اكبر قدر ممكن من السياح اليها وتحقيق التنمية السياحية المستدامة فيها.

[1] عبد الله العياشي،" **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي – أنموذجا"**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية – تخصص :التحليل الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016 ، ص259-260 .

ثانيا: تنمية السياحة البيئية بالحظيرة الوطنية للقالة

تعتبر حظيرة القالة من أكبر الحظائر الموجودة في الشمال الجزائري بالإضافة إلى أنها تمثل فسيفساء من التنوع الإيكولوجي، وهذا ما جعلها من المحميات المصنفة والمعترف بها ضمن اليونيسيف، ولحماية هذا المعلم البيئي وهذه الثروة الطبيعية أدمجت الحظيرة الوطنية لقالة ضمن مخطط التهيئة الإقليمي، والذي يهتم أساسا بضمان أماكن موجهة لتوفير الراحة للسكان والسياح، إذ تضمن هذا المخطط مايلي[1]:

-تسطير مسارات وممرات داخل الحظيرة.

-تحديد أماكن ومراكز لدخول والإستراحات إلى الحظيرة.

-تعيين نقاط مراقبة بيئية وبرامج للحفاظ على المناطق المحمية والحيوانات، والعمل على مراقبة الطيور (العابرة والمقيمة).

-إقامة مخميات للسواح الوافدين.

-دمج السكان المحليين في تخطيط الحضيرة وذلك من خلال تدريبهم وتأهيلهم بإعتبارهم أحد عناصر الجدب السياحي للمنطقة، والأخد بآراءهم في جميع المشاريع السياحية المبرمجة ضمن مخطط تنمية السياحة البيئية.

-إستغلال النباتات الطبية المتوفرة في الحظيرة بإعتبارها من الكمائن الطبيعية.

-توفير خدمات البنية التحتية والفوقية التي بإمكانها أن تطيل من إقامة السائح.

ثالثا: مشروع تنمية السياحة البيئية في البويرة (تيكجدة)

تتوفر البويرة على مقومات ومؤهلات سياحية كبيرة ومتعددة تجعلها من أهم الوجهات السياحية في الجزائر، فهي تتوفر على مناطق طبيعية وخلابة مثل منطقة تيكجدة، وهذا ما يسمح بممارسة العديد من النشاطات السياحية البيئية مثل (السياحة الجبلية،

[1] فريدة كافي وعلي بن قدور،" **المحميات الطبيعية في العالم عموما والجزائر خصوصا المناطق المحمية ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر– دراسة حالة محمية طبيعية بالقالة–**"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: " السياحة والتنمية المستدامة تحت شعار: **لنجعل من سياحة الجزائر كنزا دائما** "، جامعة باجي مختار –عنابة،يومي 30 و29 سبتمبر 2017، ص14.

التزلج،...الخ). وللحفاظ على هذا المكسب الطبيعي والاستثماري سطرت الدولة العديد من المشاريع المبرجة، من بينها مشروع 2009 والذي تحققت عنه العديد من الانشطة من بينها[1]:

- تهيئة موقعي الراحة والإستجمام في الطريق الذي يؤدي الى تكجدة وحمام كسانة من خلال توفير المقاعد والطاولات والألعاب وحاويات للنفاية.
- بهدف استدراك الخسائر الغابية تم غرس 100 شجيرة في منطقة تكجدة.
- تدعيم المنطقة بالعديد من الهياكل لإستقبال السياح وتوجيههم مثل متحف البيئة والسياحة[2].
- إنشاء أول مركز للتدخل الإستعجالي والإسعاف بالمناطق الجبلية.
- تأطير قيادات كشفية في مجال السياحة البيئية.
- إنجاز تليفيريك يربط تيكجدة وبويرة لحل مشكلة النقل الى منطقة.
- إحصاء ملف مالي معتبر يصل إلى 35 مليار لإصلاح المصاعد الهوائية.

الفرع الثالث: الأهداف التنموية لمشروع PARC CITADIN

لقد سطرت ولاية تلمسان العديد من المشاريع السياحية التي تهدف إلى تأهيل وتهيئة العديد من المعالم السياحية والطبيعية التابعة للحظيرة الوطنية من أجل تهيئتها وترقيتها، ومن هذه المعالم التي تستقبل آلاف من السياح مغارة بني عاد بعين فزة والتي تعد تحفة طبيعية رائعة. إذ أن هذه العملية تندرج ضمن أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.[3]

[1] رابح زبيري وعبد الله حمادو، عنوان المداخلة: "**واقع السياحة البيئية في المناطق الجبلية – حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة– أنموذجا**"، محور المداخلة: "**واقع وأفاق السياحة في ولاية البويرة**." ، الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، طلبة العلوم الإقتصادية والتسيير جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، يومي 28- 27سبتمبر 2015، ص18.

[2] يعتبر متحف السياحة والبيئة مرشدا لما تتوفر عليه الحظيرة الوطنية لجرجرة العامة و وتكجدة من نباتات وحيونات.

[3] العشعاشي وسيلة وبن سعدة كريمة، "**واقع السياحة في الجزائر –حلة ولاية تلمسان–**"، المحور الثالث: "**تجارب محلية لنهوض بالسياحة الداخلية** "، ملتقى وطني حول: **فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**، جامعة الحاج لخضر بباتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص ص:14-15

يعد المشروع على مستوى هضبة بني عاد بلدية عن فزة من أفضل المشاريع الاقتصادية البيئية التي تعود بمنافع وأرباح معتبرة إذ يقع هذا المشروع على مساحة 5 هكتارات ويشمل عدة فضاءات للراحة الرياضة، التسلية، ومشتلة بستانية، وهذا ما جعلها متحفا بيئيا، والشيء الذي سيعمل على تثمين الصورة الحضارية لمدينة تلمسان ويساهم في ترقية السياحة البيئية بالمنطقة.

1 –العرض العام للمشروع:

يهدف هذا المشروع أساسا إلى تحويل منطقة بني عاد عين فزة الى منطقة سياحية متكاملة بشتى الجوانب الترفيهية للنزهة والتي ستضاف إلى المغارة المصنفة عالميا المتواجدة في نفس الناحية وهذا بعد تسليم هذا المشروع والذي اخد مكانا مناسبا ليصبح وجهة وقطب سياحي بامتياز وخاصة أن الموقع تم دراسته جغرافيا وإيكولوجيا والبالغ مساحته 5هكتارات ويتوفر على التأهيل الكلي بمختلف المرافق التي يحتاجها السياح بهذه المنطقة المستحدثة والتي خصص لها غلاف مالي معتبر من أجل التهيئة الداخلية والخارجية والتي تتمثل في إيصال الكهرباء، حضيرة السيارات التي تسع الى200 سيارة، مقهى، مطعم، كشك متعدد الخدمات، مركز المراقبة، نافورة الماء، بالإضافة الى ملعبين لكرة الطائرة وكرة القدم، ومن أجل تنشيط الحركة السياحية كما تم شق طريق الثاني إلى الطريق الأول للتمتع بالطبيعة كما يوجد جناح خاص بالإدارة من أجل التسيير.

1– الأهداف المتوقعة للمشروع:

يهدف إنجاز هذا المشروع أساسا الى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في:

الأهداف الإقتصادية:

- ❖ زيادة حصيلة الارادات المحلية وبالتالي حصيلة الدولة من خلال نشاط المشروع والذي يؤثر بالضرورة على ميزان المدفوعات.
- ❖ توفير خدمات البنية التحتية.
- ❖ تحقيق التنمية المحلية من خلال توفير فرص الشغل والعمل في المناطق المجاورة للمشروع (البائعين، حراس، عاملين.....).

الأهداف الاجتماعية:

- ❖ تحسين الرفاهية الاجتماعية.

- توفير فرص الشغل، والقضاء على البطالة وبذلك تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- توفير الاستجمام والترفيه للسكان المحليين.

الأهداف الثقافية:

- توعية السكان والسياح بضرورة الحفاظ على هذا النوع من التراث والمعالم.
- تشهير بالمنطقة وجلب السياح اليها.

الأهداف البيئية:

- مشروع PARC CITADIN على مستوى هضبة بني عاد هو مشروع بيئي بالدرجة الأولى يهدف أساسا للحفاظ على المناطق الطبيعية المحيطة به.
- الحفاظ على التصنيف العالمي للمغارة بصفة خاصة، والتهيئة الخارجية من خلال هذا المشروع بصفة عامة.

خاتمة الفصل:

إن للنهوض بالسياحة البيئية في الجزائر وجعلها وجهة سياحية بإمتياز، يتطلب تخطيطا إستيراتيجيا يتضمن مشاريع عمومية مبرمجة وفق لدراسات مسبقة في هذا الإيطار جاء مخطط التهيئة التوجيهي للسياحة آفاق 2025 لتحسين صورة الجزائر على المستوى الوطني والعالمي وبذلك جلب السياح إلى المنطقة، يعبر هذا المخطط عن السياسة السياحية في الجزائر، فهو يعبر عن المشاريع السياحية بكل أقطاب الجزائر. إستعرضنا في هذا المبحث لبعض هذه المشاريع بصفة عامة، أما بصفة خاصة تناولنا مشروع PARC CITADIN بهضبة بني عاد.

تهدف السياحة البيئية كما سبق وأن أشرنا إليه إلى البحث عن الوسائل التي توفر الراحة والطمأنينة للإنسان، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي الربط بين الإستثمار والمشاريع العمومية والتنوع البيئي والتاريخي للمناطق السياحية، من خلال برمجة المشاريع وإعداد برامج سياحية تعتمد إلى توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا دون الإضرارا بها.

تعتبر المشاريع العمومية من الأساليب الرئيسية ضمن برامج السياسات العامة لدولة الخاصة بالتنمية بالنسبة لجميع الدول، وهذا ما سمح لنا بطرح بالإجابة الإشكالية تحت التساؤل المتمثل في مامدى أهمية المشاريع العمومية في تحقيق تنمية السياحة البيئية، إذ تبين أن السياحة البيئية تحتل مكانة مهمة وخاصة في فكر الإقتصاد الوطني نظرا لما تتميز به الجزائر من مؤهلات ومقومات، طبيعية، وتاريخية. وهو ما يثبت الفرضية المطروحة، فهذه المناطق أصبحت بحاجة للدعم والإهتمام من طرف الدولة بما يساعد حتما في تنمية مختلف المجالات الأخرى (الإقتصادية، الثقافية، الاجتماعية). ولهذا قامت الجزائر بتبني إستراتيجية سياحية تضمن لها التنمية والإستمرارية في زمن العولمة والتطور، والتي تتضمن برامج ومشاريع لتهيئة المناطق السياحية، اذ خصص لها مبالغ معتبرة من أجل تحسين الخدمات السياحية وبالتالي جلب السياح، ومن هذه المشاريع تطرقنا في هذه الدراسة الى مشروع PARC CITADINبهضبة بني عاد بعين فزه بولاية تلمسان والذي يمثل نموذجا للسياحة البيئية بالمنطقة، والذي يهدف أساسا إلى تحسين خدمات البنية التحتية للمنطقة من خلال توفير النقل، الشغل، وتوفير كل الخدمات السياحية بالمنطقة (مطاعم، ألعاب لترفيه والتسلية، أماكن للراحة والإستجمام).

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية هذا الموضوع توصلنا لمجموعة من النتائج نوجزها في مايلي:

- تأخر الزمني في إنجاز المشاريع العمومية.
- غياب دراسة الجدوى المشروع بسبب سياسات العامة للدولة التي تكون مركزية.
- السياحة البيئية نموذجا جديدا وهي تعتبر محرك محوري من أجل التنمية.
- تبنى السياحة البيئية على إستغلال المقومات الطبيعية مع الحفاظ على البيئة.
- مكانة السياحة البيئية ضمن إستراتيجية التنمية في الجزائر تمت ضمن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لآفاق 2025، مع تحديد المشاريع ذات الأولية ضمن برامج مسطرة.

- قطاع السياحة بصفة عامة، لم يرتقى إلى المستوى المرجو مقارنة بالمؤهلات المتوفرة في البلدان المجاورة.

- تتوفر الجزائر على مقومات سياحية كبيرة، يمكن أن تأهلها لتكون قطبا سياحيا بإمتياز بفضل مخطط التهيئة السياحية آفاق 2025، والذي سيساهم بلاشك في ترقية قطاع السياحة والترويج بكل الأقطاب والوجهات بالجزائر بفضل ديناميكياته الخمس.

- ترقية قطاع السياحة البيئية لا يكون إلا بالتعاون والتواصل بين المجتمع والدولة والجماعات المحلية والمتعاملين الإقتصاديين.

الكتب:

1) إبراهيم بظاظو، "**السياحة البيئية وأسس إستدامتها**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

2) إبراهيم بظاظو واخرون، "**السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012.

3) المرسي السيد الحجازي، "**اقتصاديات المشروعات العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

4) أحمد علي عبد الله، "**التخطيط والتنمية السياحية**"، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2014.

5) أحمد فوزي ملوخية، "**التنمية السياحية**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.

6) أحمد محمود مقابلة، "**صناعة السياحة**"، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

7) أكرم عواطف رواشدة، "**السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

8) بدر حميد عساف، "**تنمية الموارد السياحية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

9) جهاد فراس الطيلوني، "**دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**"، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

10)جليلة حسن حسنين، "**دراسات في التنمية السياحية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

11)حسن ابراهيم بلوط، "**ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 2002.

12)سعيد عبد العزيز عثمان، "**اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة–دراسة نظرية تطبيقية–**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

13)عبد الكريم يعقوب،" **دراسات جدوى المشروع**"، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، .

14)عبد المطلب عبد الحميد، "**دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات**"، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

15)محسن أحمد الحضري، **"السياحة البيئية"**،

16)محمد توفيق ماضي، "**إدارة وجدولة المشاريع خطوات تخطيط وتنظيم وجدولة مراحل تنفيذ المشروع وكيفية الرقابة عليها**"، الدار الجامعية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2000.

17)مصطفى يوسف كافي، "**السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**"، نشر –استيراد والتوزيع الكتب، الطبعة الأولى، 2017.

18)يحي أبو الفتوح، "**دراسات جدوى المشروعات**"، طباعة كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 1999.

المذكرات والمقالات:

المذكرات:

1) بن عارية حسين، **''تقييم المشاريع الاجتماعية، دراسة حالة جامعة أدرار''**، الاطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013.

2) زهية حوري،" **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الاثار**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2004-2005.

3) سميرة عميش، "**دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال فترة 1995-2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2014-2015.

4) شرفاوي عائشة، "**السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسير تخصص تسيير، جامعة الجزائر03، 2014-2015.

5) عبد الله العياشي،" **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي –أنموذجا**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية – تخصص :التحليل الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.

6) باشوش حميد، **''المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية مع التطرق إلى دراسة حالة الطريق السيار شرق غرب''**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

7) بن حسان حكيم، "**دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية– دراسة حالة مؤسسة G.M.D LA BELLEلصناعة الفرينة والسميد**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

8) بوعموشة حميدة، " **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2010-2011.

9) بوقيمة نزهة، "**متابعة وتقييم المشاريع، دراسة حالة انجاز نفق وسط مدينة تلمسان من طرف شركة SEROR تلمسان**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011.

10)سفيان فنيط، " **التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة**"، الدراسة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

11)لحول كمال،" **إختيار المشاريع العمومية، دراسة لحالة مشروع الطريق السيار شرق غرب** "، لنيل لشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان السنة 2014-2015.

المقالات:

1) أحسن العايب وعبود زرقين، "**أهمية التنمية المستدامة ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 14-2017.

2) أحسن العايب وعبود الزرقين، عنوان المداخلة: "**تسويق برامج السياحة البيئية وسبل تطويرها**"، مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 48، السنة 2016.

3) بركان امينة، "**تحليل وتقييم المشاريع العمومية وعقلانية الاختيارات العمومية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المركز الجامعي لتيبازة، العدد: 12 – المجلد 01-، 2015.

4) دبور نبيل، "**مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي مع اشارة خاصة الى السياحة البيئية**"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدولة الإسلامية -2004.

5) سعيد نعيمة وبوشنافة احمد، "**دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار -الجزائر، المجلد الثالث-العدد2 (جوان 2017).

6) عنود القبندي، **السياحة البيئية**، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد 129، سبتمبر 2010.

7) خان أحلام وصورية زاوي، "**السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**"، أبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010.

8) هويدي عبد الجليل، " **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 9، ديسمبر 2010.

الملتقيات:

1) إلهام يحياوي، "**واقع السياحة بولاية ميلة في الجزائر وافاق تطويرها**"، ملتقى الوطني حول: "**فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، يومي 19و20 نوفمبر 2012.

2) بن قيدوم صباح ومأمون حياة، عنوان مداخلة "السياحة البيئية افاق جزائرية بعيون عربية"، ملتقى الدولي الأول حول السياحة بعنوان "السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر"، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 29و30 سبتمبر 2017.

3) رابح زبيري وعبد الله حمادو، عنوان المداخلة: **"واقع السياحة البيئية في المناطق الجبلية – حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة– أنموذجا"**، محور المداخلة: "واقع وأفاق السياحة في ولاية البيويرة". ، الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، طلية العلوم الإقتصادية والتسييرن جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، يومي 28- 27سبتمبر 2015، ص18.

4) صلاح زين الدين، **"دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر"**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون والسياحة"، كلية الحقوق – جامعة طنطا، 26-27 افريل 2016.

5) عبد القادر شلالي وعبد القادر عوينان، عنوان المداخلة **"واقع السياحي في الجزائر وافاق النهوض به في مطلع 2025"**، ملتقى العلمي الوطني حول *السياحة في الجزائر واقع وافاق*، معهد العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي، آكلي حند اولحاج بالبويرة، يومي 11و12ماي2010.

6) عشعاشي وسيلة وبن سعدة كريمة، **"واقع السياحة في الجزائر –حلة ولاية تلمسان–"**، المحور الثالث: **"تجارب محلية لنهوض بالسياحة الداخلية "**، ملتقى وطني حول: **فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر**، جامعة الحاج لخضر بباتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012.

7) عويسي وردة، عنوان المداخلة: **الاستخدام الفعال للسياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة** –مع الإشارة إلى نماذج عربية متميزة عن السياحة البيئية–، الملتقى الدولي حول:" السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر تحت شعار: لنجعل من سياحة الجزائر كنزا دائم " ،جامعة باجي مختار–عنابة، يوم 29 و30سبتمبر 2017

9) فريدة كافي وعلي بن قدور،" **المحميات الطبيعية في العالم عموما والجزائر خصوصا المناطق المحمية ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر– دراسة حالة محمية طبيعية بالقالة–**"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: " السياحة والتنمية المستدامة تحت شعار: **لنجعل من سياحة الجزائر كنزا دائما** "، جامعة باجي مختار –عنابة،يومي 30 و29 سبتمبر 2017،

10) مربعي وهيبة، **"واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة: دراسة تحليلية"**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، يومي19 و20نوفمبر 2012.

القوانين والمراسيم:

1) المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/14 المتعلق بالرقابة السابقة لنفقات التي يلتزم بها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-379 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009. الجريدة الرسمية، العدد82

2) المرسوم التنفيذي رقم 09 -148 المؤرخ في 02 ماي 2009 عدل و تمم في المرسوم التنفيذي رقم 08-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 يتعلق بنفقات الدولة.الجريدة الرسمية،العدد51

3) قانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

مراجع اللغة الفرنسية:

1) Circulaire Interministérielle ،Secrétaire D'état au Plan ،Ministère des Finance N° 21.SEP.BCP.CIR du 20 mai 1974 relative Aux investissement du lle Plan Quadriennal.

2) Manuel du Contrôle ،Direction Générale du Budget ،Ministère Des Finances des Dépenses Engagée. 2007.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية

الرقم : N° MF/2011/110/DP/110
الرقم الثابت : 11 02

الجزائر في : 10 2 JAN 2011

مقرر برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014
لفائدة: ولاية لسنة2011
(حساب التخصيص الخاص رقم 134-302)

إن وزير المالية،
- بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق 07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل و المتمم ،
- و بمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت سنة 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية ، المعدل و المتمم ،
- و بمقتضى القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2011،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998 و المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل و المتمم بمرسوم تنفيذي رقم 09_148 المؤرخ في 07 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 02 مايو سنة 2009،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-151 المؤرخ في 4 رجب عام 1431 الموافق 17 يونيو سنة 2010 ، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 134-302 المعنون "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014".

- بمقتضى التعليمة رقم 28 المؤرخة في 01 جويلية 2010 المتضمنة تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 134-302 .

يقـــــــرر

المادة الأولى : تحدد رخصة البرنامج بعنوان سنة 2011 لفائدة: ولاية بمبلغ قدره اثنتا عشر مليار و ستمائة و أربعون مليون و ثمانمائة و أربعة و عشرون الف دينار جزائري(12.640.824.000 دج) و يغطي هذا المبلغ كلفة برنامج دعم النمو الاقتصادي.
المادة 02 : توزع رخصة البرنامج المشار إليها في المادة الأولى أعلاه حسب كل قطاع و قطاع فرعي وفقا للملحق 1 بهذا المقرر .
المادة 03 : يلحق بهذا المقرر الملحق 2 المتضمن المضمون المادي للبرنامج حسب كل مشروع .
المادة 04 : لا يتم تنفيذ هذا المقرر إلا بعد استكمال الدراسة المتعلقة بالمشاريع المبينة في الملحق 2 و المصادقة عليها طبقا للأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998 و المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل و المتمم.
غير أن التنفيذ يكون ممكنا لكل مشروع المذكور في الملحق 2 بصفة انفرادية إذا ما توفرت فيه الشروط التي ينص عليها المرسوم المشار إليه سابقا .
المادة 05 : يكون تعديل عنوان العمليات و المضمون المادي و تغيير الموقع وكذا إعادة هيكلة البرنامج من اختصاص وزير المالية.
المادة 06 : يجب أن تتضمن أرقام تعريف العمليات التي تم تبليغها بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 عند تقريرها الحروف NK .
المادة 07 : يكلف السادة المرسل إليهم هذا المقرر بتنفيذه ، كل فيما يخصه.

وزير المالية
المدير العام للميزانية

المرسل إليهم:
-والي ولاية
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية .
- وزير المالية (المدير العام للخزينة،المدير العام للميزانية،المدير العام للمحاسبة).
- مدير التخطيط و تهيئة الإقليم
- أمين الخزينة الولائية
- المراقب المالي.

- 2 -
تذكير رقم العملية
Rappel opération n° : NK5.352.9.262.113.12.02.

A - STRUCTURE DU COUT (10³ DA)
أ- هيكلة الكلفة (10³ دج)

	التصنيف الهيكلي RUBRIQUES	COUT ANTERIEUR الكلفة السابقة		COUT ACTUEL الكلفة الحالية	
		المجموع TOTAL	منه بالعملة بيانها Dont: devises directes	المجموع TOTAL	منه بالعملة بيانها Dont: devises directes
01	الدراسات و / او الهندسة ETUDES ET / OU ENGINEERING			3 340	
02	البناء و ما ترتبط به من هندسة مدنية BATIMENTS ET GENIE-CIVIL LIE				
03	الأشغال العمومية TRAVAUX PUBLICS			108 000	
04	الآلات و التجهيزات MACHINES ET EQUIPEMENTS				
05	عتاد النقل و التموين MATERIEL DE TRANSPORT ET DE MANUT.				
06	التكوين FORMATION				
07	تقديم الخدمات الخارجية PRESTATION DE SERVICES EXTERIEURS				
08	المخزون - الأدوات STOCK - OUTILS				
09	غير ذلك AUTRES	0	0	127	0
-	مال متداول إضافي Fonds de roulement complémentaire				
-	المنشآت الأساسية المحيطة Infrastructures environnantes				
-	الأرضية Terrain (indemnisation)				
-	الفوائد الاعتراضية Intérêts intercalaire				
-	حقوق الجمرك و الرسوم Droits de douanes et taxe				
	Contrôle et suivi				
	Maitrise d'œuvre				
	Amende de l'énergie électrique				
	CTC et LTPO				
	الأشهار و الخدمات الأخرى Insertion et divers			127	
	مبلغ العملية الغير موزعة Montant operation non-ventilée			88 533	
	TOTAL المجموع	0	0	200 000	0

B- NATURE DU FINANCEMENT(10³ DA)
ب - نوع التمويل(10³ دج)

التمويل FINANCEMENT	مساهمات ميزانية الدولة Concours budgétaires Etat	قروض الخزينة Prêt du Trésor	AUTRES غير ذلك	المجموع TOTAL
المبلغ السابق Montant antérieur	0			0
المبلغ الحالي Montant actuel	200 000			200 000

- 3 -
تذكير رقم العملية :
Rappel opération n° : NK5.352.9.262.113.12.02.

C-ECHEANCIER DE REALISATION
ج - الجدول الزمني للانجاز

	Inscription التسجيل	Démarrage الانطلاق	Achèvement الاستكمال
	Mois ش	An من	TRI ف	An من	TRI ف	An من
	07	13	03	13	03	14

D.LOCALISATION الموقع	Localisation تحديد الموقع	Wilaya ولاية	Commune بلدية	Int, Wilaya - داخل الولايات	Extérieur - الخارج
Initiale السابق		TLEMCEN	AIN FEZZA		
Finale الأخير					

E.1-EFFETS OU CONSISTANCE PHYSIQUE DE L'INVESTSSEMENT
و.1 - اثار الاستثمار او المحتوى المادي

Produits ou Nature de l'ouvrage ou de l'action المنتوج او نوع الشغل او العمل		وحدة القياس Unité de mesure		الطاقة المثبتة او المسماة المشيرة Capacité installée ou dimention physique Initiale(1)	الطاقة المثبتة او المسماة المشيرة الأخيرة Capacité installée ou dimention physique finale(2)	الفرق Ecarts(2-1)
الرمز Code	بالترميز En Clair	الرمز Code	بالترميز En Clair			
	REALISATION ET EQUIPEMENT D'UN PARC CITADIN					

E.2-EMPLOIS PERMANENTS DIRECTS CREES PAR L'INVESTISSEMENT APRES REALISATION :
و.2 - مناصب الشغل الدائم المباشرة التي احدثها الاستثمار بعد الانجاز

Nombre d'emplois Actuel	Antérieur السابق	عدد مناصب الشغل العالي	Antérieur السابق ou de journée de trav.	او ايام العمل Actuel العالي

ARTICLE 4: Les destinataires indiqués ci-après sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente décision.
المادة 4 : يكلف المرسل اليهم المشار فيما أدناه كل فيما يخصه بتنفيذ المقرر.

الـــوالـــي
عبد الوهاب نوري

DESTINATAIRES :
* LE MINISTRE DES FINANCES (D.G.B)
* LE DIRECTEUR DE L'ENVIRONNEMENT
* LE CONTROLEUR FINANCIER
* LE TRESORIER DE LA WILAYA

المرسل اليهم :
"Pour information"
"Pour exécution"
"Pour exécution"
"Pour exécution".

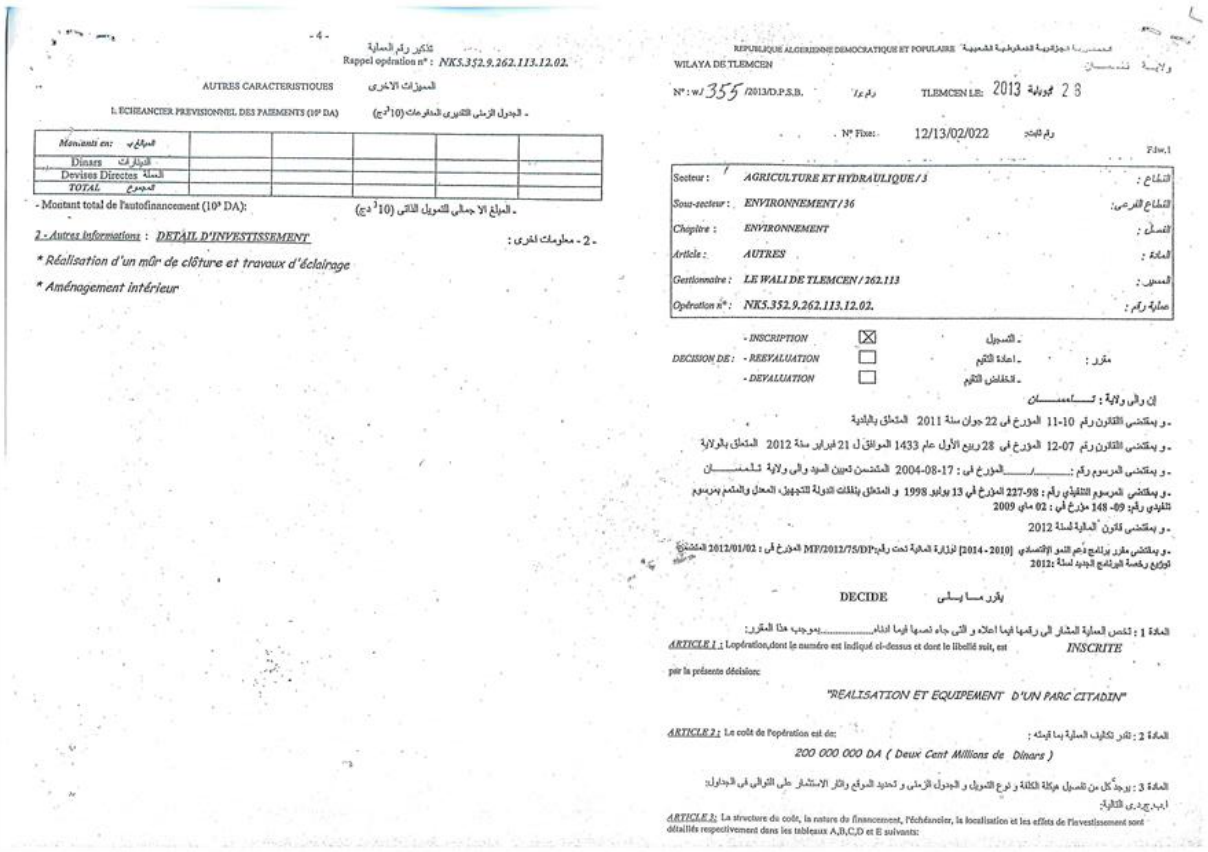

- 4 -

تذكير رقم العملية
Rappel opération n° : NK5.352.9.262.113.12.02.

AUTRES CARACTERISTIQUES — المميزات الأخرى

I. ECHEANCIER PREVISIONNEL DES PAIEMENTS (10³ DA) — الجدول الزمني التقديري للمدفوعات (10³دج)

Montants en: المبالغ ب					
Dinars الدينارات					
Devises Directes العملة					
TOTAL المجموع					

- Montant total de l'autofinancement (10³ DA): المبلغ الاجمالي للتمويل الذاتي (10³دج)

2 - Autres informations : DETAIL D'INVESTISSEMENT — 2 - معلومات اخرى :

* Réalisation d'un mûr de clôture et travaux d'éclairage

* Aménagement intérieur

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
WILAYA DE TLEMCEN

N° : w/ 355 /2013/D.P.S.B. رقم/ز — TLEMCEN LE: 2013 جويلية 28

N° Fixe: 12/13/02/022 رقم ثابت

Fiw.1

Secteur :	AGRICULTURE ET HYDRAULIQUE / 3	القطاع :
Sous-secteur :	ENVIRONNEMENT / 36	القطاع الفرعي:
Chapitre :	ENVIRONNEMENT	الفصل :
Article :	AUTRES	المادة :
Gestionnaire :	LE WALI DE TLEMCEN / 262.113	المسير :
Opération n° :	NK5.352.9.262.113.12.02.	عملية رقم :

DECISION DE : - INSCRIPTION ☒ — التسجيل
- REEVALUATION ☐ — اعادة التقيم
- DEVALUATION ☐ — انخفاض التقيم
مقرر :

إن والي ولاية : تلمسان

- و بمقتضى القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان سنة 2011 المتعلق بالبلدية
- و بمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية
- و بمقتضى المرسوم رقم : ــــــ/ــــــ المؤرخ في : 17-08-2004 المتضمن تعيين السيد والي ولاية تلمسان
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 98-227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 و المتعلق بالنفقات الدولة التجهيز، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 09- 148 مؤرخ في : 02 ماي 2009
- و بمقتضى قانون المالية لسنة 2012
- و بمقتضى مقرر برنامج دعم النمو الاقتصادي [2010 - 2014] لوزارة المالية تحت رقم:MF/2012/75/DP المؤرخ في : 2012/01/02 المتضمن توزيع رخصة البرنامج الجديد لسنة :2012

DECIDE يقرر ما يلي

المادة 1 : تخص العملية المشار الى رقمها فيما اعلاه و التي جاء نصها فيما ادناه.....بموجب هذا المقرر:

ARTICLE 1 : Lopération,dont le numéro est indiqué ci-dessus et dont le libellé suit, est INSCRITE

par la présente décision:

"REALISATION ET EQUIPEMENT D'UN PARC CITADIN"

المادة 2 : تقدر تكاليف العملية بما قيمته :

ARTICLE 2 : Le coût de l'opération est de:

200 000 000 DA (Deux Cent Millions de Dinars)

المادة 3 : يرجأ كل من التمويل هيكلة الكلفة و نوع التمويل و الجدول الزمني و تحديد الموقع و اثر الانتشار على التوالي في الجداول:

ا،ب،ج،د،ي التالية:

ARTICLE 3: La structure du coût, la nature du financement, l'échéancier, la localisation et les effets de l'investissement sont détaillés respectivement dans les tableaux A,B,C,D et E suivants:

الملحق 2

CONSISTANCE PHYSIQUE DU PROGRAMME NEUF POUR L'ANNEE 2011

[PROGRAMME DE CONSOLIDATION DE LA CROISSANCE ECONOMIQUE 2010-2014]

DECISION N° MF/2011/110/DP/110 DU: 02 JAN 2011

Wilaya de

(Milliers de DA)

LISTE DES ACTIONS PAR SECTEUR ET SOUS SECTEUR	AP	Unité	Localisation	Consistance physique
Suivi,Construction et équipement de : 01 terrain de sport au CEM Ahmed	3.059		Ahmed Bouda l'ARBAA	01
Etude d'adaptation,pour la construction de : 01 terrain de sport au CEM Boualem	60		Boualem CEM Boualem Ouedfeul l'ARBAA	01
Suivi,Construction et équipement de : 01 terrain de sport au CEM Boualem Ouec	3.059		CEM Boualem Ouedfeul l'ARBAA	01
Etude d'adaptation,pour la construction de : 01 terrain de sport au CEM nouveau	60		CEM nouveau ouled slama	01
Suivi,Construction et équipement de : 01 terrain de sport au CEM nouveau	3.059		CEM nouveau ouled slama	01
Etude d'adaptation,pour la construction de : 01 terrain de sport au CEM 200 Logements	60		CEM 200 Logements Mouzaia	01
Suivi,Construction et équipement de : 01 terrain de sport au CEM 200 Logements	3.059		CEM 200 Logements Mouzaia	01
Etude d'adaptation,pour la construction de : 01 terrain de spor	60		ATW	01
Suivi,Construction et équipement de : 01 terrain de sport	3.059		ATW	01
Etude d'adaptation,pour la construction de : 01 terrain de sport	60		ATW	01
Suivi,Construction et équipement de : 01 terrain de sport	3.059		ATW	01
Etude d'adaptation,pour la construction de : 01 terrain de sport	60		ATW	01
Suivi,Construction et équipement de : 01 terrain de sport	3.058		ATW	01
Etude d'adaptation,pour la construction de : 1 lycée type 1000 à Centre	5.000		Blida Centre	type 1000
Suivi,Construction et équipement de : 1 lycée type 1000 à Centre	240.000		Blida Centre	type 1000

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA CONSTRUCTION
DIRECTION DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA CONSTRUCTION
DE LA WILAYA DE.....
N° ..... ordre de registre

OPERATION N°.....
DECISION D'INSCRIPTION N°.....

OBJET: (RAPPEL MARCHE)

ORDRE DE SERVICE A L'ENTREPRENEUR

Monsieur: .....
Est invité : (objet de l' O .D.S.) .....

Fait à....., le.....

LE DIRECTEUR DE L'H.U.C.

VERS AÏN FEZZA
VENANT DE AÏN FEZZA
VERS LES GROTTES DE BENNAAD
موقف السيارات
Parking
المنبت
Bâti
المساحة الخضراء
Espace vert
ساحات للعب مخصصة للأطفال
Aire de jeux
نافورة
Jet d'eau
ممر للراجلين
Voirie piétonne
مقهى
Bâtiment
بناية
Bâtiment
كشك
Kiosque
مطعم
Restaurant
بناية للمهملات
Bac à ordures

*** ETUDE POUR LA REALISATION D'UN PARC CITADIN A TLEMCEN ***
PLAN D'AMENAGEMENT
ECH:1/500

المحتويات	الصفحة
التشكرات	-
الملخص	-
قائمة المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الملاحق	-
قائمة الإختصارات والرموز	-
مقدمة العامة	04-01
الفصل الأول: الإطار النظري: مفاهيم حول المشاريع العامة وتنمية السياحة البيئية	33-04
مقدمة الفصل	04
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشروع العمومي	05
المطلب الأول: مفهوم المشروع العمومي واشكاله	05
الفرع الأول: تعريف المشاريع العمومية	05
1- تعريف المشروع	05
2- تعريف المشروع العمومي	06
الفرع الثاني: أهداف المشاريع العمومية	07
الفرع الثالث: أشكال المشاريع العمومية	08
1- المشاريع العامة المباشرة	08
2- المشاريع العامة المستقلة	08
3- المشاريع الشبه العامة	08
3-1 عقود الامتياز	08

3-2 عقود الادارة	08
3-3 الشركات المختلطة	08
المطلب الثاني: دوافع المشروع العمومي	09
الفرع الأول: دوافع الاجتماعية	09
الفرع الثاني: دوافع الاستراتيجية وسياسية	09
الفرع الثالث: دوافع التمويلية	09
القرع الرابع: دوافع الاقتصادية	09
المطلب الثالث: دراسة الجدوى المشروع العمومي	10
الفرع الأول: ماهية دراسة الجدوى	10
الفرع الثاني: أنواع دراسة الجدوى	11
1- دراسة الجدوى الاقتصادية	11
2- دراسة الجدوى التسويقية	12
3- دراسة الجدوى الفنية	12
4- دراسة الجدوى المالية	13
5- دراسة الجدوى البيئية	14
6- دراسة الجدوى الاجتماعية	15
المبحث الثاني: مفاهيم حول تنمية السياحة البيئية	16
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية	16

الفرع الأول: تعريف التنمية السياحية	16
الفرع الثاني: أشكال التنمية السياحية	18
1- المنتجعات السياحية	18
2- القرى السياحية	18
3- المدن	18
4- العزل	18
5- السياحة الحضرية	18
6- سياحة الرياضة البحرية	19
الفرع الثالث: أهداف التنمية السياحية	19
1- على الصعيد الاقتصادي	19
2- على الصعيد الاجتماعي	20
الفرع الرابع: أهمية التنمية السياحية	20
1- التنمية السياحية على التنمية الاقتصادية	20
2- التنمية السياحية على التنمية الاجتماعية	21
3- التنمية السياحية على التنمية الثقافية	21
4- التنمية السياحية على التنمية البيئية	21
5- التنمية السياحية على التنمية السياسية	21
المطلب الثاني: مفاهيم حول السياحة البيئية	22
الفرع الأول: نشأة السياحة البيئية	22
الفرع الثاني: تعريف السياحة البيئية	22
الفرع الثالث: عناصر السياحة البيئية	24
الفرع الرابع: أنواع السياحة البيئية	25

الفرع الخامس: أهمية السياحة البيئية	27
1- الأهمية البيئية	27
2- الأهمية الاقتصادية	27
3- الأهمية السياسية	28
4- الأهمية الاجتماعية	28
5- الأهمية الثقافية	28
6- الأهمية الإنسانية	28
المطلب الثالث: تنمية السياحة البيئية	28
الفرع الأول: مفهوم تنمية السياحة البيئية	28
الفرع الثاني: محددات تنمية السياحة البيئية	29
1- وضع الأسعار في متناول السياح	29
2- الموقع	29
3- الأماكن الأثرية والتاريخية	29
4- طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحي	29
الفرع الثالث: معوقات السياحة البيئية	30
1- المعوقات خاصة بالتخطيط السياحي	31
2- سوء توجيه الاستثمارات بقطاع السياحة	31
3- عدم فاعلية التسويق السياحي	31
4- التضخم	32
5- انخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة	32
6- الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي	32
خاتمة الفصل	33

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول المشاريع العمومية وتنمية السياحة البيئية	60-34
مقدمة الفصل	34
المبحث الأول: الدراسات السابقة حول المشاريع العمومية	35
المطلب الأول: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الدكتوراه	35
المطلب الثاني: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الماجستير	37
المطلب الثالث: المقالات	47
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول تنمية السياحة البيئية	49
المطلب الأول: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الدكتوراه	49
المطلب الثاني: الدراسات المنجزة لنيل شهادة الماجستير	55
المطلب الثالث: المقالات	57
خاتمة الفصل	60
الفصل الثالث: دور المشاريع العمومية في تنمية السياحة البيئية*دراسة حالة مشروع بني عاد*	88-61
مقدمة الفصل	61
المبحث الأول: إختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر	62
المطلب الأول: تصنيف المشروع العمومي	62
الفرع الأول: التصنيف الاقتصادي	62
الفرع الثاني: التصنيف حسب نمط التسيير	64
1- البرامج القطاعية الممركزة PSC	64
2- البرامج القطاعية غير الممركزة PSD	64
3- مخططات البلدية للتنمية PCD	65
المطلب الثاني: نظام تسيير المشاريع العمومية في الجزائر	65
الفرع الأول: نظام رخص البرامج واعتمادات الدفع	66

1- رخص البرامج	66
2- اعتمادات الدفع	66
الفرع الثاني: مدونة الاستثمارات	68
الفرع الثالث: تفويض، إلغاء وتأجيل الإعتمادات لتجهيز	68
1- تفويض الإعتمادات	68
2- إلغاء وتأجيل الاعتمادات	68
الفرع الثالث: إعادة وتقييم رخص البرامج	68
الفرع الرابع: غلق العمليات وإعلام الوزير	68
1- غلق وإنهاء عمليات التجهيز العمومي	68
2- إعلام وزير المالية	69
المطلب الثالث: تنفيذ المشروع العمومي دراسة حالة المشروع هضبة بني عاد (PARK CITADIN)	69
الفرع الأول: تسجيل المشروع العمومي	69
الفرع الثاني: تبليغ المشروع العمومي	70
الفرع الثالث: تنفيذ المشروع العمومي	70
المبحث الثاني: واقع تنمية السياحة البيئية في الجزائر	73
المطلب الأول: السياحة البيئية في الجزائر	73
الفرع الأول: خصائص الطبيعية الجغرافية	73
1- منطقة الشمال	73
2- منطقة الجنوب الصحراوي	73
الفرع الثاني: المناطق الساحلية	74
1- منطقة السواحل والسهول الشمالية والهضاب الأطلس الشمالي:	74

2- منطقة السلسلة الأطلسية	74
3- منطقة الهضاب العليا	74
4- منطقة الأطلس الصحراوي	74
5- منطقة واحات الصحراء	74
المطلب الثاني: تنمية السياحة البيئية في الجزائر	75
الفرع الأول: دور الدولة في تنمية السياحة البيئية	77-75
الفرع الثاني: أثار السياحة البيئية	78
المطلب الثالث: موقع السياحة البيئية ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر	79
الفرع الأول: استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر	79
1- مخطط التهيئة السياحية آفاق SDAT 2025	81-80
2- أهداف العامة للمخطط	82
الفرع الثاني: نماذج عن بعض مشاريع السياحة البيئية في الجزائر	83
1- تنمية السياحة البيئية في حظيرة الطاسيلي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	83
2- تنمية السياحة البيئية بالحظيرة الوطنية للقالة	84
3- مشروع تنمية السياحة البيئية في البويرة (تيكجدة)	84
الفرع الثالث: : **الأهداف** التنموية لمشروع PARK CITADIN	85
1- العرض العام للمشروع	85
2- الأهداف المتوقعة للمشروع	87-86
خاتمة الفصل	88
الخاتمة العامة	90
قائمة المراجع	92
الملاحق	-

قائمة المحتويات	101-107